

كلية الآداب / الدراسات العليا

دائرة الجغرافيا– برنامج الماجستير

تفتت ملكيات الأراضي الزراعية: أسبابها ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية في قرى شمال شرق وشمال غرب محافظة رام الله والبيرة

دراسة مقارنة في الجغرافيا التطبيقية

Fragmentation of Agricultural Land Properties: Its Causes and Its Social and Economic Consequences in The Villages of Northeast and Northwest of Ramallah and Al-Bireh Governate.

A comparison -Study in Applied Geography

اعداد الطالبة : غديرسميح حسن النوباني

إشراف: د. عثمان شركس

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الجغرافيا من كلية الدراسات العلياجامعة بيرزيت- فلسطين

2017

الإهداء

إلى من وهبوني الحياة

إلى من كانوا بجانبي في حياتي

إلى أمي وأبي إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل من وقف إلى جانبي

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير:

اشكر الله– تعالى – على نعمه التي لا تعد ولا تحصى وهدايته لنا وما توفيقي الا بالله، والصلاة والسلام على اشرف المرسلين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين، اتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الهيئة التدريسية والادارية في كلية الاداب في جامعة بيرزيت، كما اتقدم بجزيل الشكر للدكتور عثمان شركس على ما قدمه من نصح وارشاد وتوجيه لانجاز هذا العمل بافضل صورة.

كما اتقدم بالشكر إلى الدكتور كمال عبد الفتاح والدكتور أحمد النوباني لقبولهم ان يكونوا في لجنة النقاش على الرسالة كما اتقدم بالشكر لصديقاتي اللواتي كن لي خير داعمات في انجاز هذا العمل.

المحتويات:

فهرس الجداول:

فهرس الاشكال:

فهرس الخرائط:

الملخص

تهدف الدراسة لمعرفة الأسباب الرئيسية لمشكلة تفتت الملكيات الزراعية، وقياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عليها، وتحديد الفروقات في عملية تفتتها، واقتراح مبادرات لتقليل الآثار السلبية الناتجة عنها، حيث تمثلت منطقة الدراسة في قرى شمال غرب، وشمال شرق رام الله، وذلك للمقارنة فيما بينهما، وذلك نظراً للتشابه بين التجمعات السكانية فيها من حيث العوامل الاجتماعية والثقافية، والاختلافات من حيث كمية الأمطار.بينما تكمن اهمية الدراسة الى تحديد درجة تفتت الاراضي الزراعية وتبيان اثارهاالاجتماعية والاقتصاديةفي منطقة الدراسة،استخدمت الدراسة عدة مناهج و ادوات متنوعة من اجل تحقيق اهدافها ومن اهمها تطبيقها ميدانيا، و من الادوات استخدام برنامج الرزم الاجتماعية SPSS لتحليل الاستبانة، التي تم توزيعها على عينة عشوائية مكونة من (354) مفردة من مجتمع البحث،كما تم استخدام العديد من المناهج اهمها المنهج المقارن للمقارنة بين النتائج في منطقتي الدراسة. و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مساحة الأراضي الزراعية التي يمتلكها الافراد بين قرى شمال شرق رام الله وشمال غرب رام الله، بينما هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين نوع التفتت في قرى منطقة الدراسة،. هناك العديد من الأسباب الاجتماعية المؤدية لتفتت الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة وهي: الزيادة السكانية، و تقسيم الأراضي الزراعية (الميراث)، مصادرة الأراضي الزراعية. لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية بين منطقتي الدراسة في الأسباب المؤدية الى لعملية تفتت الاراضي الزراعية باستثناء دور مصادرة الاحتلال للاراضي يظهر

بشكل اكبر في المنطقة الشرقية اكثر من الغربية. كما أن هناك العديد من الاثار المترتبة عن عملية تفتت الاراضي الزراعية من اهمها: تراجع الإنتاجية المالية للاراضي الزراعية بشكل واضح في قرى شمال شرق رام الله وقرى شمال غرب رام الله، حيث كانت نسبة من اكدوا على وجود تراجع في الناتج المالي للاراضي الزراعية متقاربة في منطقتي الدراسة حيث كانت حوالي 61.1%؛ وهذا يدل على عدم وجود فروقات بين منطقتي الدراسة بما يخص التغير السلبي للمردود المالي للاراضي الزراعي. هناك علاقة بين نوع تفتت الأراضي الزراعية وتغير استخدامات تلك الأراضي، وجود علاقة بين اختلاف التوزيع الجغرافي للاراضي التي يمتلكها الفرد وتغير استخدامات الأراضي الزراعية.هناك علاقة بين زيادة عدد الحيازات الزراعية التي يمتلكها الافراد وبين زيادة الخلافات بين الافراد في منطقتي الدراسة. و بناءً على هذه النتائج توصي الباحثة بما يلي:نشر الوعي بضرورة الحفاظ على الأراضي الزراعية والاهتمام بالزراعة. تحويل عقود الأراضي من مالية إلى أراضي طابو للتقليل من المشكلات الناتجة عن تقسيم الأراضي الزراعية بطرق خارجة عن القانون مثل التراضي الذي يزيد من الخلافات بسبب التقسيم غير العادل للأراضي الزراعية وإمكانية حرمان الإناث.

Abstract

This study aims to identify the main reasons behind the problem of the disintegration of the possession of farmlands and assess the resultant social and economic problems, in addition to specifying the differences in factors causing this disintegration, then provide initiatives to reduce the negative effects resulting from that. The zone of the study is a sample of villages of North-West and North-East of Ramallah. The purpose is to hold a comparison between these villages due to similarities in social as well as cultural factors between them, in addition to the differences in the average of rainfall.

The study used several tools most importantly fieldwork method so as to achieve its goals. The questionnaire was analyzed by using the SPSS program and distributing it at a random sample consisting of (354) items representing the population of the study. Other methods were also used such as the comparative approach so as to compare and contrast results in the zones of the study.

The study revealed the following important results:

There are no variations of significant statistical differences in the area of farmlands owned by individuals in both zones of North-East and North-West of Ramallah villages, whereas there are variations of significant statistical differences in the type of disintegration in the villages of the zone of the study. It also revealed that there are many social factors leading to the disintegration of farmland in the zone of the study which are: population increase, division of farmland (inheritance), confiscation of farmland. There are no variations of significant statistical differences in both areas of the study due to reasons leading to disintegration of farmland except that of land

confiscation by the Israeli occupation which clearly appears in the eastern zone. There are also other effects resulting from the disintegration of farmland most importantly: Decline in the financial revenue of farmland in the villages of north-east and north-west of Ramallah. The percentages of those who confirmed this decline in both areas of the study reached 61.1%. This reveals that there are no variations between the two zones with regard to the negative financial revenue of farmland. There is a relationship between the type of disintegration of farmland and the change of using such lands. There is a relation between the geographical distribution of the lands owned by the individual and the change in using them. There is a relation between the increasing number of owners of farmland and the increasing number of differences between individuals in the zones of the study. Based on these findings, the researcher recommends: raising awareness and the necessity to keep the farmlands and giving special attention to farming. Changing the farmlands contracts from being a public finance to a registered farmland so as to reduce the problems resulting from dividing the farmlands in illegal ways such as conciliation that leads to more unjust distribution of these lands and deprivation of females from owning them.

الفصل الاول: المنهجية و جغرافية منطقة الدراسة

1.1- المقدمة

1.2- مشكلة الدراسة

1.3- أسئلة الدراسة

1.4- فرضيات الدراسة

1.5- أهداف الدراسة

1.6- أهمية الدراسة

1.7- مبررات الدراسة

1.8- منهجية الدراسة

1.9- الحدود المكانية للدراسة

1.10- صعوبات الدراسة

1.11- محتويات الدراسة

1.12- جغرافية منطقة الدراسة: الجوانب الطبيعية والبشرية

الفصل الأول

المنهجية وجغرافية منطقة الدراسة

1.1 المقدمة:

تعتبر الأرض من العناصر الأساسية والمهمة للزراعة مما جعلها محوراً ومحطّ اهتمامٍ للعديد من الأفراد، إلا أنها في الوقت الحالي تعاني من العديد من المشاكل؛ مثل تذبذب كمية هطول الأمطار وفقدان التربة لخصوبتها، و تفتت ملكية الاراضي الزراعية؛ الأمر الذي أدى إلى تراجع قدرتها الإنتاجية، في ظل وجود مشكلة الاحتلال الذي يعمل على السيطرة على أكبر مساحة من تلك الأراضي الزراعية، مما يزيد من حدة الصراعات عليها و الخلافات على الارض الزراعية.

و لا شك بان مشكلة تفتت ملكية الاراضي الزراعية من اكثر المشكلات اهمية؛ لما لها من تأثير على الانتاجية الزراعية مما ينعكس سلبا على حياة الفرد والمجتمع و تقدم الدولة، لذلك اقتضت الحاجة الى دراسة مشكلة تفتت ملكية الأراضي الزراعية، من حيث الاسباب المؤدية، و النتائج المترتبة عنها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، و لتركيز على المشكلة بشكل مفصل تم اختار منطقة شمال محافظة رام الله والبيرة لدراسة عملية تفتت ملكية الاراضي الزراعية فيها، فضلاً عن إجراء عمليات المقارنة بين الأراضي الواقعة شمال شرق محافظة رام الله والبيرة وشمال غرب محافظة رام الله والبيرة.

1.2 مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة:

* صغر مساحة الاراضي الزراعية التي يمتلكها الافراد.

* ظهور خلافات عائلية ناتجة عن تقسيم الميراث.

* تراجع الانتاجية المادية للاراضي الزراعية.

3.1 أسئلة الدراسة :

1- ما هي الأسباب التي أدت إلى تفتت الملكيات الزراعية في قرى شمال غرب وشمال شرق محافظة رام الله والبيرة؟

2- هل هناك اختلافات بين العوامل التي لعبت دوراً في تفتت الأراضي الزراعية بين شمال غرب رام الله وشمال شرق رام الله؟

3- ما هي النتائج الاجتماعية الناجمة عن تفتت الملكيات الزراعية في قرى شمال غرب وشمال شرق محافظة رام الله والبيرة؟

4- ما أبرز النتائج الاقتصادية الناجمة عن تفتت الملكيات الزراعية في قرى شمال غرب وشمال شرق محافظة رام الله والبيرة؟

5- هل هناك اختلاف في الآثار الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية في قرى شمال غرب وشمال شرق محافظة رام الله والبيرة؟

1.4 فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمجموعة عوامل أدت إلى تفتت الأراضي الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة.

وتنبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر العوامل الاجتماعية على تفتت الأراضي الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر العوامل الاقتصادية على تفتت الأراضي الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر العوامل السياسية على تفتت الأراضي الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة.

الفرضية الرئيسة الثانية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للآثار الناجمة عن عملية تفتت الأراضي الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة.

وتنبثق منها الفرضيتين الفرعيتين التاليتين:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر تفتت الأراضي الزراعية على تراجع الإنتاجية والعملية الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر تفتت الأراضي الزراعية على الخلافات الاجتماعية تبعاً لمنطقة الدراسة.

1.5 أهداف الدراسة:

1- تهدف الدراسة لمعرفة الأسباب الحقيقية لمشكلة تفتت الملكيات الزراعية في منطقة الدراسة.

2- قياس أكثر العوامل تأثيراً في عملية تفتت الأراضي الزراعة.

3- تحديد الفروقات في أسباب عملية تفتت الأراضي الزراعية بين منطقتي الدراسة.

4- تحليل أثر عملية تفتت الملكيات الزراعية على النواحي الاجتماعية والاقتصادية.

5- قياس مدى تأثير عملية تفتت الملكيات الزراعية على الإنتاجية الزراعية.

6- مقارنة بين الأسباب الرئيسة التي تلعب دوراً في تفتت الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة.

1.6 أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية هذه الدراسة في قلة الابحاث والدراسات العلمية التي تتناول مشكلة تفتت الأراضي الزراعية بشكل موسع وفي منطقة الدراسة بشكل خاص.
- تحديد درجة تفتت الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة وبيان آثارها الاجتماعية والاقتصادية.

- تفيد هذه الدراسة المختصين في مجال الأراضي لاتخاذ القرارات المناسبة للتقليل من الآثار السلبية.
- تساعد الدراسة العاملين في الزراعة بأهمية إقامة المشاريع المشتركة للحد من الآثار السلبية لظاهرة تفتت الأراضي الزراعية على الإنتاجية الزراعية.

1.7 مبررات الدراسة:

هناك العديد من الأسباب التي دفعت الباحثة لاختيار مشكلة تفتت الملكيات الزراعية وذلك بسبب خطورة وانتشار هذه الظاهرة. مع إبراز أسباب تفتت الملكيات الزراعية وآثارها السلبية على النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وبروز العديد من المشكلات العائلية الناتجة عن تقسيم الأراضي التي وصلت إلى حد القطيعة بين أفراد العائلة الواحدة، و السعي لإيجاد أفضل المقترحات لتقليل من الآثار السلبية لهذه المشكلة.

1.8 منهجية الدراسة.

اعتمدت هذه الدراسة على العديد من المناهج التي تعتبر ضرورية لتحقيق أهدافها والإجابة على أسئلتها وفرضياتها وهي:

1- **المنهج التاريخي:** استخدمت الدراسة المنهج التاريخي بشكل عام لدراسة تطور الظاهرة، الأمر الذي يساعد الباحثة في فهم تلك الظاهرة، حيث تمت دراسة الجذور التاريخية لتملك الأراضي في فلسطين وتقسيمات الأراضي وأنواعها وطرق تسجيلها والعوامل التي ساهمت

في تفتت الملكيات الزراعية، الأمر الذي يساعدنا في التنبؤ بالمستقبل بما ستؤول إليه حالة الحيازات الزراعية مع استمرار عملية تفتت الأراضي الزراعية على الحالة التي كانت عليها سابقاً للوصول من خلالها لاقتراح مبادرات مناسبة لمشكلة الدراسة.

2- **المنهج الوصفي:** يهدف استخدام المنهج الوصفي إلى وصف الظواهر والأحداث وجميع الحقائق لتوضيح واقع الحيازات في منطقة الدراسة لقرى شمال غرب وشمال شرق محافظة رام الله، ووصف الأوضاع البيئية والاقتصادية والاجتماعية وذلك في منطقة الدراسة، وتحليل تلك الأسباب التي أدت إلى تفتت الملكيات، بالإضافة إلى وصف خصائص الملكيات الزراعية في منطقة الدراسة وتحليل أوضاعها.

3- **المنهج الكمي الإحصائي التحليلي:** وهو المنهج الذي يسعى لتنظيم البيانات وتوضيحها وتلخيصها، حيث تستخدم الدراسة الحالية المنهج الكمي في تحليل الاستبانة من حيث توضح أهم أسباب التفتت من خلال استخدام الوسط الحسابي لإيجاد السبب الأكبر لتفتت الملكيات الزراعية. واستخدام مقياس الانحراف المعياري لدراسة مدى تشتت مساحة الأراضي الزراعية عن المتوسط، و الاخبار التائي للمقارنة بين المتوسطات الحسابية في منطقتي الدراسة، وإيجاد قيمة مربع كاي (والذي يُظهر العلاقة بين المتغيرات) وكريمر (لإيجاد قوة تلك العلاقة).

4 – **المنهج المقارن:** تهدف الرسالة من استخدام المنهج المقارن للمقارنة بين الدول العربية في أسباب ونتائج ومساحة الحيازات، والمقارنة بين قرى شمال شرق رام الله وقرى شمال غرب رام الله من حيث الأسباب المؤدية لعملية تفتت الأراضي الزراعية، ومقارنة النتائج الناجمة عن عملية تفتت الأراضي الزراعية في قرى شمال شرق وغرب رام الله.

5– المنهج الاستقرائي: وهي عملية ملاحظة الظواهر و جمع البيانات عنها للتوصل الى مبادئ عامة، حيث انه ومن خلال البيانات المجموعة من خلال الاستتبانة والمقابلات، التوقع بالتغير في مساحة الارض التي يمتلكها الافراد.

واستخدمت الدراسة الأدوات التالية في معالجة البيانات :

1– برنامج Arc map وذلك لرسم خرائط تحديد الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة.

2– برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) وذلك لتحليل الاستبانة وإيجاد العلاقة بين الأسباب التي أدت إلى تفتت الملكيات الزراعية والنتائج المترتبة على الزراعة، والتغيرات التي حدثت في استخدامات الأراضي من خلال إيجاد قيمة المتوسط الحسابي، واختبار ومربع كاي ومعامل كريمر، و الاختبار التائي.

3– برنامج الجداول الإلكترونية الإكسل وذلك لرسم الجداول والرسم البياني لنتائج الدراسة النهائية.

الاعتماد بشكل رئيسي على الدراسة الميدانية في جمع البيانات:

- أبحاث منشورة في المجلات العلمية المحكمة متخصصة بتفتت الملكيات ورسائل علمية سابقة تناولت موضوع تفتت الملكيات الزراعية وذلك لدراسة التغيرات التي حدثت في الأراضي نتيجة تفتتها.
- الكتب والمقالات وذلك لدراسة المقدمة التاريخية لتطور ملكية الأراضي في محافظة رام الله من بداية الفترة العثمانية في المحافظة، والنظريات الخاصة بأسباب تفتت الملكيات الزراعية بشكل عام، فضلاً عن النظريات التي تبحث في أسباب تغييرات استخدام الأراضي الزراعية.
- **العمل الميداني :**
- استبانة وزعت على عينة عشوائية داخل القرى المأخوذة كنماذج للدراسة في المنطقتين؛ وهي (الطيبة، ترمسعيا، المغير والمزرعة الشرقية) من قرى شمال شرق رام الله، وقرى (بني زيد الشرقية، وعابود ورنتيس وعبوين) من قرى شمال غرب رام الله.
- المقابلات لعدد من مالكي الأراضي،المسؤولين في مجال الأراضي.

*** وصف تفصيلي لمنهجية الدراسة.**

– اختارت الباحثة قرى شمال رام الله للدراسة؛ بسبب سهولة المواصلات، ووجود العديد من المتغيرات و الاختلافات، فهناك قرى تعتمد على الزراعة بشكل كبير مثل قرية المغير وبنسبة 80% تقريباً، (أريج – دليل المغير، 2012)، والمزرعة الشرقية وبنسبة 1% تقريبا (أريج – دليل المزرعة الشرقية، 2012). وبناءً على هذه الاختلافات في منطقة الدراسة، أرادت الباحثة من المقارنة بين قرى شمال شرق رام الله وقرى شمال غرب رام الله.

* تم اختيار عينة قصدية بناء على العديد من المعايير التي تهدف للوصول إلى أفضل النتائج والمعايير والمتمثلة في الآتي:

1- **العامل الديني:** أرادت الباحثة من اعتماد هذا العامل كمعيار وذلك لدراسة أثر الدين في التأثير على بروز تلك الظاهرة، حيث اشتملت العينة على مناطق أكثر من 45% من سكانها من المسحيين، وهي قرية الطيبة والتي تحتوي على 1,259 مسيحي، وقرية عابود التي تحتوي على 847 مسيحي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015)، بينما تُشكّل التجمعات السكانية الأخرى على غالبية عظمى من السكان المسلمين. (الدباغ، 2002)

2- العمل في الزراعة: رغبت الباحثة من استخدام العمل في الزراعة؛ لإيجاد العلاقة بين العمل في الزراعة وتفتت الأراضي الزراعية، حيث تم اختيار التجمعات السكانية والتي تتوفر فيها نسبة مرتفعة من الأيدي العاملة في الزراعة مثل قرية المغير والتي تصل فيها إلى حوالي 80% (أريج – دليل المغير، 2012)، بالمقابل المزرعة الشرقية بلغت نسبة العاملين في الزراعة فيها حوالي 1%، (أريج – دليل المزرعة الشرقية، 2012)، في حين تراوحت هذه النسبة ما بين 12% و47% في باقي التجمعات السكانية في منطقة الدراسة (أريج، 2012).

3- الهجرة: رغبت الباحثة دراسة أثر الهجرة على مشكلة الدراسة، حيث تم اختيار مناطق ذات أعداد مهاجرين كبيرة؛ مثل ترمسعيا حيث يبلغ عدد المهاجرين فيها حوالي 689، وقرية الطيبة 480 مهاجر، وبني زيد الشرقية 414، ودراسة المناطق ذات أعداد المهاجرين الأقل؛

مثل عبوين عدد المهاجرين 218، وقرية المغير حوالي 205، ورنتيس 209، ودراسة أثر اتجاه الهجرة على تفتت الأراضي. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015).

4- العامل السياسي: أرادت الباحثة دراسة أثر الاستيطان ومصادرة الأراضي على عملية تفتت الأراضي الزراعية؛ لذلك تم اختيار مناطق لم تتم بها مصادرة أراضي من قبل الاحتلال مثل تجمع بني زيد الشرقية، كما تم اختيار تجمعات تم مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي فيها؛ مثل عابود إذا تمت مصادرة 1,040 دونم، وترمسعيا تم مصادرة حوالي 1,079 دونم (أريج، 2012).

* **تقدير حجم العينة:** تم تحديد حجم العينة بناء على عدد الأسر في القرى التي تم اختيارها؛ وهي (الطيبة، ترمسعيا، المغير والمزرعة الشرقية) من قرى شمال شرق رام الله، و(بني زيد الشرقية، وعابود ورنتيس وعبوين) من قرى شمال غرب رام الله، وقد بلع عددها 4426 أسرة، بناء على معادلة استخراج حجم عينة لمجتمع دراسة مجهول العدد:

$$ن = \frac{z^2 \times ف\ (1 - ف)}{خ_م^2}$$

Z= 1.96 عند مستوى الثقة 95% وهامش خطأ 5%، حيث ان الخطأ المعياري في الدراسات الاجتماعية يساوي 0.05.

ف: هي درجة الاختلاف بين مفردات المجتمع الإحصائي وهي ثابتة = 0.5 .

$خ_م$: وهي الخطأ المعياري المسموح فيه = 0.05 عند مستوى الثقة 95%.

حجم العينة = $(1.96)^2 \times 0.5\ (1-0.5)$

0.05^{2}

∴ حجم العينة =384

معادلة تصحيح العينة لمجتمع الدراسة = n÷(1+ n– 1)

N

N: حجم عينة الدراسة وتساوي 4426 أسرة .

N: وهي حجم العينة من المجتمع غير المعلوم وهي ناتج المعادلة السابقة =384

$$354 = 384 \div \left(1 + \frac{384-1}{4426}\right)$$

(الهزاع،2016)

وقامت الباحثة بإجراء عملية النسبة والتناسب لتحديد عدد أفراد العينة في كل تجمع من تجمعات منطقة الدراسة وكان الناتج كما في الجدول التالي.

جدول رقم (1): جدول توزيع أفراد العينة المصدر: عدد الاسر (الجهاز المركزي للإحصاء، 2012)

اسم التجمع السكاني	عدد الأسر	حجم العينة هامش خطأ 5% عدد الأسر المطلوبة
بني زيد الشرقية	888	**71**
عبوين	572	**46**
ترمسعيا	625	**50**
رنتيس	421	**34**
المغير	376	**30**
عابود	419	**33**
المزرعة الشرقية	792	**63**
الطيبة	333	**27**

الجدول عمل الباحثة.

* استخدمت الدراسة الاستبانة حيث تم توزيع حوالي 60 استبانة عشوائية؛ بهدف الحصول على نتائج أولية لفهم المشكلة بشكل أوضح والتغلب على الاخطاء والمشكلات التي تواجه الدراسة لمحاولة تعديلها.

* ترميز البيانات في الاستبانة وإدخالها على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

* تحليل البيانات باستخدام المقاييس التالية؛ المتوسطات الحسابية والتكرارات وذلك للحصول على صورة واضحة عن البيانات وتسهيل فهمها، واستخدام مقياس التقاطع crosstab لإيجاد العلاقة بين المتغيرات في منطقتي الدراسة، واستخدام مقياس الانحراف المعياري وذلك لقياس مدى تشتت مساحات الأراضي عن المتوسط، واستخدام اختبار (t) للمقارنة بين المتوسطات الحسابية في منطقتي الدراسة، ومربع كاي لتوضيح إذا كان هناك علاقة بين المتغيرات، ومعامل كريمر لتوضح قوة العلاقة بين المتغيرات في منطقة الدراسة.

* اعتمدت الباحثة على المقابلات كمصدر من مصادر جمع المعلومات وذلك لمالكي الأراضي.

1.9 الحدود المكانية :

تتمحور الدراسة في منطقة شمال محافظة رام الله والبيرة وتقسيم المنطقة لشمال شرق وشمال غرب للمقارنة بين هذه المنطقتين في درجة التفتت في ملكية الأراضي الزراعية والآثار الناتجة عن ذلك.

1.10 صعوبات الدراسة :

لا تخلو أية دراسة من عدد من الصعوبات التي تواجه الباحث؛ ومن هذه الصعوبات؛ وهي: اعتماد الدراسة على الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، الأمر الذي يعرض الدراسة للوقوع في الخطأ، خصوصاً أن الفئات المدروسة قد لا تأخذ الاستبانة على محمل الجد، ولذلك عمدت الباحثة للتقليل من الأثر السلبي الناتج إلى اللجوء لاستخدام اسلوب المقابلة للحصول على أكبر قدر من المعلومات الدقيقة من أصحاب الأراضي، وقامت الباحثة بتوزيع الاستبانة بنفسها لزيادة دقة المعلومات. كما واجهت الباحثة أثناء تنفيذ الدراسة قلة الوثائق الموجودة التي تثبت تفتت الملكيات الزراعية في المناطق المدروسة، بسبب عدم تنفيذ قانون الطابو في المناطق المدروسة إلا على نطاق محدود مما يزيد من الاعتماد على المقابلات والاستبانة.

1.11 محتويات الدراسة

* **يتناول الفصل الأول منهجية ومنطقة الدراسة:** من حيث المقدمة والمشكلة، أسئلة الدراسة وفرضياتها وأهدافها وأهميتها، ومبررات الدراسة منهجية الدراسة، الحدود المكانية والنتائج المتوقعة والصعوبات المتوقعة، والدراسات السابقة. وجغرافية لمنطقة الدراسة بالجوانب الطبيعية من حيث الموقع، والمناخ، المياه، التربة، النباتات الطبيعة، والبشرية، استخدامات الأراضي، الخصائص السكانية، الأوضاع الاقتصادية، الأوضاع الاجتماعية للسكان، الجوانب الطبيعية والبشرية للمناطق التي تشملها الدراسة التطبيقية قرى شمال غرب رام الله (تجمع بني زيد الشرقية، قرية عابود، رنتيس، عبوين) وقرى شمال شرق رام الله (الطيبة، المغير، ترمسعيا، المزرعة الشرقية).

يعالج الفصل الثاني الخلفية النظرية لتفتت الملكية الزراعية في الوطن العربي: التطور التاريخي لتسجيل الأراضي في محافظة رام الله ومنطقة الدراسة بشكل عام، وأوضاع الأراضي منذ بداية الفتح الاسلام، وأوضاع الأراضي في فلسطين في الفترة العثمانية، ملكية الأراضي في فترة الانتداب البريطاني، وأوضاع أراضي الدولة فترة السلطة الوطنية، وأوضاع الأراضي الزراعية في الوطن العربي، وأسباب تفتت الأراضي الزراعية، والآثار المترتبة عن تفتت الأراضي الزراعية، وتفتت الأراضي الزراعية في كل من سوريا، الأردن، مصر والعراق.

* **يعرض الفصل الثالث:** النتائج والمناقشة وتحليلها.

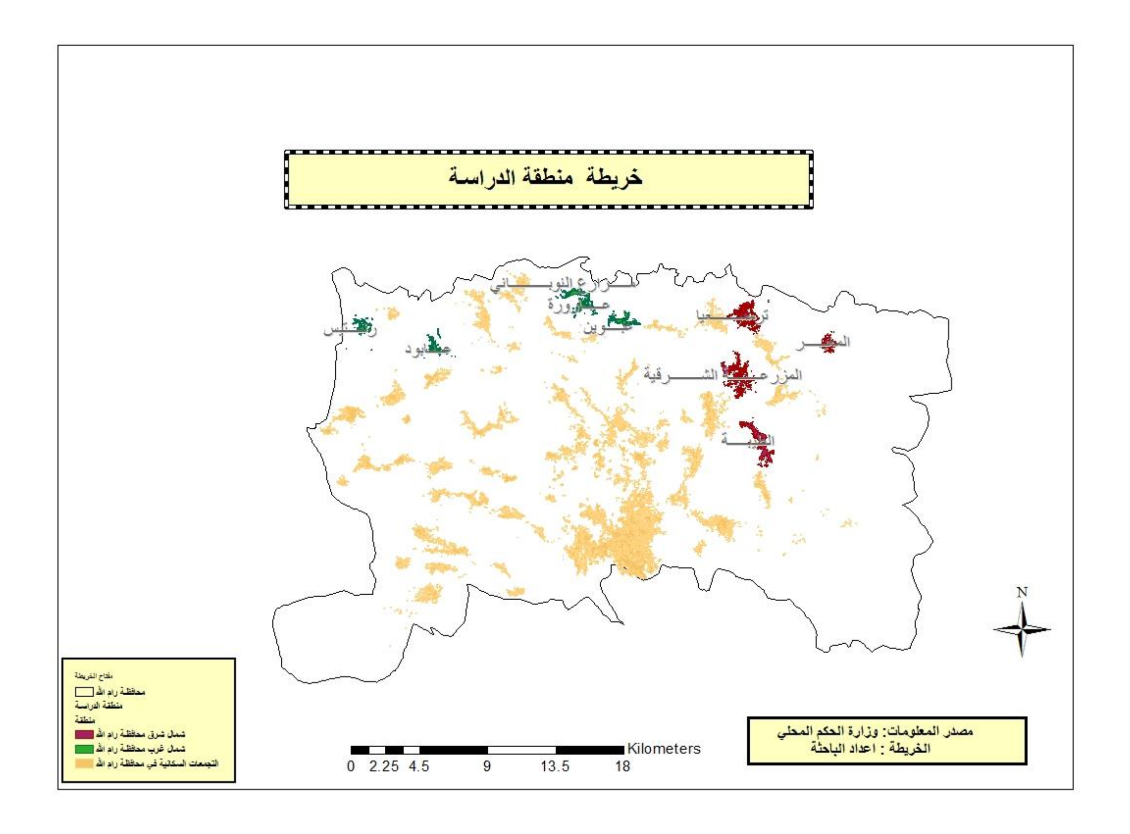
بينما يبرز **الفصل الرابع** الخاتمة (الخلاصة) والاستنتاجات والتوصيات.

1.12- جغرافية منطقة الدراسة: الجوانب الطبيعية والبشرية

1- الموقع الفلكي لمنطقة الدراسة والتضاريس:

تقع قرى شمال رام الله إلى الشمال من مدينة رام الله في المنطقة الواقعة بين مدينة سلفيت ومنطقة رام الله. أما عن الموقع الفلكي فإنها تقع على خط إحداثي 32 إلى 32.10 شمال خط الاستواء و35 إلى 35.2 شرق خط غرينتش، وتقع منطقة الدراسة وسط سلسلة الجبال الوسطى في فلسطين ضمن خط تقسيم المياه الفاصل بين منطقة السهل الساحلي وغور الأردن، وبالتالي فإن نمط التضاريس السائدة في قرى شمال رام الله هو النمط الجبلي.

(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2011) يظهر الموقع الجغرافي لمنطقة



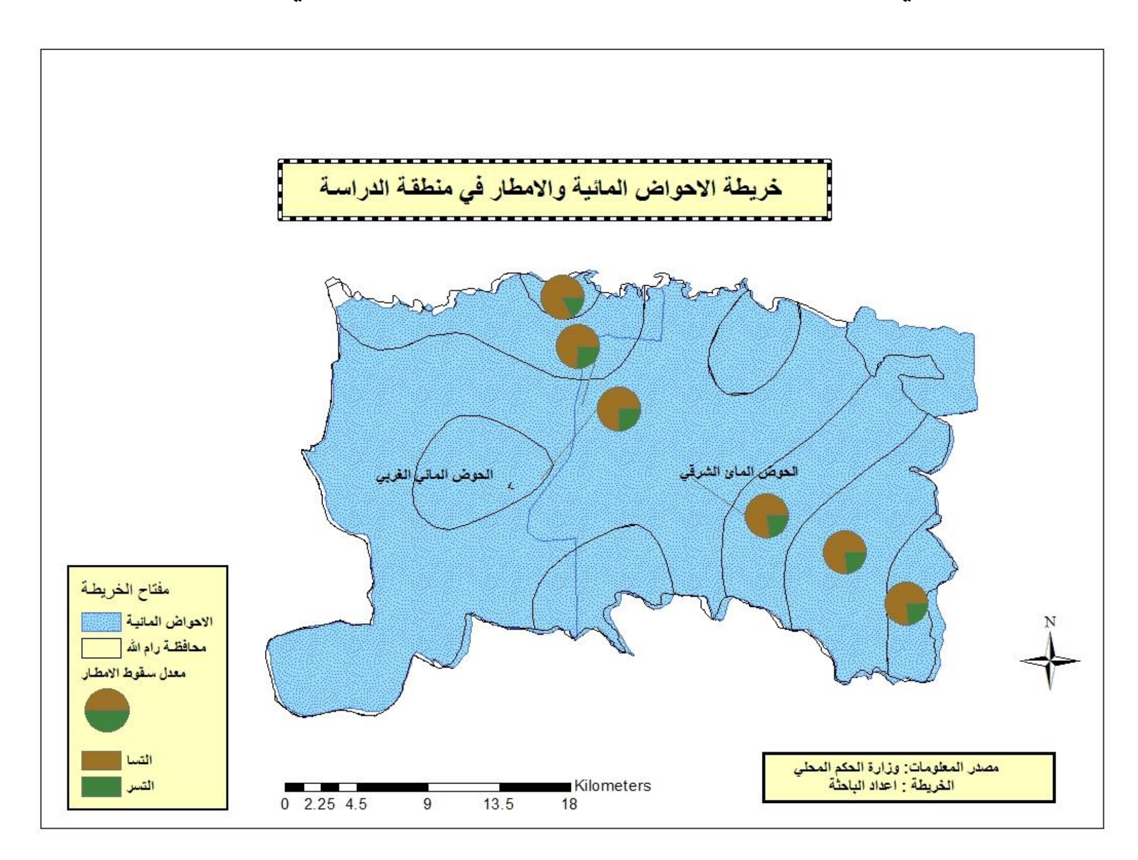
خريطة رقم (1) منطقة الدراسة

2- مناخ قرى شمال رام الله

تقع رام الله والبيرة في المنطقة الشمالية مناخياً وتدخل ضمن نطاق البحر المتوسط، وهذه المنطقّة محصورة بين المرتفعات الغربية و غور الأردن وبالرغم من أن الشتاء في هذه المنطقة بارد إلا أن الحراة لا تهبط ما دون الصفر. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2011) (يحيى، 1990)

ويلاحظ أن هناك ارتفاعاً في معدل درجات الحرارة في منطقة رام الله ما بين القرنين 1975- 1995 في محافظة رام الله والخليل، ويعتبر شهر كانون الثاني أكثر شهور السنة برودة حيث يقدر معدل درجة الحرارة 6.1 مئوية، يعتبر شهر تموز اعلى شهور السنة حرا

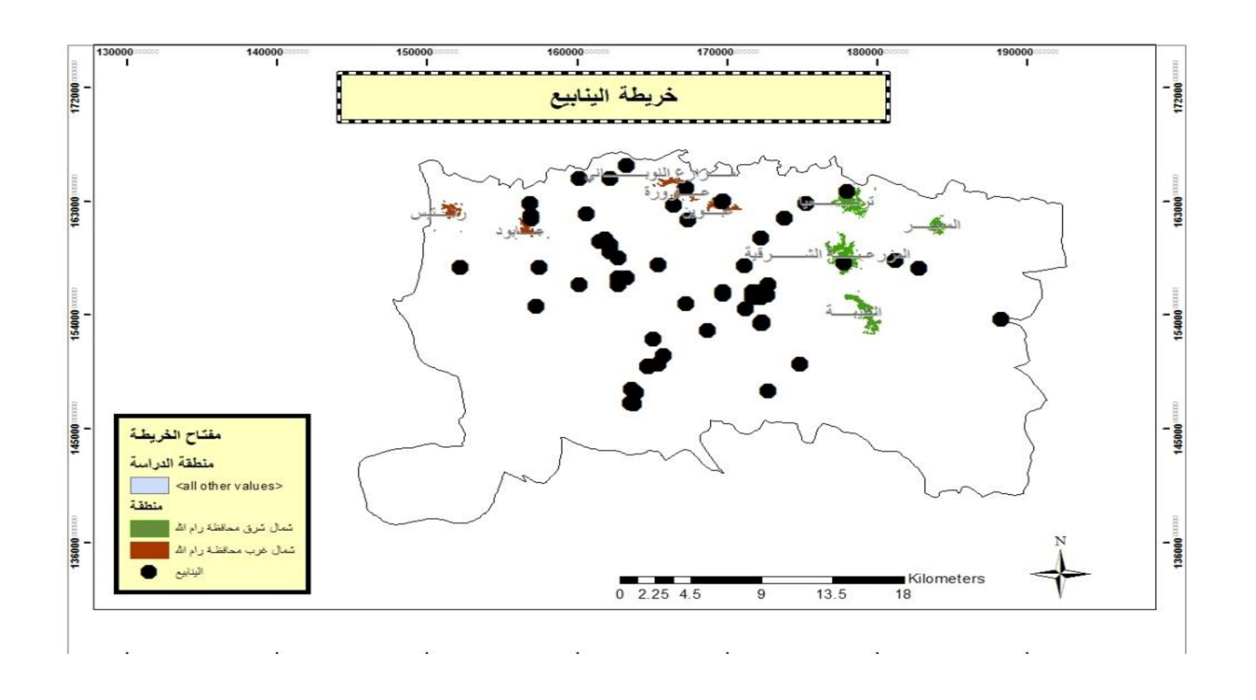
رة حيث تصل الحرارة فيه حوالي23.6 درجة مئوية حسب إحصائيات عام 2008، وتظهر نتائج عام 2008م أن شهر كانون الثاني هو أكثر الأشهر هطولاً ومتوسط سقوط الامطار منطقة الدراسة حوالي 543.9ملم سنويا، و الرطوبة النسبية حوالي 57%، ويُعد شهر حزيران أقل شهر رطوبة. أما الرياح، فإن متوسط سرعة الرياح حوالي 17.3كم/ساعة، وأن أعلى ساعات اطول شروق للشمس في شهر حزيران تقريبا 12:05 ساعة في اليوم، في حين ان اقصر شروق للشمس في شهر كانون الاول كان تقريبا 5:10 ساعة، بينما معدل الضغط الجوي حوالي 922 مليبار. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008)



خريطة رقم(2) توضح توزيع الاحواض المائية ومعدل سقوط الامطار والتسرب

3- المياه:

تسقط الأمطار على قرى شمال رام الله في فصل الشتاء، حيث ينحصر فصل الشتاء في الفترة الواقعة بين تشرين الثاني إلى شهر نيسان، كما أن عدد الأيام الممطرة تبلغ نحو 90 يوماً، وبلغ معدل سقوط الأمطار في منطقة الدراسة نحو 543.7 ملم، وهي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع المناطق الأخرى، كما أن معدل الأمطار في الجزء الغربي اعلى بالمقارنة مع الجزء الشرقي من المحافظة حيث تبدا بالانخفاض بسبب وقوعها في منطقة ظل المطر، وتحصل قرى محافظة رام الله على المياه من مصلحة مياه محافظة رام الله والبيرة، بالإضافة إلى الاعتماد عدد من التجمعات على مياه ميكوروت وتجمع واحد لا تصله المياه، كما تحتوى العديد من القرى على ينابيع المياه التي كانت تستخدم سابقاً في الشرب وتستخدم حالياً في ري المزروعات، ومثال على ذلك فان قرية عبوين والتي تحتوي على 13 ينبوعاً، وقرية مزارع النوباني على عدد كبير، وغيرها من القرى التي لا تخلو من الينابيع. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2011) و(الدباغ، 2003)

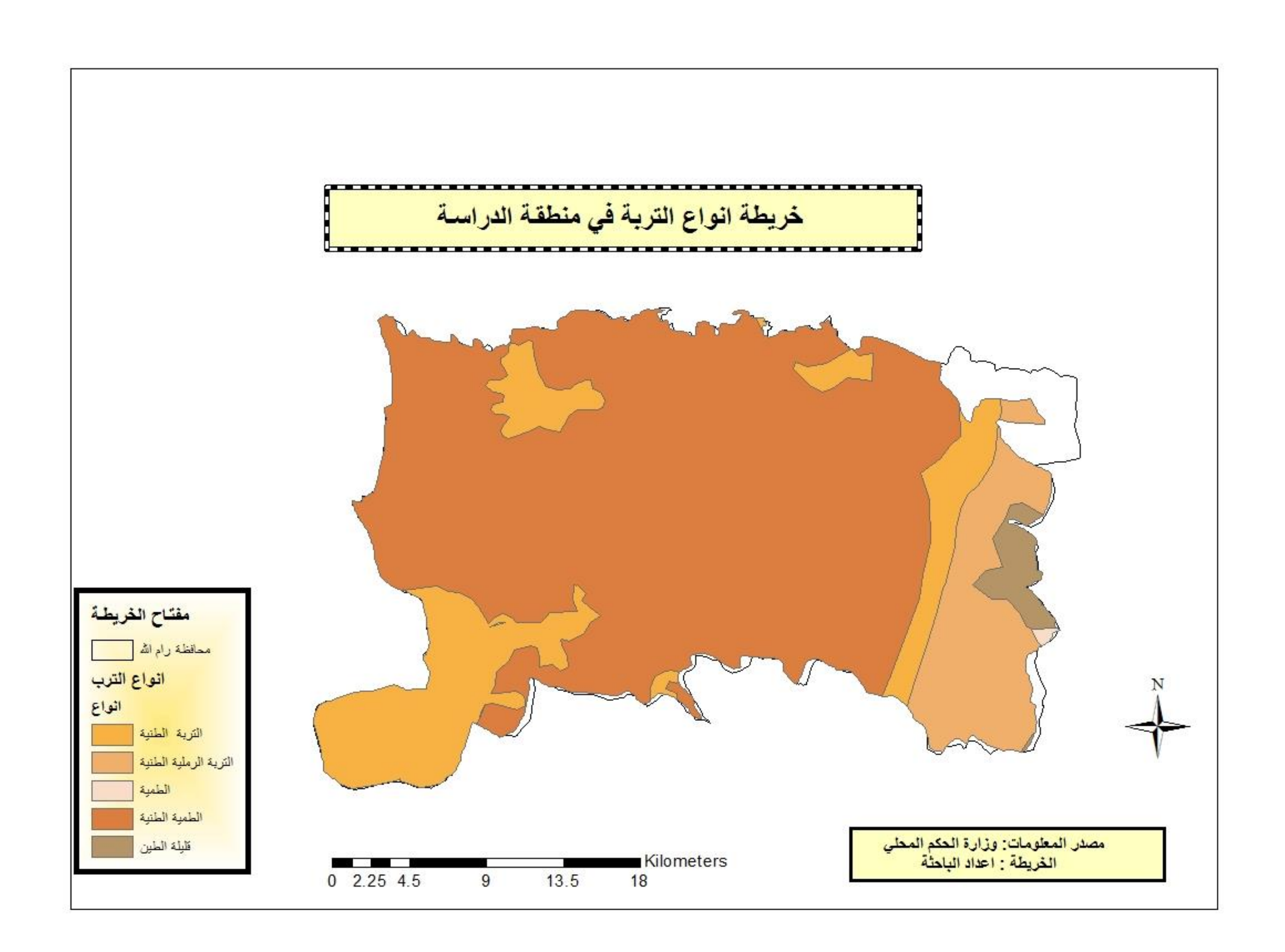


خريطة رقم (3) توضح توزيع الينابيع في منطقة الدراسة .المصدر: وزارة الحكم المحلي،

الخريطة: اعداد الباحثة

4- التربة:

وهي الطبقة الرقيقة التي تغطي الصخور وسطح الأرض، وبالتالي فإن التربة من أهم الأمور التي يجب دراستها عند دراسة الزراعة، وعند دراسة التربة في قرى شمال غرب رام الله نلاحظ تنوعها ما بين الأنواع التالية: 1- التربة الحمراء، وهي تربة ثقيلة غنية بأكسيد الحديد وهذا ما أعطاها اللون الأحمر وهذه التربة فقيرة بالمواد العضوية، 2- تربة رنديزنيا، لونها بني فاتح وهي قريبة من مناطق التربة الحمراء، ولكنها تحتوي على جير كثير، وأغنى بالمواد العضوية، 3- التربة البيضاء، الحثّان وهي تربة فقيرة بالمواد وغير خصبة، ويقل انتشارها في المنطقة. (شركس، 2000).



خريطة رقم (4) توضح توزيع التربة في منطقة الدراسة .

5- النبات الطبيعي:

يسود في منطقة شمال رام الله إقليم البحر المتوسط، وهذا يدل على انتشار نباتات إقليم البحر المتوسط في منطقة الدراسة، حيث توجد النباتات على شكل أحراج وغابات دائمة الخضرة، وغابات نفضية، ومن أهم أشجاره السنديان والصنوبر والبلوط، بالإضافة إلى النباتات الطبيعية مثل: الميرمية والزعتر وغيرها من النباتات (الشاعر، 2001)، كما تبلغ مساحة الغابات والأحراش في منطقة الدراسة حوالي 2.1كم^2، ومن أهمها أحراج أم صفا

وجيبيا والتي تحتوي على عدد كبير من النباتات منها القيقب والزعرور والخروب، وحوالي 35كم^{2}من المراعي الطبيعية. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2009).

6- استخدامات الأراضي في منطقة الدراسة:

حسب احصائيات عام 2008 بلغت مساحة الأراضي المزروعة في الأراضي الفلسطينية حوالي 931.5 كم^2، وقد بلغ نصيب محافظة رام الله من الاراضي المزروعة حوالي 187.8 كم^2، منها حوالي 2.2% زراعة مروية، منها زراعة مروية دائمة 0.1 كم^2، بينما بلغت الزراعة المروية المؤقتة حوالي 0.5 كم^2، كما بلغت مساحة الأراضي البعلية الدائمة حوالي 161 كم^2، في السنوات، في حين بلغت مساحة الأراضي الزراعية البعلية المؤقتة فقد حوالي 26.2 كم^2. كما بلغت حصة الفرد من الأراضي المزروعة حوالي 558.6 م^2 عام 2008، كما بلغت نسبة الأراضي المزروعة حوالي 21.6% عام 2007، في ما ارتفعت لتصل إلى حوالي 22% عام 2008. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2011)

7- الخصائص السكانية في منطقة الدراسة:

بلغ عدد سكان محافظة رام الله والبيرة حتى منتصف عام 2011م حوالي 310,218 نسمة، ويشكلون ما نسبته 12% من إجمالي سكان الضفة الغربية، وبلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة حوالي 43% من إجمالي سكان المحافظة في سن العمل من 15 سنة فما فوق، كما تعتبر نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة حوالي 19.8% من نسبة القوى العاملة، وبلغت نسبة البطالة حوالي 16.15% من القوى العاملة منها حوالي 18.2 % من النساء مقابل

15.5% من الرجال، كما بلغت نسبة الفقر حوالي 11.7% من السكان وهي نسبة مرتفعة نسبياً. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2011).

الجوانب الطبيعية والبشرية للمناطق التي تشملها الدراسة التطبيقية وهي:

**** قرى شمال غرب رام الله : تجمع بني زيد الشرقية (مزارع النوباني وعارورة)**

مزارع النوباني: تمتلك القرية حوالي 9,631 دونم وقد تمت زراعة حوالي 5,020 دونم بالأشجار، ومن أهمها التين والزيتون والرمان واللوز، وتبعد عن مدينة رام الله حوالي 25كم (الدباغ، 2003).

اما **قرية عارورة** حوالي 10,978 دونماً مزروعة بالأشجار، ومن أهمها التين والزيتون والرمان واللوز، وتبعد عن مدينة رام الله حوالي 20 كم. (أبو حجر، 2008) **وقد تطور السكان في هذه القرى خلال السنوات 1922-2011 على النحو التالي:**

جدول رقم (2) المصدر: أبو حجر (2008)، والدباغ (2003).

السنة	مزارع النوباني	عارورة
1922	611	426
1945	1090	660
1987	1305	1418
1996	1605	1828
2011	5637	

-**قرية عابود:** قرية من قرى محافظة رام الله والبيرة، تقع في الشمال الغربي للمحافظة، وتبعد عن مدينة رام الله حوالي 17.7 كم، وترتفع حوالي 416 م عن مستوى سطح البحر، وتبلغ مساحتها حوالي 55 دونم، وتعتبر قرية دير أبو مشعل أقرب القرى لها (الدباغ، 2002). وتعد قرية عابود قرية تاريخية قديمة تعود إلى العصر الروماني، وتأخذ القرية الشكل الطولي، ويبلغ معدل هطول الأمطار فيها حوالي 573 ملم سنوياً، بينما معدل الحرارة السنوي حوالي 18 درجة مئوية، سميت القرية بهذا الاسم نظرا لكثرة المعابد فيها (أريج، 2012)، وتحيط بها أراضي قرى بيت ريما ورنتيس واللبن الغربي ودير غسانة ودير أبو مشعل، و يقدر عدد سكانها عام 1922م بنحو 754 نسمة، وفي عام 1967م نحو 1043 نسمة، وفي عام 1996 بنحو 1,663 نسمة، وحسب إحصائيات عام 2007م يقدر عدد السكان بنحو2,539 نسمة، وحسب مركز الإحصاء المركزي بلغ عدد السكان الإجمالي نهاية عام 2011م حوالي 2,311 نسمة عام 2011م، بينما وصل عدد السكان عام 2012م إلى حوالي 2,415 نسمة. (حجر، 2003)

وحسب إحصائيات التعداد السكاني عام 2007 فان نسبة الأمية في القرية تبلغ حوالي 7.2%من سكان القرية، بينما تبلغ نسبة التعليم بين الإناث حوالي 72.2% من نسبة المتعلمين الإجمالي في القرية، بينما وصلت نسبة من أكملوا الثانوية العامة حوالي 20.3%، وبلغت نسبة الحاصلين على الدراسات العليا حوالي 14.3%من نسبة السكان.

وبالاستناد إلى البحث الميداني الذي قامت به أريج عام 2011 م، فإن القوى العاملة في عابود تتوزع بين العديد من المجالات؛ حيث استحوذت الزراعة على الجزء الأكبر من

الأيدي العاملة في القرية، فبلغت نسبة من يعملون في الزراعة في القرية حوالي 47% من نسبة الأيدي العاملة فيها، بينما في القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والوظائف والخدمات فقد وصلت نسبة من يعملون بها مجتمعة حوالي 51% من حجم الايدي العاملة في القرية، في حين بلغت نسبة من يعملون بالزراعة في أراضي 1948م بحوالي 2% من الأيدي العاملة (أريج، 2012).

أما عن استخدامات الأراضي، فإن مساحة القرية تبلغ حوالي 14,655 دونم، وتبلغ مساحة الأراضي القابلة للزراعة فيها حوالي 7,409 دونم، وبلغت منها مساحة الأراضي المزروعة بالخضار والبقوليات حوالي 59 دونم مقسمة بين زراعة بعلية 50 دونم، وزراعة مروية حوالي 9 دونم، بينما بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة حوالي 7,346 دونم؛ منها حوالي 7 دونم يمارس فيها نمط الزراعة المروية، بينما تبلغ مساحة المحاصيل الحقلية بالبعلية حوالي 151 دونم، كما يوجد في القرية حوالي 12 طريق زراعية؛ منها 10 طرق صالحة لتنقل الآلات الزراعية، ويوجد في القرية 3 عيون لا يستغل من هذه العيون سوى واحدة، وتتم زراعة الحمضيات على حوالي 15 دونم حولها، بينما بلغت مساحة الأراضي البور في القرية حوالي 8,204 دونم (اريج، 2012).

- **قرية عبوين:** تقع إلى الشمال الغربي لمحافظة رام الله، وتقدر مساحتها بحوالي 16,310 دونم، وترتفع حوالي 656 متر فوق مستوى سطح البحر، ويبلغ معدل درجة الحراة حوالي 16 درجة مئوية، ومعدل هطول الأمطار حوالي 688 ملم، وتعتبر قرية عبوين من القرى المهمة في العهد العثماني حيث أنها كانت تعتبر قصبة يتولى مديرها شئون 24 قرية

مجاورة، وتحيط بها قرى عمورية، اللبن الشرقي، وسنجل وجلجليا وسلواد وعطارة، وقد تطوّر عدد سكان قرية عبوين حيث بلغ عام 1922م إلى حوالي 543 نسمة، وارتفع في عام 1931م إلى حوالي 695 نسمة (الدباغ، 2002)، وقد بلغ عدد السكان في تعداد 2007م بحوالي 1,459 نسمة، وتبلغ نسبة الأمية حسب إحصائيات 2007م حوالي 7.3%، بينما نسبة التعليم بين الإناث تبلغ حوالي 80%، في حين تبلغ نسبة من أنهوا الدراسة الثانوية حوالي 23.4%من السكان، والذين أنهوا دراسات عليا حوالي 8.2%، أما عن الأنشطة الاقتصادية فإن حوالي 2% يعملون داخل أراضي 1948م، في حين يعمل في قطاع الزراعة 5% من السكان، ويشكل الموظفون نحو 40% من العاملين في القطاعات الاقتصادية، وبالتالي فإن القطاعات الأخرى مثل الصناعة والتجارة والخدمات تشكل حوالي 53% من حجم القوى العاملة، وقد بلغت مساحة الأراضي القابلة للزراعة 9,934 دونم، بينما بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالزيتون حوالي 2,504 دونم (أريج، 2012).

- **رنتيس:** يبلغ ارتفاعها حوالي 242 م عن سطح البحر، عرفت في زمن الرومان باسم ارماثا، وتقع إلى الشمال من اللد، وتبلغ مساحتها 30,933 دونم، منها 121 دونم للطرق والوديان، ويبلغ المعدل السنوي للأمطار حوالي 551.1 ملم ومعدل درجة الحرارة حوالي 19 درجة مئوية، وتحيط بها أراضي قرى اللبن الغربي وعابود ودير بلوط وشقبا وبيت نبالا والمزيرعة والمجدل الصادق و قوليه، وقد بلغ عدد سكانها عام 1922م نحو 842 نسمة (حجر، 2003). بينما ارتفع عدد السكان في عام 2007 م الى 2,990 نسمة، فيما بلغ عددسكان رنتيس عام 2011م حوالي 2,810 نسمة حسب مركز الإحصاء الفلسطيني. تبلغ

نسبة الأمية حسب إحصائيات 2007م حوالي 6.3% بينما تبلغ نسبة تعليم الإناث حوالي 86.1%. نسبة العاملين في أراضي 1948م حوالي 38%، في حين لا يعمل في قطاع الزراعة أكثر من 12% من القوى في القطاعات الاقتصادية، يبلغ حجم القوى العاملة في المجالات الاقتصادية مثل الصناعة والتجارة والخدمات حوالي 50% من حجم القوى العاملة.

د بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات حوالي 56 دونم، منها 45 دونم زراعة بعلية، بينما بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة حوالي 2,418.5 دونم، منها 2,343.5 دونم مزروعة بأشجار الزيتون، وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية والعلفية البعلية حوالي 517 دونم (أريج، 2012).

**** قرى شمال شرق رام الله:- الطيبة:** وهي قرية تقع إلى الشمال الشرقي لمدينة رام الله، وعلى بعد حوالي 12.5كم هوائيا، وقد قام ببنائها الكنعانيون ودعوها عفرة، تملك القرية حوالي 20.204 دونم، ويجاورها قرى دير جرير وعين يبرود ورمون، ويبلغ معدل درجة الحرارة حوالي 17 درجة مئوية، ومعدل هطول الأمطار حوالي 289.6 ملم، وقد بلغ عدد سكان الطيبة عام 1922م حوالي 961 نسمة، وقد ارتفع عددهم ليصل إلى 1,125 نسمة عام 1931م، بينما وصل عددهم عام 1945م إلى 1,330 نسمة غالبيتهم من المسيحيين، وفي عام 1961م وصل عددهم حوالي 1,677 نسمة (الدباغ، 2002)، وحسب تعداد العام للسكان والمساكن الذي نفّذه الإحصاء المركزي عام 2007م فقد بلغ عدد السكان حوالي 2,072 نسمة.

تبلغ نسبة الأمية في القرية حوالي 11.3%، بينما تبلغ نسبة التعليم بين الإناث حوالي 68.7% من مجموع السكان، ولم تزد نسبة من أنهوا الثانوية العامة عن نحو 21.5% من السكان، وقد وصلت نسبة من أنهى الدراسات العليا حوالي 11.2% من السكان، ويتوزع السكان النشطين اقتصادياً بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويشكل الموظفون حوالي 57%من العاملين، بينما يشكل العاملون في الزراعة حوالي 20%، وفي القطاعات الاقتصادية يشكلون حوالي 23% (أريج، 2012). وتبلغ مساحة القرية حوالي 20.204 دونم منها 7,887 قابلة للزراعة، ونحو 3,543 دونم مزروعة بأشجار مثمرة، منها حوالي 3,377 دونم مزروعة بأشجار الزيتون، بينما بلغت مساحة حوالي 547دونم.(أريج، 2012).

- **المغير:** تعود تسمية المغير بهذا الاسم إلى التغير، حيث يُرجّح أن التسمية جاءت من الموقع، وتقع في منطقة التغير المناخي والطبيعي بين المنطقة المعتدلة ومنطقة غور الاردن، وترتفع القرية حوالي 649م عن سطح البحر، وتبلغ مساحة القرية حوالي 34 دونم، ويجاور القرية ترمسعيا وخربة أبو فلاح ودوما وجالود، ويبلغ معدل هطول الأمطار حوالي 408 ملم، ومعدل درجة الحرارة حوالي 19م، وقد تطور عدد السكان بشكل ملحوظ حيث أن عدد سكان القرية قد وصل عام 1922م حوالي 179 نسمة، وقد ارتفع عددهم إلى حوالي 204 نسمة عام 1931م، وقد بلغ عدد السكان عام 1945م إلى 290 نسمة بينما وصل عدد السكان إلى 365 عام 1961م (الدباغ، 2002)، وقد بلغ عدد السكان حسب التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2007م حوالي 2,226 نسمة، وقد وصل عدد السكان عام

2011م إلى حوالي 2,626 نسمة. وتبلغ نسبة الأمية في القرية حوالي 6.4% نسمة من نسبة السكان، وقد بلغت نسبة التعليم بين الإناث حوالي 78.8%. وقد بلغت نسبة من أنهوا الثانوية العامة حوالي 12.5% من السكان. ويعمل حوالي 80% من السكان في مهنة الزراعة، بينما يعمل حوالي 1% من السكان في داخل أراضي 1948م، ويعمل حوالي 19% من السكان في الوظائف، وتبلغ مساحة أراضي القرية حوالي 33,055 دونم منها حوالي 450 دونم قابلة للزراعة، وحوالي 1,940 دونم زراعة دائمة، وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات 39 دونم، في حين بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة حوالي 1,036 دونم، وبلغت الأراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية حوالي 2,767 دونم (أريج، 2012).

- **ترمسعيا** : تقع قرية ترمسعيا في الشمال الشرقي لمدينة رام الله على بعد حوالي 23 كم من مدينة رام الله، وتبلغ مساحة القرية حوالي 54 دونم، وترتفع القرية عن سطح البحر حوالي 720م، ويبلغ معدل الحرارة حوالي 17 درجة مئوية، ويصل معدل الأمطار حوالي 462 ملم، وجاء اسم ترمسعيا من الاسم الروماني والذي يعني الجبل الذي به بقايا عنب، وقد تطّور عدد سكان القرية منذ عام 1922م حيث بلغ حوالي 707 نسمة، في حين بلغ عدد سكان القرية حوالي 717 نسمة عام 1931م، وارتفع عدد السكان إلى أن وصل إلى 960 نسمة عام 1945م، وقد بلغ عدد سكان القرية حوالي 1,620 نسمة عام 1961م (الدباغ، 2002)، وحسب إحصائيات التعداد السكاني عام 2007م فقد بلغ عدد السكان حوالي 3,512 نسمة، وقد وصل السكان عام 2011م حوالي 4,143 نسمة. وشكلت نسبة

الأمية في البلدة حوالي 7.4% من سكان القرية، بينما بلغت نسبة المتعلمات من الإناث حوالي 86.3% في القرية، وقد بلغت نسبة من أنهوا الثانوية العامة حوالي 15.1%، بينما نسبة من أنهو الدراسات العليا حوالي 8.5% من عدد السكان، وتعتمد القرية على العديد من الأنشطة الاقتصادية، أهمها الزراعة والتي يشكل نسبة العاملين فيها حوالي 40% من العاملين النشطين اقتصادياً، بينما شكّلت القطاعات الاقتصادية مثل التجارة 24%، والموظفين والخدمات والصناعة حوالي 36% من السكان، وتبلغ مساحة أراضي قرية ترمسعيا حوالي 18,139 دونم، منها 1,313 دونم قابلة للزراعة، و187 دونم مزروعة خضروات، بينما مساحة الأراضي المزروعة بالبقوليات حوالي 235 دونم زراعة بعلية، و17 دونم زراعة مروية، في حين بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة 3,410 دونم، و يوجد بالقرية حوالي 20 طريق زراعية منها 13 طريق صالحة لتنقل الآلات الزراعية (أريج، 2012).

- **المزرعة الشرقية:** تقع المزرعة الشرقية إلى الشمال الشرقي لمحافظة رام الله، وتبعد عن مدينة رام الله حوالي 13.1 كم هوائي، وتقدر مساحتها بحوالي 16,437 دونم، وترتفع لتصل إلى 937م عن مستوى سطح البحر، ويبلغ معدل درجة الحراة حوالي 16 درجة مئوية، ومعدل هطول الأمطار حوالي 466ملم، وتحيط بها قرى سنجل وأبو فلاح سنجل وكفر مالك وسلواد. وقد تطوّر سكان بلدة المزرعة الشرقية حيث بلغ عام 1922م حوالي 824 نسمة، وارتفع في عام 1931م إلى حوالي 1,191 نسمة، وفي عام 1945م وصل إلى حوالي 1,400 نسمة (الدباغ، 2002)، وقد تم إحصاء حوالي 4,225 نسمة في تعداد 2007م،

وتبلغ نسبة الأمية حسب إحصائيات 2007م حوالي 7.6% بينما تبلغ نسبة التعليم بين الإناث حوالي 83.8%، وتبلغ نسبة من أنهوا الدراسة الثانوية حوالي 15.7%من السكان، والذين أنهوا دراسات عليا حوالي 3.9%، أما عن الأنشطة الاقتصادية فإن حوالي 1% يعملون داخل أراضي 1948م، بينما لا يعمل في قطاع الزراعة أكثر من 1%، ويعمل 70% في الصناعة، و40% من العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي فإن القطاعات الأخرى – مثل التجارة والخدمات – تُشكّل حوالي 28%من حجم القوى العاملة، بالإضافة إلى قيام 10% من سكان البلدة بتربية المواشي، وقد بلغت مساحة الأراضي القابلة للزراعة 1,276 دونم، وبلغت مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون 1,722 دونم، بالإضافة إلى 680 دونم مزروعة حبوب (أريج، 2012)

الفصل الثاني:

الخلفية النظرية لتفتت الأراضي الزراعية في الوطن العربي وفلسطين والدراسات السابقة

2.1 – الدراسات السابقة

2.2– مفهوم تفتت ملكية الأراضي الزراعية

2.3– أسباب تفتت ملكية الأراضي الزراعية

2.4– الآثار المترتبة عن تفتت ملكية الأراضي الزراعية

2.5– نماذج من تفتت ملكية الأراضي الزراعية

2.6– أوضاع ملكية الأراضي في فلسطين

الفصل الثانـي:

الخلفية النظرية لتفتت الأراضي الزراعية في الوطن العربي وفلسطين والدراسات السابقة

2.1- الدراسات السابقة:

*- **معهد ابحاث السياسات الاقتصادية – ماس** (2012): تفتت الحيازات الزراعية الفلسطينية وأثر ذلك على الإنتاج والإنتاجية.

اعتمدت الدراسة على بيانات التعداد الزراعي للعام 2010، وقد ركزت الدراسة بالأساس على قياس مساحة الحيازة الزراعية، ومتوسط المساحة، وخصائص الحائزين، وعدالة توزيع الحيازات الزراعية، والعلاقة بين استخدام التكنولوجيا ومساحة الحيازة الزراعية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي لدراسة التكرارات وقياس الوسط الحسابي والانحراف المعياري والخطأ المعياري وذلك لتوضيح مدى تشتت مساحة الحيازة عن المتوسط الحسابي كمقياس للتفتت، كما استخدمت الدراسة منحنى لورنس وحساب معامل جيني لقياس مدى عدالة التوزيع للأراضي، بالإضافة إلى استخدام الاختبار الثنائي وتحليل التباين لدراسة مدى استخدام التكنولوجيا وتفتت الأراضي الزراعية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: هناك انتشار لظاهرة التفتت في الحيازات الزراعية والمختلطة بالإضافة إلى عدم عدالة في التوزيع، وارتفاع عدد الحيازات التي تتبع مساحة الصغيرة من الأرض، كما أظهر منحنى لورنس عدم عدالة التوزيع للملكيات، وزيادة استخدام التكنولوجيا

في المساحات الكبيرة من الأراضي لتسهيل العمل في الزراعة، مع تراجع الاستخدام في المساحات الصغيرة من الأراضي، واستخدمت الدراسة العديد من المقاييس الإحصائية للحصول على أفضل النتائج وهذا يعتبر من نقاط القوة في الدراسة، أما سلبيات الدراسة فإنها اعتمدت على البيانات من مركز الإحصاء الفلسطيني فقط، ولم تستخدم الدراسة الميدانية، وهي غير كافية للوصول إلى النتائج بشكل دقيق، كما لم تتناول الدراسة العوامل المسببة لعملية تفتت الأراضي الزراعية والنتائج الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عنها في منطقة شمال رام الله والمقارنة بين منطقة شمال شرق رام الله وشمال غرب رام الله وهو ما تتميز به الدراسة الحالية.

* **SIKOR,** THOMAS, DANIEL MU¨ LLER, JOHANNES STAHL (2008): Land Fragmentation and Cropland Abandonment in Albania: Implications for the Roles of State and Community in Post-Socialist Land Consolidation.

(تجزئة الأراضي والتخلي عن الأراضي الزراعية في ألبانيا: الانعكاسات على أدوار الدولة في مرحلة ما بعد الاشتراكية وتوفير الأراضي).

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجيات التي تقود إلى تجميع الأراضي في أوروبا للتقليل من الآثار السلبية الناتجة عن تفتت الأراضي الزراعية، وخصوصا هجرة الأراضي الزراعية، واستخدمت الدراسة العديد من الأدوات للوصول إلى النتائج النهائية للدراسة وهي تحليل بيانات الاستشعار عن طريق التحليل البصري للصور الفضائية لثلاث فترات مختلفة وهي صور اللاندسات 1988 وTm1996 وTm2003 من خلال دراسة طرق هجرة الايدي العاملة للاراضي الزراعية، واستخدمت أسلوب المقابلات المنزلية لـ174 أسرة وذلك

لتحليل الانحدار وتحليل النتائج، واستخدام المنهج المقارن ما بين ثلاث مناطق ضمن حدود زمنية مدتها 8 أشهر، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تراجع بمقدار 28% في فترة 15 سنة سابقة، وهي مرتفعة مع الدول الأوروبية المجاورة معها، وقد أوضحت الدراسة أن هناك العديد من العوامل التي تضافرت مع بروز ظاهرة التفتت لزيادة الهجرة من الأراضي الزراعية وخصوصاً العوامل الطبيعية مثل الانحدار والبشرية مثل توافر فرص عمل أخرى ونقص الخدمات الزراعية ونقص الاسواق، ما يدل على أن التفتت في دولة مثل البانيا لم يكن السبب الرئيسي لهجرة الأراضي، واعتمدت هذه الدراسة على العديد من الأدوات لتحقيق أهدافها مثل الصور الفضائية والمقابلات وطرق التحليل الإحصائي، الأمر الذي يزيد من قوة ودقة الدراسة، وتلتقي هذه الدراسة مع موضوع الدراسة لهذه الاطروحة هي دراسة مدى أثر تفتت الملكيات الزراعية على هجرة المزارعين للأراضي الزراعية.

*Fan, Shenggen, Connie Chan-Kang (2003): Is Small Beautiful? Farm Size, Productivity and Poverty in Asian Agriculture.

تناولت هذه الدراسة كيفية تأثير تجزئة الأراضي على إنتاجية العمالة الزراعية في الصين، حيث يتمحور الهدف الأساسي من البحث على دراسة أثر تجزئة الأرض في الصين على انتقال العاملين في الزراعة إلى مهن أخرى، حيث تعتبر الدراسة أن هذه المشكلة تُعد من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه الصين، خصوصاً ان الباحثين اعتبروا أنها تؤثر سلباً على مخرجات الإنتاج، مع ثبات العوامل الأخرى، وذلك لأن التجزئة تؤثر على إنتاجية العمال. واستخدمت الدراسة عينة من بيانات الأسر في ثلاث مقاطعات وذلك لدراسة الآثار الناجمة

عن تفتت الأراضي، وأن هناك من يرى أن التجزئة تؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي، أما البعض الآخر يرى أن التجزئة تلعب دوراً إيجابياً، استخدمت هذه الدراسة الاستطلاع من خلال مركز الاقتصاد الريفي في وزارة الزراعة الصينية، وقد اعتمد على المدخلات الزراعية الاساسية وهي المنتجات الزراعية والعمال ورأس المال والأرض لايجاد العلاقة بين الأرض الزراعية وحجم العمالة، وقد خلصت الدراسة الى أن عملية تفتت الاراضي الزراعية لم يؤثر في كمية الإنتاج إلا أنها انعكست سلبا على إنتاجية العامل، كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن التأثير الناجم عن التجزئة لا يقتصر على الجانب السلبي، ينعكس بشكل ايجابي على اهتمام المزارع الامر الذي يزيد من إنتاجية الأرض، ولتقليل من الآثار السلبية للتفتت في المناطق الجبلية فإن المزارعين يلجؤون إلى تجميع الأراضي. واعتمدت الدراسة على العديد من الوسائل لتحقيق أهدافها مثل التجربة ودراسة البيانات للوصول إلى أفضل النتائج، لكن تلك النتائج كان بإمكانها أن تكون أدق باستخدام أساليب إحصائية للوصول إلى نتائج أفضل. وتتفق الدراستان في قياس الآثار السلبية والإيجابية لتفتت الأراضي الزراعية، في حين تعتبر هذه الدراسة الحالية أشمل من حيث دراستها للعوامل والنتائج الاجتماعية لتفتت الأراضي الزراعية في قرى شمال غرب وقرى شمال شرق محافظتي رام الله والبيرة.

* **Sadighi**, F. Rasouli, H., S. Minaei,(2009): Factors Affecting Agricultural Mechanization: A Case Study on Sunflower Seed Farms in Iran

العوامل المؤثرة في تجزئة الأراضي الزراعية في ايران: حالة دراسية على منطقة فارس:
هدفت الدراسة الى تحليل العوامل المؤثرة في تجزئة الأراضي على اعتبار أنها تقف عائقاً أمام الزراعة، واستخدمت الدراسة عينة من 12 قرية في محافظة فارس، حيث تم توزيع 151 استبانة من خلال العينة الطبقية العشوائية، واستخدم في تحليل النتائج نموذج الانحدار الخطي لدراسة أثر عوامل تجزئة الأرض على الإنتاج الزراعي، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: إن التفتت ناتج عن عمليات متكاملة مع بعضها البعض، كما ان هناك علاقة عكسية بين عملية تفتت الاراضي الزراعية والاناجية الزراعية، و تستفيد الدراسة من الوسائل المستخدمة في البحث، بينما تختلف الدراستان في منطقة الدراسة، وفي الشمولية، حيث أن الباحثة قد دراسة تجاوزت الأسباب المؤدية إلى التفتت لتصل إلى الآثار الناتجة عن التفتت مباشرة، كما اعتمدت الدراسة على العديد من الوسائل والأساليب الإحصائية الأمر الذي يعتبر نقطة قوة، مما جعلها تصل إلى أفضل النتائج.

***وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي – مديرية ريف دمشق** (2009): أثر تفتت وتشتت الحيازات الزراعية للأرض المستثمرة في محافظة ريف دمشق.

تناولت الدراسة أثر تفتت وتشتت الحيازات الزراعية للأراضي المستثمرة على الزراعة في محافظة ريف دمشق، والتي قامت بتنفيذها مديرية الزراعة في ريف دمشق، حيث هدفت إلى دراسة واقع تفتت الأراضي في محافظة ريف دمشق من خلال دراسة حجم الحيازات على مستوى منطقة الدراسة، واقتراح حلول لمشكلة التفتت في منطقة الدراسة، وقد تم اختيار عينة

قصدية مكونة من 1000 استمارة وزعت على العاملين في الدوائر الزراعية والوحدات الإرشادية، حيث تم اختيار العينات حسب عدد الحائزين في منطقة الدراسة، بالإضافة إلى استخدام البيانات الإحصائية من خلال قياس أعداد السكان ومساحة الأراضي الزراعية التي يمتلكونها وتحليلها من خلال برنامج التحليل الإحصائي لقياس العلاقات بين المتغيرات، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية: أن من أهم العوامل المسببة لمشكلة التفتت هي العوامل الاجتماعية وبنسبة 31%، وقد توزعت ما بين الميراث أو التنازل عن الأملاك، كما جاءت مساهمة الأسباب الاقتصادية بنسبة 42% مثل غلاء المستلزمات وبيع جزء من الأراضي، وبالتالي فإن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية شكلت حوالي 73%من العوامل المسببة لتفتت الملكيات الزراعية، بينما شكلت الأسباب الطبيعية والقوانين حوالي 27%من العوامل المسببة للمشكلة، أما عن النتائج لظاهرة تفكك الملكيات لزراعية فإن الدراسة قسمت النتائج إلى نتائج إيجابية مثل سهولة الإدارة ودورة رأس المال وعدد من النتائج السلبية، ومن أهمها عدم جدوى الاستثمار الزراعي في مساحات صغيرة من الأراضي وزيادة الهجرة وارتفاع تكاليف إنتاج السلع، واستخدمت الدراسة أدوات تجعل النتائج شاملة ومتكاملة وتناولت الموضوع من كافة الجوانب وهذا ما زاد من دقة نتائج الدراسة، الأمر الذي يعتبر عنصر قوة يدعم الدراسة، حيث تلتقي الدراستان في البحث حول الأسباب والنتائج لمشكلة تفتت الملكيات الزراعية، بينما تختلف الدراستان من حيث منطقة الدراسة، حيث تم تطبيق الدراسة في ريف دمشق، في حين أن الدراسة الحالية هي دراسة مقارنة بين قرى شمال غرب وشمال

شرق رام الله، كما تستفيد الدراسة في المقارنة بين الأسباب والنتائج بين قرى شمال رام الله وريف دمشق.

2.2- مفهوم تفتت ملكية الأراضي الزراعية:

لا نستطيع تحديد مفهوم تفتت الأراضي الزراعية دون أن نحدد مفهوم حيازة الأرض الزراعية أو الملكية الزراعية. وتعني حيازة الأرض الزراعية في اللغة وضع اليد على الأرض بأي صفة من الصفات، سواء بوضع اليد أو عن طريق التأجير أو الوكالة أو أن تكون الأرض مغتصبة، أما في الاقتصاد فهي نوع من العلاقات المتباينة أو المتسعة اقتصادياً والتي تعطي للفرد أو الجماعة حق وضع اليد على الأرض الزراعية، كما تُتيح لهم طرائق استخدامها والانتفاع بها، وقد يكتسب الفرد الملكية للأرض عن طريق الميراث أو الاستيلاء أو الوصية أو العقد أو الشفعة، بينما تنتقل هذه الملكية إما بتراضي الطرفين أو قصراً، وذلك عندما يتم نزع الملكية للمنفعة العامة أو الشفعة أو التأميم (غنيم، 2008). بينما يعرف (القنة، 2007) الملكية الزراعية بأنها كل الأرض المستخدمة كلياً أو جزئياً في الإنتاج الزراعي ويقوم بتشغيلها كوحدة واحدة شخص بمفرده أو بالاشتراك مع أشخاص آخرين دون اعتبار لسند الملكية أو الشكل القانوني او الحجم أو الموقع، وهذا يدفعنا إلى توضيح مفهوم تفتت الأراضي الزراعية والذي يحمل في طياته عدة جوانب وهي: أن يمتلك الفرد مساحة من الأرض غير المتجاورة، مما يجعل المزارع غير قادر على الاستفادة من قطعة الأرض كقطعة واحدة، ولا يمكن تنفيذ مشاريع ذات جدوى اقتصادية بحكم التشتت والتباعد بين قطع

الأراضي التي يملكها المزارع ، كما أن الحواجز قد تكون حواجز مادية مثل الأسوار، أو حواجز معنوية مثل الشركاء. أما الحالة الثانية للتفتت فتتمل في أن تكون قطعة الأرض الواحدة مقسمة بين عدة محاصيل أو عدد من المالكين، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان فرصة الاستفادة من قطعة الأرض كجزء متكامل (ماس، 2012) التعريف الشائع لمفهوم تفتت ملكية الاراضي الزراعية هو تقسيم ملكية قطعة الارض الزراعية الواحدة إلى عدد من القطع الزراعية؛ وبالتالي لا يمكن تقديم تعريف جازم ونهائي لمفهوم تفتت ملكية الأراضي الزراعية، حيث أن مفهوم تفتت الأراضي الزراعية مفهوم واسع يحمل في طياته أكثر من معنى (ماس، 2012)، بينما اتفقت التعريفات السابقة على أنه لا يمكن الاستفادة من الأرض كوحدة واحدة، مما يؤدي الى فقد قطعة الارض لقيمتها الاقتصادية.

2.3- أسباب تفتت الأراضي الزراعية:

هناك أسباب عديدة لتفتت الأراضي الزراعية، ومن أبرزها:

1- الزيادة السكانية: تعتبر الزيادة السكانية مع محدودية الأراضي الزراعية من أهم أسباب تفتت الأراضي الزراعية، حيث أنه كلما زاد عدد السكان فإن عملية تفتت الأراضي الزراعية تزداد، حيث أن قانون الأراضي يساهم في توزيع الأراضي الزراعية، خصوصاً في الأراضي ذات القيمة الاقتصادية والتي يسعى غالبية السكان الحصول على جزء منها، وذلك نظراً لتوفر العديد من العوامل التي تزيد من قيمة الأرض الاقتصادية، كما أنه يمكن زيادة مساحة الأرض الزراعية عن طريق استصلاح مساحات جديدة من الأراضي الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي. (مصطفى،1998)

وتُعرّف الأراضي ذات القيمة الاقتصادية بأنها تلك الأراضي ذات القيمة الزراعية، وهي الأراضي التي تجمع بين مجموعة العناصر التي تُشير لمدى ملاءمتها للأغراض الزراعية، حيث أن هناك عدد من المعايير التي تعطي الأرض القيمة الاقتصادية من ناحية زراعية، ومن أهمها؛ نوع التربة، لأنها تعتبر المصدر الأساسي للمواد الغذائية للنباتات، وبالتالي تم تصنيف التربة بناء على القوام والعوائق، وبناءً على ذلك، فإن التربة ذات الفئة الأولى هي التربة التي تحتوي على أقل عوائق وأفضل قوام، ومن الأمثلة عليها هي تربة التيرراوزا الوردية الحمراء، وتربة الرندزينا البنية، وهي تربة معتدلة القوام، وتنتشر في معظم المرتفعات الوسطى في فلسطين، كما تزيد قيمة الأرض بزيادة كمية الأمطار كون الأمطار هي المكون الأساس للأمن المائي، ويؤثر على كمية المياه التي تحتاجها النباتات للري، فكلما زادت كمية الأمطار قلت حاجة النباتات للري، كما أنه كلما زادت مصادر المياه في المنطقة زادت فرصة إقامة مشاريع الزراعة المروية فيها (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 1998)، وبالتالي فإن الأراضي التي تمتاز بالخصوبة تكون نقطة صراع و تنافس بين الورثة ، وذلك للحصول على جزء ولو صغير منها، ومن الأمثلة على ذلك أراضي سعير وبتير والتي تمتاز بأنها أراضٍ زراعية مروية، نظراً لأهمية الأرض الاقتصادية والقيمة النفسية لهذه الأراضي الزراعية لدى المالك، فلا يقوم ببيعها أو التنازل عنها لفرد آخر من أفراد الأسرة، الأمر الذي يؤدي إلى تهميش الأراضي وذلك بسبب عدم الجدوى وعدم القدرة على إقامة المشاريع الزراعية الكبيرة، وعلى العكس مما يحدث في منطقة بتير وسعير، فإن منطقة أريحا لا تعاني من تفتت الملكيات، لأنها في الغالب أراضي وقفية، وبالتالي فإن الأراضي في هذه المنطقة ذات

مساحات كبيرة الأمر الذي ساهم في إقامة المشاريع الزراعية الكبيرة مثل مشاريع زراعة النخيل الزراعية (عدوان، 2009). كما تزيد قيمة الأرض الاقتصادية لتوفر عوامل عديدة منها؛ قربها من الخدمات الرئيسة وهي الطرق والماء والكهرباء وتوفر مصدر للمياه، وقربها من التجمعات السكانية، وقربها من الطرق الرئيسة أو الزراعية، الأمر الذي يساهم في زيادة تفتت الأراضي الزراعية (وزارة الزراعة في ريف دمشق، 2009).

2- نظام التوريث: وتتمثل بقوانين الدين الإسلامي في توزيع الميراث وحرص كل شخص في أخذ نصيبه من الميراث (مصطفى، 1998)، ويساهم نظام الميراث في توزيع أملاك الأفراد بين عدد من الوارثين، حيث يهدف هذا النظام إلى عدالة توزيع الثروة بين أكبر عدد من الوارثين، ويرى الاسلام في توزيع الميراث فائدة في أنه يقلل من التفاوت في الثروات بين الناس، كما أنه يقلل من نسبة البطالة في المجتمع، ويقلل من العداء والبغضاء بين الناس الناتجة عن تكديس الثروة بين أيدي أفراد محدودين من المجتمع مما يؤدي إلى زيادة المشاريع التي يقوم فيها الأفراد، ولكن هذا يتناقض مع رأي الاقتصادين الذين يرون أن التقسيم المستمر في الأراضي الزراعية يحوّلها إلى مساحات صغيرة غير اقتصادية، مما يحول دون استثمارها (حطاب، 2002)، حيث يتم تقسيم الميراث في الإسلام للذكر مثل ضعف الأنثى، ولكن من المؤسف في الوقت الحالي هو بروز ظاهرة حرمان المرأة من حقوقها، حيث بلغت نسبة حيازات الذكور في الوقت الحالي حوالي 95.5%من إجمالي الحيازات في الضفة الغربية، بينما تمتلك النساء ما نسبته 4.5% من إجمالي الحيازات في الضفة الغربية، وذلك بسبب سيطرة العادات والتقاليد السلبية في المجتمع الفسطيني، يرافق

ذلك عدم معرفة النساء بالحقوق الخاصة بالميراث، ومحاولات الآباء حرمان بناتهم من الميراث عن طريق كتابة عقود بيع للأبناء الذكور لتحويل الملكية للأبناء لتكون خارج قسمة الميراث، أو أن يقوم الآباء بحرمان الإناث من الميراث في حال تقسيمه وهو على قيد الحياة، وبالتالي تحرم الإناث من الميراث بالرغم من الحقوق الشرعية الإسلامية للإناث في الميراث (عدوان، 2009). كما تواجه المرأة العديد من الضغوطات من الأقارب حيث أن المطالبة بالميراث يسبب لها المشكلات العائلية مثل تعرض المرأة للمقاطعة من قبل الأهل، الأمر الذي يدفع النساء إلى أن توسط الأقرباء في محاولات للحصول على الميراث، وذلك بسبب عدم رغبة الإناث رفع قضايا في المحاكم على الأهل وذلك للحفاظ على صلة القرابة في البداية، لأن اللجوء إلى المحكمة يُسبب العداء بين أفراد العائلة، بالإضافة إلى أن إجراءات المحاكم تحتاج إلى الكثير من الوقت، ولكن هذا لا يمنع بعض الأهالي من إعطاء الإناث حقوقهن، وذلك لارتباط هذه المسألة بالدين، أو لجوء بعض العائلات لإعطاء الإناث جزء بسيط من الميراث كنوع من الترضية مقابل توقيع منها على أنها قامت بأخذ ميراثها بشكل كامل (عدوان، 2009).

3- **أسباب اقتصادية:** لم تعد الزراعة مورداً كافياً للفلاح، ونتيجة غلاء الأسعار الخاصة بالمستلزمات الزراعية، يتم التخلي عن جزء من الأرض؛ إما بالبيع او للتأجير أو تركها بوراً، لزيادة القدرة على شراء المستلزمات الزراعية للجزء المزروع والمتبقي من الأرض، بالإضافة إلى عدم قدرة الجزء المتبقي من الأرض توفير كفاية احتياجات المزارع، مما يدفع الفلاحين

إلى هجر أراضيهم إلى مهن جديدة خارج العمل الزراعي في القرى (وزارة الزراعة في ريف دمشق، 2009).

4- الأسباب الطبيعية: توالت على المنطقة فترات من الجفاف وقلة مصادر المياه والتي تُعد من أهم العوامل التي تواجه المزارع وتسهم في زيادة الضغط عليه، وخصوصاً عدم توفر الماء الكافي لري المزروعات، مما يدفعه إلى توفير الماء لجزء من الأرض وترك الجزء الآخر بوراً (وزارة الزراعة في ريف دمشق، 2009).

5- القوانين: هناك العديد من القوانين التي تقلل من مساحة الأراضي الزراعية منها؛ توسع المخططات التنظيمية على حساب الأراضي الزراعية، وخروج مساحات واسعة من الاستثمارات الزراعية لصالح استخدامات أخرى غير زراعية؛ مثل تحويل المناطق إلى مناطق سكنية، بالإضافة إلى استملاك بعض الجهات الحكومية للأراضي لإقامة مشاريع حكومية (وزارة الزراعة في ريف دمشق، 2009).

2.4- الآثار المترتبة عن تفتت الأراضي الزراعية:

من أهم الآثار السلبية التي تنتج عن عملية تفتت الأراضي الزراعية:

1- يؤدي تفتت الأراضي الزراعية إلى أهمالها بسبب صغر حجم الملكيات، مما يُقلل من الدخل الناتج عن الزراعة، الأمر الذي يدفع المزارع إلى أهمال مهنته والبحث عن مهنة

جديدة، الأمر الذي أدى إلى تحوّل الزراعة إلى مهنة ثانوية يقوم بها المزارع في أوقات فراغه، كما أنه كلما زاد دخل المزارع من المهن الأخرى يقل اهتمامه بمهنة الزراعة، حتى يصل إلى مرحلة الإهمال الكلي لتلك المهنة، كما أنه في الوقت نفسه يقلل من فرص القيام باستثمارات كبيرة نظراً لارتفاع عدد المالكين وقلة عدد العاملين في الزراعة، وبالمقابل صغر حجم الملكيات الزراعية، بالإضافة إلى خروج مساحات من الأراضي خارج الاستثمار، لزيادة عدد المالكين وصغر حجم الملكيات الزراعية (زغلول، 2011).

2- عدم القدرة على استخدام الآلات في الزراعة، وذلك بسبب صغر حجم الملكية وارتفاع تكاليف الآلات الزراعية، الأمر الذي لا يسمح باستخدام الآلات الزراعية والأسمدة، لأن الهدف الأساسي من الإنتاج هو الاكتفاء الذاتي وليس التجارة، بسبب صغر حجم الملكيات الزراعية (SIKOR, 2008). ومما يؤكد ذلك أن العلاقة بين استخدام الآلات الزراعية والأسمدة هو استخدام ما نسبته 25%من الحيازات الزراعية في فلسطين للتكنولوجيا من إجمالي عدد الحيازات في الضفة الغربية، حيث يرتبط استخدام التكنولوجيا باتساع المساحة للحيازات الزراعية، ويظهر ذلك جلياً من خلال كثافة استخدام التكنولوجيا البيولوجية بتزايد المساحة، حيث تبلغ نسبة الاستخدام لهذه التكنولوجيا في المساحة بين 3-4.99 دونم والتي تُشكل حوالي 19%، بينما ترتفع إلى 22% في المساحة حوالي5-9.99، في حين يبلغ نسبة استخدام التكنولوجيا في مساحة أكثر من 20 دونم حوالي 37%، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على زيادة استخدام التكنولوجيا مع زيادة مساحة الأراضي الزراعية، وعند المقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة فإن النتائج متقاربة، إلا انها في قطاع غزة تتقارب

مع الضفة الغربية مع زيادة بسيطة في غزة عن الضفة الغربية، حيث تصل في غزة عند مساحة أكبر من 20 دونم حوالي 49%، وهذا ينطبق أيضاً على الفئات الصغيرة (ماس، 2012).

3- صعوبة الوصول إلى الأراضي الزراعية، نتيجة عدم وجود طرق بسبب عمليات التقسيم، وبُعد الأراضي المقسمة عن الطرق الزراعية وخصوصاً في المناطق الجبلية صغيرة الحجم.

4- انتقال الأمراض إلى المحاصيل الزراعية نتيجة صغر حجم الملكية، مما يؤدي إلى انتقال الأمراض ما بين المحاصيل المتقاربة في ظل رغبة المزارع بزراعة أكثر من محصول مما يؤدي إلى انتقال الامراض من محصول لآخر.

5- انخفاض دخل الأسرة، مما يؤدي إلى صراع بين من يريد التمسك بالأرض وبين من يريد التخلي عنها وبيعها، بالإضافة إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة طلباً للرزق والعمل خارج الزراعة، مما يؤدي إلى تحوّل المجتمع من منتج إلى مستهلك وخصوصاً للمنتوجات الزراعية.

6- صعوبة تطبيق الدورة الزراعية، نظراً لتدني مساحة الأرض الزراعية، مما يؤدي إلى قلة الإنتاج وتدني مردود وحدة المساحة.

7- ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أجور الأيدي العاملة في الزراعة، وارتفاع التكاليف التسويقية، مما أثر سلباً على تسويق المحاصيل الزراعية، مما أدى إلى زيادة أعباء المزارع وإهمال المحاصيل الزراعية، وينتج عن ذلك زيادة تبعية المجتمع الاقتصادية (وزارة الزراعة في ريف دمشق، 2009).

8- زيادة الفاقد من الأراضي الزراعية، حيث أن المزارع يُهمل الأجزاء على أطراف الأراضي من الناحية النفسية، مع الاهتمام في الأجزاء في المركز، وتزايد الفاقد في كل عملية تقسيم، ومثال على ذلك أن نسبة الهدر في الأراضي السورية بلغ حوالي 10% من إجمالي المساحات، مع التنويه إلى ان هذه النسبة قابلة للتزايد مع استمرار عملية تقسيم الأراضي (شباط، 2012).

2.5- نماذج من تفتت الأراضي الزراعية:

أظهرت الدراسات أن المساحة الزراعية تعتمد على السياسة التي تتبعها الدولة من ناحية استصلاح الأراضي وهجر المزارعين لأراضيهم.

- **تفتت الأراضي الزراعية في الاردن:** تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في الاردن 8.9 مليون دونم، أي ما نسبته 11% من مساحة الأردن الإجمالية (ساجع، 2015)، ويبلغ نصيب الفرد من الأراضي حوالي 15.5 دونم، بينما يتراجع نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى 1.49 دونم، وبحسب معلومات الإحصاء الاردني فإن معظم الحيازات في الأردن هي من فئة 2-5 دونم، وهذا يدل على معاناة الأردن من عملية تفتت الأراضي الزراعية، وتتركز الحيازات الصغيرة في محافظتي إربد وجرش، بينما تتراجع المساحات الصغيرة في محافظة العقبة، وتختلف مساحة الأراضي الزراعية بين منطقة وأخرى؛ فنجد أن متوسط الحيازة في محافظة عجلون حوالي 12.2 دونم، بينما يصل معدل الحيازة في محافظة العقبة حوالي 96.3 دونم، وهذا يدل على أن التفتت في شمال الأردن يصل إلى ما معدله 23.1 دونم بالمقارنة مع جنوب الأردن والذي بلغت فيه نسبة الحيازة حوالي 47.5

دونم (القنة، 2007). كما تعتبر عمان الأولى في تفتت الأراضي الزراعية، تليها منطقة إربد، وقد كان انتقال الإرث هو السبب الرئيسي والذي أثّر بنسبة 58%، كما أن حالة التوزيع بين الشركاء تحتل المركز الثاني وبنسبة 28.2%، كما احتل تقسيم الأرض إلى قطع أصغر حجماً بهدف البيع السبب الثالث وبنسبة 10.5%، وأدى التزايد السكاني إلى ارتفاع عدد المالكين للقطعة الواحدة من 6 أفراد إلى 8 أفراد، وقد تضاعف عدد القطع خل الفترة ما بين الأعوام 1954م و1982 حوالي 3 مرات، وذلك من 172,277 قطعة إلى 511,212 قطعة، وقد تناقص مقدار ما يملكه الفرد منذ عام 1940م من حوالي 57.846 دونم إلى حوالي 45.846 دونم في الثمانينيات، وقد كان من نتائج تناقص نسبة العاملين في القطاع الزراعي من 7.9% إلى 6% إلى صالح التحول إلى مهن ثابتة (برهم، 1989)، بالإضافة إلى عدم تفعيل قانون الأراضي بسبب زيادة الطلب على الأراضي الزراعية لأغراض السكن نتيجة الهجرة المتتالية للأردن، الامر الذي ساهم في إدخال مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية ضمن نطاق البلديات لأغراض تحويل المناطق الزراعية إلى مناطق سكنية (ساجع، 2015)، الأمر الذي ساهم تراجع زراعة المحاصيل الحقلية، حيث لا يمكن استخدام المكننة في الحصاد والبذار في مساحات تقل عن 30 دونم (ساجع، 2015).

- **أوضاع الحيازات في سوريا:** تعتبر سوريا من الدول التي تعتمد على الزراعة كعنصر أساسي من دخلها القومي، حيث تساهم الزراعة بما يتراوح بين 25–30% في الاقتصاد السوري، وحلّت الزراعة في المركز الثاني من الإيرادات التصديرية المحلية، ولذلك اهتمت

سوريا بمشاريع الإصلاح الزراعي، ويعتبر قانون الإصلاح الزراعي عام 1951م الذي حدد البرلمان السوري من خلاله الحد الاقصى للأراضي، ولكن هذا القرار رفضته الغالبية لأهم أكبر المالكين، لتُعاد الكرة في عام 1958م والموافقة عليه، ليتم تحديد الحد الأقصى للمالك بين بين 15-55 هكتار من الأراضي المروية والبساتين، وبين 80-300 هكتار للأراضي البعلية (حسين، 2006)، وخلال 25 سنة فقد ارتفع عدد الحائزين بنسبة 6.7% في ظل ثبات مساحة الأرض الزراعية، حيث تناقص متوسط الحيازة الزراعية من 24 دونم في عام 2001م إلى 19 دونم عام 2009م، وقد لعبت العوامل الاجتماعية بما نسبته 31% من العوامل المسببة لتفتت الأراضي الزراعية، والتي تتمثل في تنازل الأب عن الأراضي والميراث، كما لعبت العوامل الاقتصادية ما نسبته 42% في عملية تفتت الأراضي الزراعية، مثل الهجرة، وعدم استثمار الأرض الزراعية، وغلاء مستلزمات المعيشة، بالإضافة إلى عدم كفاية الأرض كمصدر للدخل، بينما شكّلت العوامل الطبيعية 15% بما تشمله من جفاف وتغير مناخي، وقد بلغت نسبة الحيازات الصغيرة حوالي 66%، وبمتوسط 19 دونم و30% للحيازات المتوسطة بين 60-100دونم (شباط، 2012).

- **تفتت الأراضي الزراعية في مصر:** بدأت معرفة المسلمين بمصر بنظام الملكية عند الفتح الاسلامي، حيث فرض المسلمين على غير المسلمين ضريبة تُراعى فيها درجة خصوبة الأرض، ونوع الزراعة، وتكاليف الري، وهي ما عُرف بضريبة الخراج، كما فرضت على المسلمين ضريبة تسمى العُشر، ويقل نصابها حسب التكاليف، ويعتبر عهد المماليك

بداية تفتت الأراضي الزراعية في مصر، حيث نقل المصريون نظام الملكية السائد في أوروبا إلى مصر، وذلك بتقسيم كل فدان إلى 24 قيراط، منها 4 قيراط يحصل عليها السلطان، و10 قيراط يحصل عليها الجنود 10 قيراط يحصل عليها الأفراد، حيث اعتبرت هذه الخطوة بداية تقسيم ريع الأراضي، ونتيجة للضرائب الكبيرة على الأراضي ترك العديد من الفلاحين أراضيهم. وقد تعمق تفتت الأراضي الزراعية بعد دخول مصر إلى الحكم العثماني الذي قسّم الأراضي إلى أربع فئات؛ وهي حصة الفلاح بحيث يمنح الفلاح ما بين 3–5 أفدنة مقابل العمل في الإقطاعية ودفع الضرائب، وحق الملتزم الذي يقوم بجمع الضرائب، وحصة الوقف، وهي أرض معفاة من الضرائب، وهي مخصصة للأغراض الدينية، وأخيرا الحصة المخصصة للمراعي، وقد ساهمت هذه التقسيمات بانتشار الفقر بين الفلاحين، وبقدوم الاحتلال الإنجليزي إلى مصر قام بتقسيم جديد للأراضي يفتقر إلى أدنى نوع من العدالة، وتطور نظام ملكية الأراضي الزراعية في مصر في عهد محمد علي باشا والذي قام بإلغاء نظام ملكية الأراضي الزراعية وسحب أراضي الوقف، وقام بتقسيمها إلى مساحات ثابتة، ووضع حداً لكل قرية، كما قام بتغبير نظام الالتزام، وذلك بجعل علاقة المواطنين مباشرة مع الحكومة، كما تم تقسيم الأرض الى عدة اقسام: أراضي ملكية لأسرة محمد علي وحاشيته، وأراضي ملكت للأوروبيين لاستصلاحها، وأراضي حق الانتفاع للفلاحين الملتزين والمشاع والبدو، واختلفت قيمة الانتفاع؛ فالفلاحين عليهم زراعة بعض المحاصيل التي تُباع للحكومة بأسعار محددة، ولا تورث الأراضي إلا للبدو بهدف استقرارهم، وقد أسهم تمليك الأرض للأجانب بزيادة قدرة

المصرين على شرائها بعد قيام الأجانب ببيعها بعد استصلاحها، وبعد انتهاء فترة حكم محمد علي باشا ظهرت قوانين جديدة تسمح بانتقال الأراضي للمزارعين، مثل دفع ضرائب الأرض لمدة 6 سنوات، كما تسمح لمن يصلح أرض لمدة خمس سنوات، كما أنه يحق لكل فلاح حق الحصول على 3-5 أفدنة، وفي الفترة من 1952-1969م تم تحديد الحد الأقصى للملكية بحوالي 200 فدان، وتم توزيع الباقي على صغار الفلاحين، وقد تناقصت المساحة حتى وصلت عام 1969م إلى 50 فدان (بسيوني، بدون سنة نشر)، وفي عام 1992م تم تحديد ملكية الأرض الزراعية للعائلة بـ200 فدان، وللحفاظ على الجزء الباقي من الأرض فإنه تم بيع الأراضي بشكل صوري، ونتيجة لهذا القانون تمت مصادرة حوالي 8.4% من إجمالي المساحات (النقيب، 2009)، ويعود السبب الرئيسي لتفتت الأراضي الزراعية في مصر إلى الزيادة السكانية، حيث أن عدد سكان مصر في عام 1947م بلغ حوالي 19 مليون نسمة، في حين بلغت الرقعة الزراعية حوالي 5.8 مليون فدان، وبمتوسط حوالي 7.44 قيراط للفرد، وقد ارتفع عدد السكان في عام 2005م إلى حوالي 70 مليون نسمة، بينما زادت الرقعة الزراعية لتصل إلى 8 مليون فدان، الأمر الذي أدى إلى انخفاض متوسط الحيازة إلى حوالي 2.64 قيراط للفرد، وذلك نتيجة تضاعف عدد السكان، وفي عام 1989م وصل متوسط نصيب الفرد المصري حوالي 3.6 قيراط من الأرض الزراعية، وتبلغ نسبة الحيازات في مصر أقل من فدان حوالي 47.2%، بينما وصلت في الوجه البحري حوالي 30.7%، وتصل قيمة الإنتاج الزراعي إلى حوالي 90 مليار جنيه مصري ويساوي 14% من الناتج المحلي

المصري لعام 2007م، ويعمل بالزراعة حوالي 5.2 مليون عامل مصري، وأن 59% من الفلاحين يملكون أقل من فدان، بينما 31% يمتلكون ما بين 1-5 فدان، وتبلغ نسبة من يمتلكون 5-10 فدان حوالي 4.3%، بينما تبلغ نسبة من يملكون أكثر من 10 فدادين حوالي 5.8%، وأن ما نسبته 54.8% انتقلت لهم الحيازات عن طريق الإرث، بينما 32% انتقلت اليهم الحيازات عن طريق الشراء (النقيب، 2009).

- **تفتت الأراضي الزراعية في العراق:** كان هناك خلاف بين المسلمين على أراضي العراق والشام، حيث بقيت في أيدي المغلوبين على أن يدفعوا الخراج، وقد أيد الصحابة هذا القرار لمنع تكديس الثروة بيد فئة قليلة من المجتمع، كما شرع الإسلام أنه لا يجوز تعطيل الأرض لمدة ثلاث سنوات، وبالتالي فإن تحوّل الأرض إلى موات يعطي الحق لمن يُصلحها بالانتفاع بها ولا يحق لصاحبها المطالبة بها (الخربوطلي، 1960)، وبقيت الأراضي في العراق بيد الحكومة العراقية، ويحق للفلاحين الانتفاع بالأراضي الزراعية، وبعد صدور قانون عام 1858م، كان الفلاح يحصل على حق زراعة الأراضي الأميرية بعد دفع مبلغ من المال، وهو بمثابة إيجار للأرض، ولا يحق له بيعها أو التصرف بملكية الأرض الزراعية، وفي عام 1869م صدر قانون الطابو والذي سمح بتمليك الأراضي الزراعية، الأمر الذي ساهم بانتقال مساحات كبيرة من الأراضي لرؤساء العشائر، بسبب عدم قدرة المالكين الصغار دفع تكاليف تثبيت الطابو، وقد بلغت نسبة الأراضي التي يملكها المالكون الصغار نحو 25%، بينما سيطر الفلاحون الكبار على بقية الأراضي والتي تشكل ما نسبته 75% من مجموع الأراضي، وبقي حوالي 85% من الفلاحين دون

أراضي (البولاني، 2013)، وفي عام 1958م صدر قانون الإصلاح الزراعي والذي حدّد أن الحد الأعلى لما يمكن أن يملكه المزارع من الأراضي المروية هي 60 دونم، و120 دونم من الأراضي التي تُسقى بمياه الأمطار (أمين وهجيج، 2014).

- **تفتت الأراضي الزراعية في السعودية:** سعت السعودية دون غيرها من الدول في زيادة الرقعة الزراعية وزيادة مساهمة الزراعة في الدخل القومي، وقد قرر القانون أن لا تقل مساحة الأرض عن 5 هكتار، وأن لا تزيد عن 10 هكتار في حال التوزيع على الأفراد، وعن 400 هكتار في حال التوزيع على الشركات، ولكن أدى اكتشاف البترول إلى التقليل من أهمية الزراعة، وأدى إلى ضعف مساهمتها بالدخل القومي، وقد توجه الأفراد بالغالب إلى العمل بالقطاع النفطي (حسين، 2006)، وتعتبر منطقة الإحساء من المناطق الزراعية في السعودية حيث يعمل نحو 87.5% في الزراعة إلى جانب مهن أخرى في منطقة الاحساء، وقد أدى ذلك إلى تحول الزراعة إلى مهنة ثانوية، وتحوّل أصحاب الأراضي إلى مشرفين على أراضيهم، وتتميز الحيازات في منطقة الإحساء بأن الغالبية فيها تعتبر أراضي استملاك، وتُشكّل 71% من الأراضي الزراعية، وهذا يشير إلى أن عملية استملاك الأرض الموات قد تم عن طريق إحيائها، كما تم امتلاك نحو 23% من الأراضي الزراعية عن طريق العقود، أما عن طريقة تملك الأفراد فإن 61% من أصحاب الأراضي امتلكوها عن طريق الشراء (حياتي والعمير، 2013)، وساهم عامل الميراث كعامل ثاني لتفتت الأراضي الزراعية، وقد ساهمت الهبات في انتقال الأراضي من شخص إلى آخر، وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على صغر مساحة الحيازة الزراعية،

بالإضافة إلى زيادة قدرة المزارعين على شراء الأراضي الزراعية، أما عن مساحة الحيازات فإن نسبة الحيازات أقل من 2000م^2 تبلغ نسبتها حوالي 8%، أما نسبة مساحة الأراضي بين 2000م^2 إلى أقل من 4000 م^2 وهي أكبر نسبة من المساحات الزراعية فتبلغ 51%، بينما شكلت المساحة من 4000 م^2 فما فوق 41% من مساحة الأراضي الزراعية، وتتميز هذه المنطقة بالمشاريع الزراعية الكبيرة مثل زراعة النخيل، والتي تحتاج إلى أراضي زراعية كبيرة، ولكن عملية التفتت ساهمت في الحد من هذه المشاريع لصالح مشاريع تربية الحيوانات وإنتاج الخضار، كما ساهم تغير استخدامات الأراضي إلى أراضٍ عمرانية وتجارية وسياحية بالإضافة إلى استخدامات صناعية (حياتي والعمير، 2013).

- **تفتت الأراضي الزراعية في دول المغرب العربي:** تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 197 مليون هكتار بنسبة 14% من المساحة الإجمالية، كما تقدر مساحة الأراضي المزروعة بحوالي 79.5 مليون هكتار، منها حوالي 9.7 مليون هكتار تُزرع بمحاصيل دائمة، و54.1 مليون هكتار زراعة بعلية، و18.5 مليون هكتار أراضي بور، بينما تُقدر مساحة الأراضي المروية بحوالي 15.7 مليون هكتار، ولا نغفل أن دول المغرب العربي تحتوي على 17.7% من الأراضي الزراعية في الوطن العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007)، وقد بدأت سياسة المغرب العربي في الإصلاح الزراعي عام 1957م بهدف تجميع القطع الصغيرة من أجل استخدام الآلات الزراعية وزيادة المساحة الزراعية، وقد تم تحقيق الأهداف الزراعية، مما انعكس إيجابياً على مساحة الإنتاجية الزراعية (حسين، 2006)، ولكن مع زيادة أعداد السكان ومحدودية الأراضي

الزراعية والذي ظهر من خلال صغر مساحة قطع الأراضي في الضيع والأرياف، حيث أن ما نسبته 70% منها مساحتها أقل من 5 هكتار، كما أن حصة الفرد من الأراضي الزراعية بلغت حوالي 0.14 هكتار عام 1991م والتي شكلت ما نسبته 58% من الأراضي المروية، أما الأراضي المملوكة فوصلت إلى 1% من العائلات، بينما 43.3% من العائلات هم من المزارعين ولكن بدون أراضٍ مملوكة لهم، وأن 40 %من المزارعين يمتلكون ½ هكتار (الحسني، 1998)، وبالتالي ونتيجة هذه الإحصائيات فإن الأراضي الزراعية في المغرب العربي تتعرض للتفتت نتيجة الزيادة السكانية وضعف القدرات الشرائية للمزارعين، وبالتالي بقيت المساحات الزراعية غير مجدية لإقامة مشاريع كبيرة.

الجدول التالي يوضح مقارنة بين الحيازات الزراعية في الوطن العربي:

جدول رقم (3) مقارنة بين الحيازات الزراعية في الوطن العربي.

من حيث	الاردن	سوريا	مصر	العراق	السعودية	المغرب
مساحة الارض الزراعية	8.9 مليون دونم	5742000 هكتار	9270000 دونم	14.2 مليون دونم	52.7مليون هكتار	147مليون هكتار
متوسط مساحة الحيازات الزراعية	غالبية الحيازات تتركز في المساحة الواقعة بين 2-5الدونم	الغالبية من المساحات تتركز بمعدل 19دونم	الغالبية من السكان يمتلكون اقل من دونم	الغالبية تمتلك مساحة كبيرة من الارض الزراعية	الغالبية تمتلك مساحة بين 2-4 دونم	الغالبية تمتلك اقل من 5 هكتار
اسباب تفتت الاراضي بالترتيب	انتقال الميراث السبب الاول	العوامل الاجتماعية العوامل الاقتصادية	الزيادة السكانية و تقسيم الميراث	قوانين الاصلاح الزراعي التي ساهمت في	حاولت السعودية توجيه السكان نحو العمل في الزراعة، وقد	زيادة السكان و محدودية الارض الزراعية وضعف القدرات

	التوزيع بين الشركاء وتقسيم بهدف البيع والهجرة الوافدة الى الاردن.	العوامل الطبيعية		تقسيم الاراضي الزراعية	تملك السكان الاراضي عن طريق احياء الارض الموات	الشرائية للمزارعين مما ابقى الارض الزراعية ارض غير مجدية.

2.6- أوضاع ملكية الأراضي في فلسطين:

- **أوضاع ملكية الأراضي في فلسطين في بداية الفتح الاسلامي:**

استطاعت الجيوش الإسلامية من فتح فلسطين عام 15 هجرية-636م بعد هزيمة الرومان في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وقد مرّت أوضاع الأراضي في فلسطين بعدة المراحل أثرت على ملكيات الأراضي حتى وصلت إلى الحالة التي أصبحت عليها اليوم، فمنذ الفتح الإسلامي لفلسطين، على يد القائد المسلم أبو عبيدة عامر بن الجراح وعمر بن العاص، ظهر مفهوم ملكيات الأراضي الزراعية في فلسطين حيث كانت الأراضي قبل الفتح الاسلامي موزعة بين الأشراف والكنيسة وآخرين يمتلكون الأراضي، ونتيجة للفتح الاسلامي للمناطق، فإن طبيعة ملكيات الأراضي قد تغيرت، وأدت هذه التغيرات إلى أن توزعت الأراضي في فلسطين إلى قسمين، وهما:

1- الأراضي التي أسلم أهلها وبقيت بيد أصحابها بعد دخولهم إلى الاسلام (البكري وريان، بدون سنة نشر).

2- الأراضي التي فتحت صلحا: وهي الأراضي التي صولح أهلها تبعاً لعقد الصلح، على أن تنقل ملكيتها إلى المسلمين مع بقاء حق الانتفاع بها بيد أصحابها مقابل دفعهم الجزية للمسلمين، حيث كانت الجزية تدفع على رؤوس الاموال، ولا يجوز لأهل الذمة حرية التصرف في الأرض إلا إذا كان العقد أن تبقى بيد أصحابها، وقد تم تطبيق هذا القانون في المدن في بلاد الشام، حيث فتحت كل المدن في بلاد الشام بهذه الطريقة باستثناء مدينة قيسارية (شاهين، 2000).

2- أرض الصوافي:

هي الأراضي التي هرب أصحابها بسبب الفتح أو القتل عنها، فتحولت هذه الأراضي إلى أملاك لبيت مال المسلمين (شاهين، 2000).

3- الأرض الموات : هي الأرض المتروكة التي لاينتفع منها لاسباب مثل انقطاع المياه، اوتغطيتها بالحجارة او الرمال او طبيعة تربتها وغيرها من الاسباب، وقد تكون ارض لم تزرع سابقا او انها ماتت بعد الاستخدام؛ فقد اجاز غالبية العلماء ان يتملكها المسلمون بإحيائها باستثناء اراضي الحرم وعرفات لانها تعتبر تضيق على موقع المناسك(السبحي،2015)، حيث انها بالأصل أملاك لبيت مال المسلمين، وتدفع الصدقات من منتوجاتها مقابل استصلاحها (شاهين، 2000).

4- أرض الخراج التي أخذت عنوة: يرى بعض العلماء على أنها موقوفة للمسلمين، ومنهم من يرى أن الإمام مُخيّر بين وقفها وتقسيمها على المسلمين، وبقيت حتى عهد عمر بن الخطاب أراضي غنائم، حيث قرّر عمر بن الخطاب أن تعود هذه الأرض لولي الأمر والذي

يقرر فيها ما يراه مناسباً في مصلحة المسلمين، حيث اختلف العلماء بين تقسيمها على عموم المسلمين وبين بقائها على حالها، وقد كانت فكرة عمر بن الخطاب عدم توزيع الأراضي على الفاتحين، لأن ذلك يعني استقرارهم وتخليهم عن فكرة الجهاد، الأمر الذي دفعه إلى إيقاف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ، حيث رأى عمر بن الخطاب أعطى أولوية الحفاظ على هوية الأمة الاسلامية، مثل الأراضي الخراجية والتي اعتبرت أراضي وقفية حيث تقرر أن يترك لأهل فلسطين أراضيهم ويدفعون الخراج، وبالتالي فإن فلسطين وقف على الأمة الإسلامية (شاهين، 2000) و(البكري وريان،1982)، لكن الأراضي الخراجية تناقصت، وذلك لعدة أسباب من أبرزها: شراء المتنفذين للأراضي وتحويلها إلى أراضي عشرية، حيث أن نسبة الخراج تحدد بناء على خصوبة الأرض الزراعية، وقدرة المزارع على الإنتاج بأقل مجهود، وبناء على ذلك كانت الأراضي الأكثر خصوبة تدفع نصف محصولها خراجاً، وكلما زادت الصعوبات تقل النسبة التي يدفعها المزارع، أما بالنسبة إلى الأراضي التي تم شراؤها، فإنه واجب على أصحابها تقديم العشر لبيت مال المسلمين، وقد قام على تمليك أراضي خراج على أن يدفع العشر (شاهين، 2000).

- **أوضاع الأراضي في فلسطين في الفترة العثمانية:** بقيت فلسطين تدفع الخراج منذ الفتح الإسلامي في أواسط القرن الرابع الهجري العاشر للميلاد وبداية العهد العثماني في فلسطين، حيث اعتمدت الدولة العثمانية على القوانين العثمانية في إدارة الأراضي منذ عهد السلطان عثمان الأول عن طريق فرض الضرائب على الأراضي، مما استدعى نظاماً لجباية الأموال، حيث طبقت الدولة العثمانية نظام الالتزام الذي أرادت من خلاله

الحصول على أعلى مبلغ من الضرائب على الأراضي الأميرية والتي كانت تُجنى عن طريق متعهد يقوم بجني ثلاثة أضعاف ما يتم الالتزام به بغض النظر عن حالة المحصول وظروف المزارع الاقتصادية والاحوال المناخية، مما زاد من العبء على المزارعين. وقد أصدر السلطان عبد المجيد عدداً من القوانين، ومن أهمها قوانين الطابو الذي عام 1861م سمح ببيع الأراضي الأميرية لصالح الملكيات الخاصة (عدوان، 2009)، الأمر الذي أعطى الأجانب الحق في تملك الأراضي الاميرية، كما انه ساهم في خصخصة العديد من أراضي المشاع والأراضي الأميرية. وقد ساهم قانون الطابو في تخوف الفلاحين من زيادة الضرائب و الابتزاز والتجنيد الإجباري للملاك، مما دفع العديد من الفلاحين إلى تسجيل الأراضي بأسماء رؤساء العشائر أو أعيان مدنهم، وهذا ما أفقد الفلاحين أراضيهم من الناحية القانونية، وجعلهم إما مستأجرين أو عاملين بأجر، بالإضافة إلى قيام الدولة العثمانية ببيع مساحات كبيرة من الأراضي خصوصاً في شمال فلسطين (البكري وريان، 1982)، وقد ساهمت خصخصة الأراضي إلى تناقص الملكيات الصغيرة وزيادة المقاطعات الكبيرة، وقد انعكست هذه الحالة على أسعار الأراضي، حيث أدت إلى ارتفاع أسعار الأراضي، وهذا أدى إلى جعل 250 مالكاً كبيراً للأراضي يملكون حوالي 4,143 مليون دونم (عدوان،2009)

ملكية الأراضي في العهد العثماني: القوانين العثمانية للتعامل مع الأراضي:

1- **قانون عام 1858 رقم 7:** وهو أول قانون عثماني بخصوص الأراضي، حيث قسم الأراضي المملوكة إلى خمسة اجزاء:

أ. **المملوكة:** وهي الملك الخاص للأفراد، ولا يجوز التصرف بها إلا بإذنه، ومنها أراضي العرصات، وهي أراضي داخل المدن وحولها وتعتبر تتمة للمسكن و يقدر امتدادها بنصف دونم حول المنزل. (دواس، 2013).

ب- **الأراضي الاميرية:** وهي الأراضي ذات النفع؛ مثل المراعي والمحاطب، وتعود ملكيتها كاملة إلى بيت مال المسلمين، ويحق للدولة بيع الأراضي الأميرية، وتستثمر هذه الأراضي في الزراعة عدا زراعة الكروم والأشجار المثمرة، وقد وضعت بنود لاستغلال هذه الأراضي مثل دفع الرسوم والضرائب عليها، و زراعة الأراضي لثلاث سنوات متتالية كما انه يحق لكل من يتصرف بالارض الاميرية مدة عشر سنوات يصبح مالكا لها وتسجل في دوائر الطابو مجانا وهي عملية شكلية حيث انه لهم حق الانتفاع بها فقط (سفاريني،1994).

ج-**الأراضي الموقفة:** الوقف هو حبس الأرض، وقد تكون غالبيتها أوقفت زمن السلطان سليمان القانوني، وقد تم إيقافها بعدة طرق؛ منها الأراضي التي تم إيقافها من الأغنياء والفلاحين لتهربهم من دفع الضرائب عليها، والأراضي الموقوفة التي أفرزت للأعمال الخيرية ويبقى حق ملكيتها تابع لخزينة الدولة تحت إشراف موظف حكومي يُقيم في القدس، و تراوحت مساحة الوقف في فلسطين من 750 الف إلى مليون دونم، وهي لا تشمل الوقف المسيحي (دواس، 2013).

د-**الأراضي المتروكة:** وهي الأراضي التي ترك حق الانتفاع بها لأهالي القرى، ومن الأمثلة عليها الأسواق والمراعي والمحاطب، ولا يجوز المنفعة الشخصية في هذه الأراضي (البكري وريان، 1982).

هـ- **أراضي المشاع:** وهي الأراضي التي تركت لانتفاع أهل قرية واحدة حيث تكثر في المناطق السهلية التي تزرع بالحبوب، بحيث كانت تقسم بين كل مزارع قطعة يزرعها لمدة سنة أو سنتين، وبعد انتهاء المدة يتم إعادة القسمة مرة أخرى، وتمنع طريقة التقسيم هذه إجراء التحسينات في الأراضي لأنها لا تعتبر ملكاً للأفراد (عدوان، 2009).

2- **قانون تسجيل الأراضي الطابو:** صدر قانون الطابو عام 1861م، حيث كان العرف السائد هو الأساس في التعامل مع الأراضي بين سكان القرى، أما في حالات الخلاف تكون الشهادات الشفوية هي التي تحدد ملكية الأراضي، وهذا أدى إلى حدوث خلافات بين المزارعين، وحاولت الدولة العثمانية إحكام سيطرتها على الأراضي من خلال قانون الطابو، حيث أعطي للمزارعين مدة ستة شهور لتسجيل الأراضي، أما في حالة عدم تسجيلها تقوم الدولة ببيعها في المزاد العلني. وقد أوكلت عملية التسجيل لمخاتير وشيوخ القرى، الأمر الذي مكّنهم من استغلال نفوذهم لتقسيم أراضي المزارعين كما يحلو لهم والاستيلاء على الاراضي الزراعية مما ادى الى ظهور عائلات مثل سرسق وكركبي التي قامت ببيع الاراضي للاحتلال الاسرائيلي فيما بعد. وقد أثر عدم تسجيل الأراضي بطريقة سلبية على الفلاحين، حيث تم عرض الأراضي التي لم يتم تسجيلها في المزاد العلني بعد حجزها من

المزارعين، مما سمح للمرابين والإقطاعيين من سكان المدن والقرى شراءها وتملكها، مما أدى إلى ظهور طبقة من الإقطاعيين (سفاريني،1994).

3- **قانون تملك الاجانب في فلسطين:** بعد الضغط الذي قامت به الدول الأوروبية نتيجة الديون على الدولة العثمانية، تم استصدار قانون التملك للأجانب في أراضي فلسطين، حيث أن الأجانب لم يكن لهم الحق بتملك الأراضي في فلسطين، وهذا ساهم للعائلات والأفراد والشركات بتملك الأراضي في فلسطين والقدس خاصة، مما أثار حفيظة الفلاحين بسبب انتقال الأراضي لليهود (عدوان، 2009).

- **ملكية الأراضي في فترة الانتداب البريطاني:** إن أهم ما يميز طابع الأراضي في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين أن الأراضي لم تكن محددة المساحة، ولا الحدود، كما أن الأراضي لم تكن مسجلة في الطابو، وكانت الأراضي تسجل بحجج، و يحدد موقع الأرض من خلال الحدود مع أراضي الجيران والتي قد تكون هي موضوع نزاع، ولم يتم تحديد الأرض بدقة إلا في مراحل متقدمة في زمن الانتداب، وذلك عندما تم مسح الأراضي في فلسطين، وتم وضع نقاط لرسم الخرائط الدقيقة، الأمر الذي ساهم في توحيد عمليات التسجيل، وقد أنهت هذه الاجراءات نظام المشاع بشكل جذري، ولكن كان الهدف الأساسي من هذا القانون هو نقل الأراضي لليهود (عبد الجواد، 2009). وفي عام 1918م، بدأ الانتداب البريطاني على فلسطين، وقد تم وقف انتقال الأراضي الأميرية والخاصة، وتم اغلاق دوائر الطابو، حيث برّرت حكومة الانتداب ذلك بأن الحكومة العثمانية قامت بأخذ دفاتر الطابو معها خلال انسحابها، إلا أن هذا المبرر لم

يكن صحيحاً، وانما كانت خطة لتعديل القوانين، لتسهيل انتقال الأراضي لليهود بحجج، مثل أن مساحة الأراضي واسعة ولا يمكن ان يقوم الفلسطينيون بزراعتها، خصوصاً في المناطق غير المأهولة، وأن مساحة الأرض تفوق قدرة المزارع الفلسطيني، وبالتالي يجب نقل الأرض إلى اليهود، وذلك للاستفادة منها في الزراعة، مما يعود بالفائدة على الطرفين، وقد استغلت إسرائيل صك وعد بلفور لتسهيل انتقال الأراضي إلى الجماعات الصهيونية من خلال المادة الحادية عشر في تسهيل امتلاك الأراضي، وإقامة المشاريع الزراعية (سفاريني،1991). ولم يكتف الانتداب البريطاني بهذه القوانين، وإنما قام بتعديل القوانين العثمانية لتسهيل انتقال الأراضي للجماعات الصهيونية، منها ما قامت به في تصحيح قانون الطابو عام 1920م، حيث أعطت حقاً لكل شخص يدعي ملكية الأرض أن يثبت ما يدعيه، وبالتالي تحول إليه من خلال محكمة قراراً غير قابل للاستئناف، وهذا ما أفقد العديد من الفلاحين الصغار أراضيهم وذلك بسبب تسجيل أراضيهم بأسماء التجار وكبار الملاك، وذلك للتهرب من دفع الضرائب (عدوان، 2009)، وقد صدر قانون انتقال الأراضي بعد إلحاح من المندوب السامي هربرت صمويل، حيث حدّد القانون مساحة الأراضي التي يملكها الشخص بأقل من 300 دونم، وأن لا تتجاوز قيمتها عن 3000 جنيه مصري، كما حاول القانون حرمان الفلسطينيين خارج فلسطين من امتلاك الأراضي وذلك بسب الشروط التي وضعوها، ومنها أن يكون المالك مقيم في فلسطين، وأن يقوم بزراعة الأرض بنفسه، كما منع نمو الملكيات الواسعة في فلسطين بالإضافة إلى عرض الأراضي على اليهود بأسعار منخفضة، وساهم

الملاك الكبار في نقل الملكية لليهود من خلال عدم قدرة المزارعين على دفع الأجرة بسبب دفع الضرائب، مما دفعهم إلى بيع أراضيهم، كما قامت بريطانيا بفرض قوانين تؤدي إلى انتقال الأراضي إلى اليهود، ومنها منع تصدير المحاصيل الزراعية، مما يزيد العبء الواقع على المزارع الفلسطيني، مما دفعه إلى بيع أرضه لتخليصه من العبء المادي الواقع على عاتقه، ومثال ذلك في عام 1931م حيث تناول القانون الطرق والوسائل اللازمة لتنفيذ مشروع التنمية وتحسين الأوضاع الزراعية في فلسطين، ويمكن إجمال القوانين في عمليات المسح للأراضي وعمليات التسوية وتقسيم الأراضي المشاعية في القرى، وسيطرت الحكومة على الأراضي الخاضعة لمشروع التنمية، واقترح أن تكون القطعة اللازمة لإعالة العائلة هي ثلاثين دونماً في الأراضي المروية، و130 دونماً للأراضي البعلية غير المروية (صلاح الدين، 1993)، وقد بلغ ما يدفعه المزارع الفلسطيني حوالي 34% من دخله، بالإضافة إلى حرمان المزارع الفلسطيني من تصدير منتجاته إلى خارج فلسطين، مما زاد من تراجع دخل المزارع.

- **قانون الأراضي الموات 1921م:** حيث تم تعديل قانون الأرض الموات منذ العهد العثماني والذي يعتمد على إحياء الأرض الموات وتحويلها للمزارع، حيث تم تعديله لمنع المزارعين من استغلال الأرض الموات دون إذن مدير الأراضي، فإنه يُعرّض نفسه للمحاكمة، وهذا ما حوّل أراضي النقب جميعها إلى أراضي وقف (عدوان، 2009).
- **قانون محاكم الأراضي 1921م** بعد إغلاق البنك العثماني والذي كان يُقدّم القروض للمزارعين الفلسطينيين، لجأ العديد من المزارعين إلى المرابين اليهود لتمويل مشاريعهم،

الأمر الذي استغله اليهود للاستلاء على أراضيهم، حيث كانت في الغالب تحكم المحاكم بنزع الملكية من الفلسطينيين. (عدوان، 2009)

- **قانون نزع الملكية 1926م:** وذلك بناء على قرار المندوب السامي، حيث يحق لأي شخص انشاء مشروع و انتزاع الأرض من صاحبها الاصلي إذا كانت المنفعة العامة تؤيد ذلك، على أن يدفع له التعويض حتى لو لم يوافق على العرض، وإ كان المشروع مثل الطرق، فإنه لا يجوز لصاحب الملكية التعويض إلا إذا كانت الأرض تزيد عن ربع مساحة الملك، وتعتبر هذه خطة للاستيلاء على الأراضي التي عجزت إسرائيل عن شرائها، و قد تم الإعلان عن العديد من القوانين التي هدفت إلى المساعدة في نقل الأراضي لليهود، وجاء من أهمها: (عدوان، 2009)

- **قانون تسوية حقوق ملكية الأراضي:** صدر هذا القانون عام 1928م استهدف هذا القانون الأراضي المشاع والتي كان من الصعب ان تنتقل لليهود من دون موافقة جميع الأطراف، حيث جاء القانون ليقوم بفرز أراضي المشاع وتقسيمها وتسجيلها بأسماء أصحابها، وكان يعلن عن عمليات التسوية، وبالتالي فإن الأراضي المتروكة والغابات يتم تسجيلها باسم الحكومة وأراضي القرية يتم تسجيلها باسم القرية، وتم تسجيلها باسم الحكومة ضمن مفهوم المنطقة العامة، وقد تم فرض الكثير من الضرائب، وهذا ما زاد العبء على المزارعين، ومن هذه الرسوم التي فرضت على المزارعين:

1- رسم شهادات الإرث.

2- 5% من قيمة حصته بالأرض.

3- رسم مساحة.

4- رسم تسجيل وقيمته نصف بالمئة من قيمة الأرض.

5- بالإضافة مضاعفة الرسوم التي يدفعها بمقدار 100 % على الرسوم التي كان يدفعها سابقا.

وقد تم تعين لجنة غالبية أفرداها من اليهود، وهذا ما ساهم في انتقال مساحات كبيرة من الأراضي إلى اليهود في الفترة الواقعة بين 1928-1948م بحوالي 5 ملايين دونم، منها 4.5 مليون دونم في الجليل الأعلى (عدوان، 2009).

اوضاع ملكية الاراضي الزراعية في فترة الحكم الاردني:

ركزت فترة الحكم الاردني على قضية تسوية الأراضي 1957م الزراعية حيث اعتبرت انه تسجيل حق الانتفاع بالارض وما عليها من مياه وتربة وغيرها، وقد اطلق على عمليات تسجيل الاراضي الزراعية بعمليات التخميس، وقد قسمت الارض حسب تسجيلها الى نوعين وهي ما سجلت بعقد رسمي اي الطابو واما سجل بشكل غير رسمي خارج التسوية اي الاراضي المالية وهي عقود تعني ان صاحب الارض الزراعية يدفع ما عليه من الضرائب ولايجوز بيع الارض دون العقد، الا ان اصحاب الاراضي الزراعية وللتهرب من الضرائب قاموا بتسجيل مساحات اقل مما يملك مما خلق مشكلة فترة الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الزراعية الفلسطينية، في الفترة من عام 1964 الى عام 1967م بدات عمليات تسجيل الاراضي الزراعية بشكل رسمي الامر الذي ساهم في التقليل من انتقال الاراضي الزراعية

الى الاحتلال الاسرائيلي وذلك لانهم لم يقوموا بمصادرة اي قطعة من الاراضي الزراعية التي تم تسجيلها واكبر مثال على ذلك ان الاستيلاء على الاراضي الزراعية اقل نسبة في منطقة جنين حيث ان هذه المنطقة بدات عمليات التسجيل فيها وتم تسجيل 95% من مساحات الاراضي الزراعية قبل ايقافها من قبل الاحتلال الاسرائيلي، في حين في منطقة رام الله تم تسجيل حوالي 45% من مساحة الاراض الزراعية. ومن القوانين التي تم فرضها فترة الحكم الاردني قانون سجلات الاراضي الزراعي عام 1958(عدوان، 2009).

اوضاع ملكية الاراضي الزراعية في فترة الاحتلال الاسرائيلي بين عامي 1967-1994.

بدأ تسرب الاراضي الزراعية الى الاحتلال الاسرائيلي منذ حكم الدولة العثمانية من خلال قانون التملك للاجانب، ومع الاحتلال الاسرائيلي بدأت اسرائيل باصدار القوانين التي تساهم في السيطرة على اكبر مساحة ممكنة من الاراضي الزراعية حيث اصدرت حوالي 1300 قرار في الضفة الغربية و 900 قرار تقريبا في غزة، وقد استغلت القوانين لنقل ملكية الاراضي الزراعية لليهود باعتبارهم اجانب ويحق لهم تملك الاراضي الزراعية في فلسطين، كما انها اضافت ضريبة الاملاك على الاراضي الزراعية، وقانون املاك الغائبين؛ وذلك لنقل اراضي الذين هاجروا من فلسطين الى الاحتلال الاسرائيلي. (عجوة،2011)

كما انها اصبحت اسرائيل تصادر الاراضي الزراعية بحجة اقامة المستوطنات عليها (سفاريني،1991)

بنت اسرائيل عقيدتهاعلى الارتباط في الارض والزراعة وقد كانت الاداة التي استغلت لتوطين الصهاينة في ارض فلسطين، حيث انها في المؤتمر الخامس عام 1901 تم تاسيس الكيرين كايميت (الصندوق القومي اليهودي) وقد كان الهدف الاساسي من تاسيسه هو شراء الاراضي الارض الزراعية، وفي عام 1908 تم تأسيس شركة تطوير الاراضي الزراعية ، وقد حاولت اسرائيل احتلال اكبر مساحة من الاراضي الزراعية لاستيعاب المهاجرين وترسيخ فكر الملكية والاعتماد على الايدي العاملة الفلسطينية، واتباع سياسة التهجير للسيطرة على اكبر مساحة من الارض وذلك بهدف بناء المتوطنات وشق الطرق من خلال استخدام القوة العسكرية للسيطرة على الارض واعاقة الاقتصاد الفلسطيني. (ابو مصطفى، 2014)

- **أوضاع أراضي الدولة في فترة السلطة الوطنية الفلسطينية:**

لم تكن قضية تسوية الاراضي الزراعية على سلم اولويات السلطة الوطنية في بداية تاسيسها بالرغم ان المساحات الزراعية التي لم تكن مشمولة في عملية تسوية الاراضي كبيرة وتقدر بحوالي 1415كم^2 اي ما نسبته حوالي 67% من المساحة الاجمالية للاراضي المصنفة أ وب و ذلك لانها تحتاج الى مبلغ مالي كبير وطاقم متخصص وهو ما تفتقر له السلطة الوطنية في ذلك الوقت (عدوان،2009).

كما يمكن تصنيف الأراضي تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية حسب ملكيتها إلى أراضي مملوكة ملكية عامة أو ملكية خاصة، وأراضي أميرية، وأراضي مملوكة، وأراضي موات، وذلك حسب القانون العثماني فإن معظم الأراضي الفلسطينية هي أراضي أميرية،

الأمر الذي ساهم في انتقال الأراضي الاميرية للاحتلال الإسرائيلي (اشتية، 2000). وقد شكّلت أراضي الدولة أحد أهم الممتلكات للأراضي بيد السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث بلغت مساحة هذه الأراضي حوالي ثمانمائة ألف دونم في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تم التصرف بهذه الأراضي دون مسؤولية، حيث تم تحويل هذه الأراضي إلى أشخاص أو مؤسسات أو وزرات السلطة الوطنية الفلسطينية، وخصوصاً في قطاع غزة، كما أن إحصائيات عام 1945م تشير إلى أن مساحة أراضي الدولة في محافظة رام الله بلغت حوالي 3,914 دونم من مجموع 814,229 من أراضي الضفة الغربية، أما في عام 1967م فقد بلغت نسبتها 13% من المساحة الإجمالية، وهذا يشمل بالإضافة إلى الأراضي السابقة ما تمت مصادرته من الحكومة الأردنية للمشاريع العامة (الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، 2003). بقيت الاراضي على حالها حتى 1999م حيث قامت الحكومة الفنلندية بدعم تسوية مساحة واسعة من الاراض الزراعية ثم تبعها البنك الدولي تسوية منطقة جنوب غزة وفي عام 2008 قررت الحكومة تسوية باقي الاراضي الزراعية (عدوان، 2009)

التشريعات الفلسطينية بخصوص التصرف بأراضي الدولة:

صدرت في منطقة الضفة الغربية العديد من القوانين الخاصة بملكية الأراضي، منها:

- قانون إدارة أملاك الدولة الأردني المؤقت رقم 32 الصادر عام 1963م، مثل تفويض أو تأجير الأرض. (الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، 2003).
- قرار 2002 وهو انشاء سلطة اراضي وضمها الى لرئاسة الوزراء.
- بالاضافة الى العديد من مقترحات القوانين التي لم لم تنفذ حتى الان.(عجوة،2011).

- **أوضاع الحيازات في فلسطين:**

وصل عدد السكان في منتصف عام 2005م إلى حوالي 4 مليون نسمة، منهم 2.5 مليون نسمة في الضفة الغربية وحوالي 1.5 مليون نسمة في قطاع غزة، ويبلغ معدل النمو السكاني في فلسطين حوالي 2.9%، بينما يصل المعدل العالمي للنمو السكاني حوالي 1.4%، كما بلغ معدل الخصوبة للمرأة الفلسطينية 4.5 طفل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).

بلغ نصيب الفرد الريفي الفلسطيني حوالي 0.17هكتار في عام 2004 بينما انخفض نصيب الفرد من الحيازات عام 2005 الى حوالي 0.16هكتار، (التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي،2007). تبين من النسب السابقة انخفاض معدل حصة الفرد الريفي الفلسطيني من الحيازات الزراعي. كما تشير الدراسات ان العدد الاجمالي للحيازات يصل إلى حوالي 97069حيازة ضمن فئات المساحة الصغيرة، حيث ان عدد الحيازات التي تقل مساحتها عن 3 دونم حوالي 32873 حيازة وتشكل حوالي 34% من عدد الحيازات بينما تبلغ نسبة الحيازات التي تقل عن 10 دونم تقريبا 71.7% اما عن نسبة الحيازات التي تزيد مساحتها عن عشر دونمات فهي لا تشكل سوى 28.3 % من اجمالي الحيازات الزراعية وهذا ان دل على شيء فانه يدل على ارتفاع نسبة تفتت الأراضي الزراعية كما اننا لا نغفل وجود سوء توزيع في مساحة الأراضي الزراعية. (التعداد الزراعي عام،2010)

الفصل الثالث

النتائج والمناقشة

الفصل الثالث

النتائج والمناقشة

هدفت الدراسة إلى البحث في ظاهرة تفتت ملكية الأراضي الزراعية من حيث أسبابها وتحديد نتائجهاالاجتماعية والاقتصادية، وهل هناك تباين في هذه الظاهرة بين قرى شمال شرق و شمال غرب رام الله، ولتحقيق هذه الأهداف فقد تم تصميم استبانة اشتملت على 41 سؤال يمكن من خلال تحليل نتائج الاجابات تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها. كما تم إجراء عدد من المقابلات مع ملاك الأراضي للتأكد من نتائج الاستبانة. حيث تم ترميز وتفريغ بيانات الاستبانة باستخدام برنامج SPSS ليتم تحليلها حسب منهجية الدراسة، وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

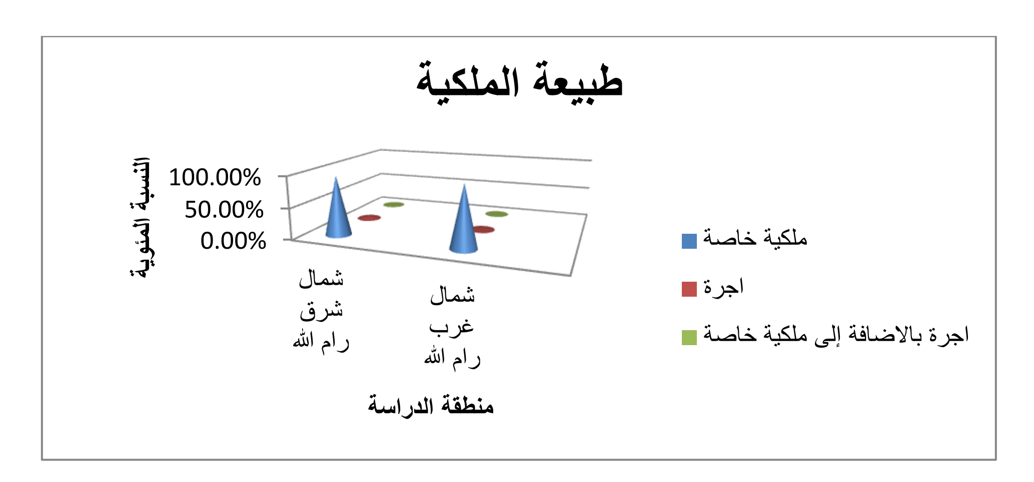
3.1- خصائص الحيازات الزراعية في منطقة الدراسة:

❖ للتعرف على نوع تفتت الأراضي الزراعية تم اجراء إحصاء وصفي (Descriptive statistics) من خلال التكرارات (Frequencies) واستخراج النسب المئوية للتكرارات لقياس الخصائص العامة للحيازات الزراعية في منطقة الدراسة، والإختبار التائي (Independent Sample Test) لإيجاد فيما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في الخصائص العامة للحيازات العامة (ملكية خاصة، أجرة، ملك بالإضافة إلى أجرة) في منطقتي الدراسة. والجدول التالي يبين طبيعة العلاقة بين الشخص والأرض التي يستخدمها.

جدول رقم (4) العلاقة بين الشخص والأرض التي يملكها

طبيعة الملكية	شمال شرق رام الله		شمال غرب رام الله		شمال رام الله	
	التكرارات	%	التكرارات	%	التكرارات	%
ملكية خاصة	161	%95.8	180	%98.9	341	%97.4
اجرة	6	%3.6	2	%1.1	8	%2.3
اجرة بالاضافة إلى ملكية خاصة	1	%0.6	0	%0	1	0.3
المجموع	168	%100	182	%100	350	%100

المصدر : إعداد الباحثة



الشكل رقم (1) يبين الفرقات بين منطقتي الدراسة في طبيعة العلاقة بين الشخص والارض التي يملكها

❖ تبين من النتائج أن توزع الملكيات جاء بنسب مختلفة؛ حيث أن 97.4% ملك خاص للأفراد، وهي بالغالب انتقلت عن طريق الميراث الى الأفراد، و2.3% أراضي أجرة، و0.3% يملكون ارض خاصة بالاضافة الى استئجارهم مساحة من الارض الزراعية، ونظراً لعملهم بالزراعة وعدم كفاية الأرض التي يملكونها فإنهم استأجروا مساحة جديدة من الأراضي الزراعية لزراعتها. وتتوزع في قرى شمال شرق رام الله على النحو التالي 95.8% من الأراضي الزراعية ملك خاص، بينما بلغت نسبة الأراضي المستأجرة بهدف

الزراعة حوالي 3.46%، فيما بلغت نسبة الأفراد الذين قاموا باستئجار أراضي بالاضافة إلى الأراضي الزراعية التي يملكونها بهدف زراعتها 0.6%، وذلك نظراً لصغر مساحة الأرض التي يملكونها، ولأن الزراعة هي المهنة الأساسية لديهم خصوصاً في قرية المغير الواقعة في المنطقة الشرقية حيث يعمل نحو 80% من السكان بالزراعة. أما عن قرى شمال غرب رام الله فإن نسبة الأراضي الزراعية الخاصة فتبلغ 98.9%، في حين أن نسبة الأراضي المستاجرة بهدف الزراعة بلغت 1.1% وهذا قد يدل على تراجع مهنة الزراعة بالمقارنة مع قرى شمال شرق رام الله.

- ولاختبار الفروق نستخدم الاختبار التائي (Independent Sample Test)، والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (5) نتيجة الاختبار التائي (Independent Sample Test) لإيجاد الفروق بين منطقتي الدراسة

المنطقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	قيمة t	Sig.
شمال شرق رام الله	1.05	0.240	168	1.875	0.00
شمال غرب رام الله	1.01	1.05	182		

المصدر: إعداد الباحثة

- تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين قرى شمال شرق رام الله وقرى شمال غرب رام الله وذلك لصالح شمال شرق رام الله طبيعة الملكية، و و قد ترجع الفروق بين المنطقتين إلى انتشار مهنة

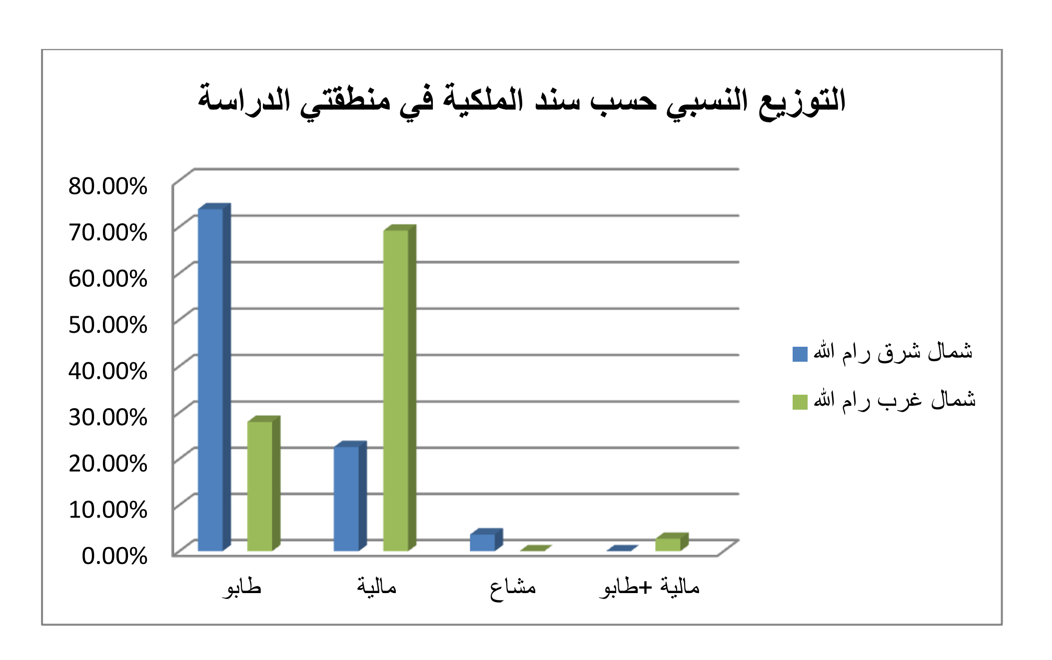
الزراعة بشكل أكبر في قرى شمال شرق محافظة رام الله مما يدفع الى استئجار اراضي زراعية جديدة بالمقارنة مع المنطقة الغربية.

ولدراسة توزيع الأراضي الزراعية حسب طبيعة سند الملكية للأرض الزراعية التي يمتلكها الأفراد، تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لأنواع سندات الملكية (طابو، مالية، مشاع) للأرض الزراعية التي يمتلكها الأفراد حيث يظهر الجدول

الجدول رقم (6) التوزيع النسبي لطبيعة سند الملكية للأرض التي يملكها الأفراد

نوع سند الملكية	التوزيع النسبي حسب سند الملكية في منطقة الدراسة					
	شمال شرق رام الله		شمال غرب رام الله		مناطق شمال رام الله	
	ت	%	ت	%	ت	%
طابو	124	%73.8	51	%28	175	%50
مالية	38	%22.6	126	%69.2	164	%46.9
مشاع	6	%3.6	–	–	6	%1.7
مالية +طابو	–	–	5	%2.7	5	%1.4
المجموع	168	%100	182	%100	350	%100

المصدر: إعداد الباحثة .



الشكل رقم (2) التوزيع النسبي لطبيعة سند الملكية المصدر : اعداد الباحثة

❖ يظهر من خلال الجدول السابق أن 50% من السكان في قرى شمال شرق رام الله يملكون أراضي زراعية بسند ملكية طابو منهم 73.8%، بينما تبلغ نسبتهم في قرى شمال غرب رام الله 28%، كما بلغت نسبة أراضي المالية في قرى شمال رام الله 46.9%، منها 22.6% في المنطقة الشرقية و69.2% في قرى شمال غرب رام الله، بينما وصلت نسبة من يستثمرون أراضي مشاع حوالي 1.7% موجودون فقط في قرى شمال شرق رام الله.

ولقياس فيما اذا كانت هناك علاقة بين نوع وثيقة الملكية والمنطقة الجغرافية تم إجراء الاختبار العلاقة سبيرمان (Correlation) الجدول التالي يبين تلك العلاقة.

جدول رقم (7) نتيجة اختبار العلاقة سبيرمان (Correlation)

نوع الوثيقة –المنطقة الجغرافية	العدد	قيمة العلاقةR	SIG.
	350	0.443	0.00

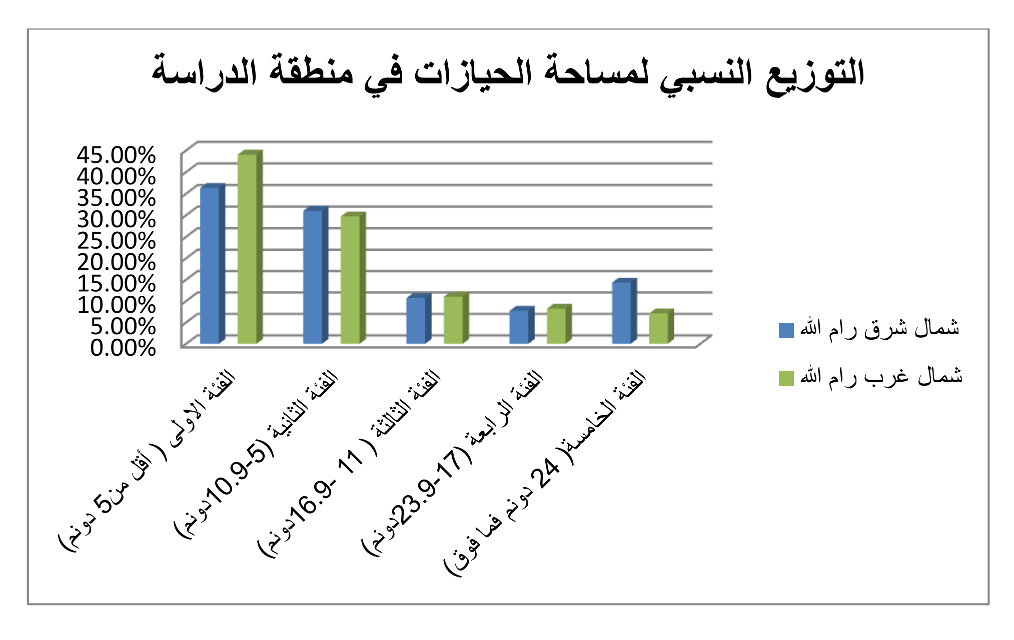
تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمتها (0.000) وهي أصغر من 0.05، وهذا يدل على وجود فروقات بين المنطقة الشرقية والغربية وطبيعة سند الملكية، ولإيجاد تلك الفروق تم استخدام اختبار سبيرمان (Correlation) وجاءت تلك الفروق لصالح المنطقة الشرقية، حيث أظهرت المقابلات مع اهالي قرى شمال شرق رام الله أن عقود الطابو تنتشر في القرية باستثناء داخل القرى والمناطق القريبة من البناء فانها تمتلك بواسطة سند ملكية مالية، بينما خارج إطار البناء في القرى فإن طبيعة سند ملكية الأراضي هي عقود طابو مسجلة بطريقة رسمية. وقد أوضح السيد محمود أنس مدير دائرة الطابو أن وجود طابو للأراضي الزراعية يقلل من الخلافات على الأراضي الزراعية ويقلل من حرمان الإناث من الميراث الناتج عن تقسيم الأراضي خارج المحاكم نظراً إلى أن عقود الطابو مسجلة في الدوائر الرسمية وبالتالي يكون هناك تلاعب في العقود و عدم القدرة على التقسيم خارج اطار المحاكم الرسمية، بينما في المنطقة الغربية فإن غالبية الأراضي فيها مالية، مما يزيد من الخلافات في حال تقسيم الأراضي الزراعية، وذلك لأن عقود الأراضي المالية هي عقود خارجية مكتوبة بواسطة الأفراد، مما يعطي الحق لمن يملك العقد بيع الأرض الخاصة بأي فرد آخر إذا كان يملك عقد الملكية المالي دون وجود أية مسائلة قانونية له.

ولإيجاد التوزيع النسبي لمساحة الحيازات الزراعية التي يمتلكها الأفراد في منطقة الدراسة، فقد تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية لايجابات عينة الدراسة وهي مبينة في الجدول رقم (8).

جدول رقم (8) التوزيع النسبي لمساحة الحيازات الزراعية في منطقة الدراسة

المساحة	التوزيع النسبي لمساحة الحيازات في منطقة الدراسة					
	شمال شرق رام الله		شمال غرب رام الله		شمال رام الله	
	ت	%	ت	%	ت	%
الفئة الاولى (أقل من 5 دونم)	61	%36.3	80	%44	141	%40.3
الفئة الثانية (5-10.9دونم)	52	%31	54	%29.7	106	%30.3
الفئة الثالثة (11 -16.9دونم)	18	%10.7	20	%11	38	%10.9
الفئة الرابعة (17-23.9دونم)	13	%7.7	15	%8.2	28	%8
الفئة الخامسة(24 دونم فما فوق)	24	%14.3	13	%7.1	37	%10.6
مجموع الفئات	168	%100	182	%100	350	%100

المصدر: إعداد الباحثة



الشكل رقم (3) التوزيع النسبي لمساحة الحيازات في منطقة الدراسة

يوضح الجدول رقم (9) والشكل رقم (3) التوزيع النسبي لمساحة الحيازات التي يمتلكها الأفراد في منطقة الدراسة، حيث تم تقسيم الفئات بناءً على مساحة الأراضي الزراعية إلى خمس فئات، ويظهر ذلك من من خلال الجدول السابق حيث أن 40.3% من الأفراد في قرى شمال رام الله يمتلكون أقل من 5 دونم من الأراضي الزراعية ويتوزعون بين شمال شرق رام الله بنسبة 36.4% وقرى شمال غرب رام الله بنسبة 44 %، مما يقلل من فرص إقامة مشاريع مشاريع زراعية استثمارية في المنطقة الغربية، بينما تبلغ نسبة التكرارات للفئة الثانية (5-10.9 دونم) في قرى شمال رام الله حوالي 30.3% توزعت بين في قرى شمال شرق رام الله بنسبة 30.3%، في حين ووصلت النسبة 29.7% في قرى شمال غرب رام الله. ومن هنا يتضح أن أكثر من 70.6% من السكان يملكون مساحة أقل من 11 دونم في قرى شمال رام الله، وقد بلغت نسبة من يملكون أقل من 10 دونم في قرى شمال غرب رام الله حوالي 73.7%، بينما بلغت نسبتهم في قرى شمال شرق رام الله 67.3%، مما يوضح زيادة حدة التفتت في قرى شمال غرب رام الله بالمقارنة مع مناطق شمال شرق رام الله. ويظهر الفرق واضحاً في في الفئة الخامسة، حيث بلغت نسبة من يملكون 24 دونم فما فوق في شمال رام الله 10.6% منهم 14.3% في شمال شرق رام الله و7.1% في شمال غرب رام الله. حيث يرتبط ذلك بتقسيم الميراث بين الأفراد بالإضافة إلى أن مساحة الأراضي الزراعية التي يمتلكها الأب كانت أقل من مساحة الأرض الزراعية التي يمتلكها الأبن في المنطقة الشرقية، وترتفع نسبة الأراضي التي يملكها الأفراد إلى أكثر من 12 دونم لتصل نحو 23.7% في قرى شمال شرق رام الله، بينما ترتفع إلى 27% في قرى شمال غرب رام الله،

وبحسب (التعداد الزراعي عام، 2010) تشكل نسبة فئات المساحة الصغيرة التي تقل مساحتها عن 3 دونمات 34% من عدد الحيازات، بينما تبلغ نسبة الأفراد الذين يمتلكون حيازات في فلسطين والتي تقل مساحتها عن 10 دونمات حوالي 71.7%، أما عن نسبة الحيازات التي تزيد مساحتها عن عشر دونمات فلا تشكل سوى 28.3% من إجمالي الحيازات الزراعية. وهذا إن دل على شيء، فإنه يدل على ارتفاع نسبة تفتت الأراضي الزراعية. وتظهر مساحة الأراضي الزراعية التي يمتلكها الفرد صغيراً بالمقارنة مع سوريا والتي بلغت نسبة الحيازات الصغيرة حوالي 66% بمتوسط 19 دونم و30% للحيازات المتوسطة بين 60-100 دونم (شباط، 2012).

- ولقياس إذا كان هناك فروقات في مساحة الأراضي التي يمتلكها الأفراد تبعاً إلى المنطقة الجغرافية تم اجراء الاختبار التائي (Independent Sample Test) والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (9) نتيجة الاختبار التائي (Independent Sample Test) لإيجاد الفروق في مساحة الأرض الزراعية بين منطقتي الدراسة

المنطقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	قيمة t	Sig.
شمال شرق رام الله	2.3295	0.237	173	1.855	0.00
شمال غرب رام الله	1.01	1.04	185		

المصدر: إعداد الباحثة

- تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)، حيث بلغت قيمتها (0.000) وهي أصغر من 0.05، وهذا يدل على وجود فروقات بين

المنطقة الشرقية والغربية من حيث مساحة الأرض الزراعية التي يمتلكها الأفراد، حيث كانت الفروقات لصالح المنطقة الشرقية وبمتوسط حسابي 2.3295 على حساب المنطقة الغربية، ويرجع ذلك إلى زيادة تأثير العوامل المسببة لعملية تفتت الأراضي الزراعية في المنطقة الغربية بالمقارنة مع المنطقة الشرقية ومنها اتجاه الهجرة وتقسيم الميراث.

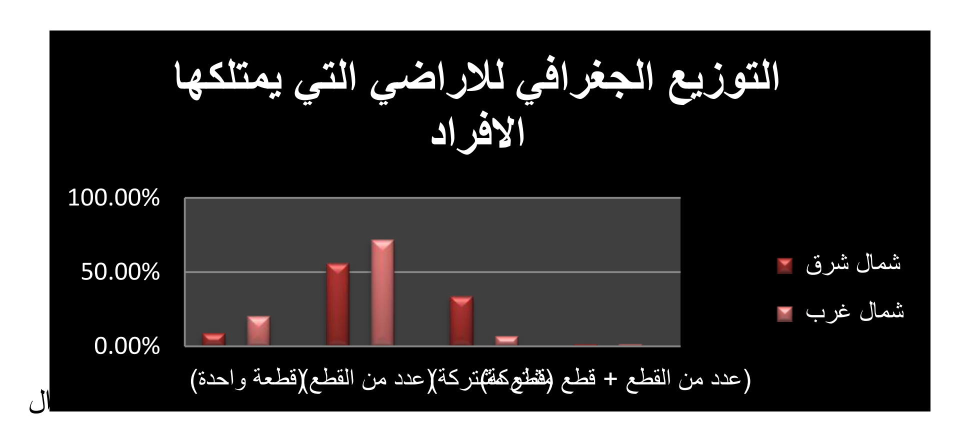
3.2- التوزيع الجغرافي للاراضي الزراعية التي يمتلكها الفرد في منطقة الدراسة:

تم إجراء إحصاء وصفي (Descriptive statistics) من خلال التكرارات (Frequencies) واستخراج النسب المئوية للتكرارات، ذلك بهدف التعرف على طبيعة الأراضي الزراعية التي يمتلكها الأفراد لتحديد نوع تفتت الأراضي الزراعية التي يمتلكها الأفراد، والجدول رقم (11) يبين تلك النتائج.

جدول رقم (10): التوزيع النسبي لنوع التفتت في منطقة الدراسة

التوزيع الجغرافي للاراضي الزراعية التي يمتلكها الفرد في منطقة الدراسة						
نوع التوزيع	شمال شرق رام الله		شمال غرب رام الله		شمال رام الله	
	ت	%	ت	%	ت	%
الفئة الأولى (قطعة واحدة)	15	%8.9	37	%20.3	52	%14.9
الفئة الثانية (عدد من القطع)	94	%56	131	%72	225	%64.3
الفئة الثالثة (قطع مشتركة)	57	%33.9	12	%6.6	69	%19.7
الفئة الرابعة (عدد من القطع + قطع مشتركة)	2	%1.2	2	%1.2	4	%1.1
المجموع	168	%100	182	%100	350	%100

:المصدر : من إعداد الباحثة



الشكل رقم (4) التوزيع الجغرافي للاراضي الزراعية التي يمتلكها الافراد.

- يظهر من خلال الجدول رقم (11) أعلاه أن 64.3% من العينة المبحوثة في قرى شمال رام الله يمتلكون عدداً من قطع الأراضي بلغت نسبتهم 56% في قرى شمال غرب رام الله، في حين تصل نسبتها إلى 72% في قرى شمال غرب رام الله، ويرجع ذلك إلى رغبة الجميع في الحصول على قطع من الأراضي الزراعية في كافة المناطق الموجودة لدى العائلة، نظراً لاختلاف قيمة الأرض الزراعية من منطقة إلى أخرى، بينما بلغت

نسبة من يملكون قطع من الأراضي الزراعية التي يشتركون فيها مع أفراد آخرين في قرى شمال رام الله 19.7%؛ منهم 33.9% في قرى شمال شرق رام الله، بينما انخفضت هذه النسبة إلى 6.6% في قرى شمال غرب رام الله، و قد يرجع ذلك إلى عامل الهجرة وبقاء الأراضي الزراعية غير واضحة الحدود بسبب وجود الورثة خارج أرض الوطن، كما أن مساحة الأرض الزراعية أكبر في المنطقة الشرقية بالمقارنة بالمنطقة الغربية مما أدى إلى تقاسم قطعة الأرض الزراعية بين أكثر من فرد.

ولإيجاد إذا كان هناك علاقة بين المنطقة الجغرافية وبين نوع تفتت تم إجراء الاختبار التائي (Independent Sample Test) والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (11) نتيجة الاختبار التائي (Independent Sample Test) لإيجاد الفروق بين منطقتي الدراسة في التوزيع الجغرافي للاراضي الزراعية التي يمتلكها الفرد

المنطقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	قيمة t	Sig.
شمال شرق رام الله	2.27	0.635	168	6.109	0.00
شمال غرب رام الله	1.88	549.	182		

المصدر: اعداد الباحثة

❖ تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين قرى شمال شرق رام الله وقرى شمال غرب رام الله وذلك لصالح شمال شرق رام الله، وبمتوسط حسابي بلغ 2.27، وهذا يدل على وجود فروقات في التوزيع الجغرافي للاراضي التي يمتلكها الفرد، حيث ان نسبة من يمتلكون قطعة واحدة من الارض ترتفع في قرى شمال غرب رام الله بالمقارنة مع شمال شرق رام الله في ترتفع

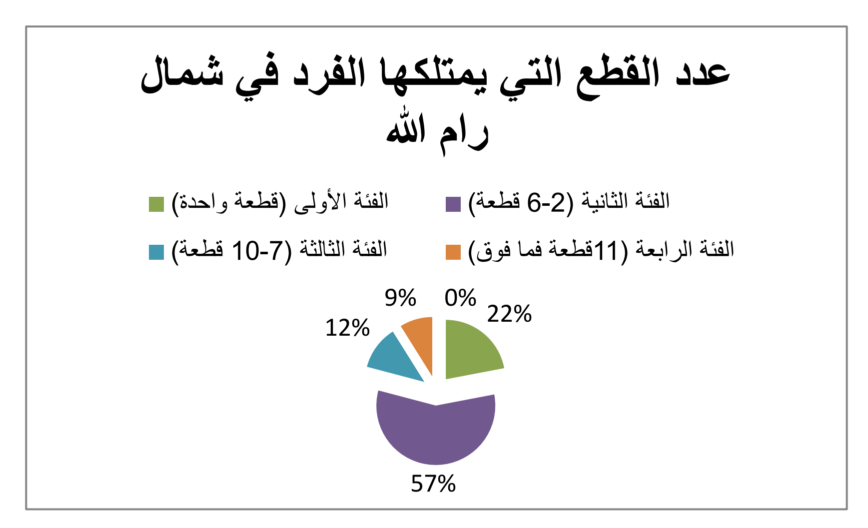
نسبة من يمتلكون قطعة مشتركة في قرى شمال شرق بالمقارنة مع المنطقة الغربية وترجع تلك الفروقات إلى اختلاف منطقتي الدراسة، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب أهمها: ارتفاع نسبة المهاجرين في المنطقة الشرقية إلى الأمريكيتين مما قلل من أهمية بيع الأرض، أما بالنسبة المنطقة الغربية فإن أكثر المهاجرين قد وفدوا إلى الأردن، مما يزيد من أهمية الأرض بهدف بيعها، مما يدفعهم للاهتمام بتقسيم الأراض الزراعية والحصول على نصيبهم، وقد ظهر ذلك من خلال المقابلات حول دور الهجرة في الخلافات على الأرض، فقد بيّن الاشخاص في المنطقة الشرقية أن الأراضي بقيت غير مقسمة بسبب وجود عدد كبير من الورثة خارج فلسطين وخصوصاً في الأمريكيتين، وتكمن أهمية الأرض بالنسبة لهم أنها أثر من الأجداد ورابط يُقرّبهم من الوطن، ولكن عدم وجودهم داخل فلسطين حال دون تقسيم الأراضي، فبقيت قطع مشتركة، وحال ذلك الأمر دون بيع الأراضي الزراعية، بينما أوضح الأشخاص في المنطقة الغربية أن غالبية الأفراد مهاجرين إلى الأردن، وهذا مرتبط بوضع اقتصادي مشابه لوضع الأفراد في فلسطين، مما يدفعهم لتقسيم وتوضيح حدود الأرض ليتمكن الأفراد من بيع الأرض وهم في الخارج، مما زاد من الخلافات بين الفلسطينيين المقيمين في الأردن وفلسطين، وذلك نظراً لارتباط الوكيل الباقي في فلسطين مع الأرض أكثر من المالك الأصلي في الأردن، مما يؤدي إلى حدوث خلافات إذا قام المالك ببيع الأرض الزراعية دون علم الوكيل، أو في حالة عدم وجود قدرة مادية لديه لشراء الأرض مما يقطع الروابط الأسرية بين المالك والوكيل.

ولقياس التكرار النسبي لعدد القطع الزراعية تم اجراء إحصاء وصفي (Descriptive) statistics من خلال التكرارات (Frequencies) واستخراج النسبة المئوية للتكرارات، بهدف دراسة حدة التفتت في منطقة الدراسة حيث يظهر جدول رقم (13).

جدول رقم (12) التوزيع النسبي لتكرارات عدد القطع التي يمتلكها الفرد في منطقة الدراسة.

عدد القطع التي يملكها الفرد	شمال شرق رام الله		شمال غرب رام الله	
	ت	%	ت	%
الفئة الأولى (قطعة واحدة)	18	%10.7	59	%32.4
الفئة الثانية (2-6 قطعة)	108	%64.3	92	%50.5
الفئة الثالثة (7-10 قطعة)	23	%13.7	19	%10.4
الفئة الرابعة (11قطعة فما فوق)	19	%11.3	12	%6.6
المجموع	168	%100	182	%100

الجدول: من عمل الباحثة



الشكل رقم (5) التوزيع النسي للعدد القطع التي متلكها الفرد في منطقة شمال رام الله

الشكل اعداد الباحثة

❖ يظهر من خلال الشكل أن 57.1% يمتلكون من (2-6) قطع شمال رام الله بشكل عام؛ حيث وصلت هذه النسبة في شمال شرق رام الله إلى 64.3%، فيما وصلت

50.5% في مناطق شمال غرب رام الله، وهذا قد يدل على تشتت الأراضي الزراعية بين عدد من القطع الزراعية مما يشتت قدرات الأرض الزراعية، فيما تصل نسبة الأراضي الزراعية التي يزيد عدد القطع فيها عن 11 قطعة إلى 8.9% في قرى شمال رام الله، وتصل إلى 11.3% في قرى شمال شرق رام الله، بينما تنخفض إلى 6.6% في قرى شمال غرب رام الله، مما قد يدل على التنافس الشديد على الحصول على جزء من كل قطعة من الأراضي الزراعية التي تملكها العائلة، قد يكون لأهمية الموقع لكل قطعة من الأراضي الزراعية بالمقارنة مع المنطقة الغربية التي تهتم بالمساحة أكثر من الأهمية لموقع القطعة وقد ظهر ذلك من خلال المقابلات.

3.3- أسباب تفتت الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة:

تم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية للإجابة عن أسئلة الدراسة وفيما يلي عرض لأهم النتائج.

نتيجة اختبار السؤال الأول والذي ينص على: **ما هي الأسباب التي أدت إلى تفتت الملكيات الزراعية في قرى شمال غرب وشمال شرق محافظة رام الله والبيرة؟**

وللإجابة عن السؤال الأول تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، فقد تبين ان هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى تفتت الأراضي الزرارعية وهي:

1- **زيادة عدد أفراد الاسرة** والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (13) متوسط عدد الابناء في منطقة الدراسة

الفئات	شمال شرق رام الله		شمال غرب رام الله		شمال رام الله	
	ت	%	ت	%	ت	%
الفئة الأولى (3-1)	21	%12.5	34	%18.7	55	%15.7
الفئة الثانية (6-4)	75	%44.6	100	%54.9	175	%50
الفئة الثالثة (10-7)	68	%40.5	40	%22	108	%30.9
الفئة الرابعة 11فما فوق	4	%2.4	8	%4.4	12	%3.4
المجموع	168	%100	182	%100	350	%100

.الجدول: اعدادالباحثة

❖ لعب عامل عدد أفراد الاسرة دوراً كبيراً في تفتت الأراضي الزراعية، حيث أن متوسط عدد الأبناء في منطقة الدراسة بشكل عام ينقسم بين الفئات التالية: 15.7% لديهم من (1-3 أبناء)، في حين بلغت نسبة من لديهم (4-6 ابناء) 50%من السكان، وأن 30.9% لديهم (7-10 أبناء)، كما أن من لديهم (11 ابن فما فوق) بلغت نسبتهم حوالي 3.4% من سكان المنطقة، وهذا أدى إلى زيادة عدد الأفراد الذين يشتركون بالميراث الذي يملكه الوالد، الأمر الذي يقلل من نصيب كل فرد من البناء بالمقارنة مع ما كان يملكه الوالد. ومن خلال الجدول السابق يظهر أن غالبية التكرارات تتركز حول معدل (4-6) أبناء لغالبية سكان المنطقة، وهو عدد كبير بالمقارنة مع معدل عدد الأبناء عالمياً (4.1) مولود حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2- يساهم تقسيم الميراث بين الأفراد في تفتت الأراضي الزراعية؛ حيث أن 92% قاموا بتقسيم الأراضي الزراعي (الميراث)، منهم 66.6% قام بتقسيم الأراضي الزراعية بعد وفاة الوالد، بينما قام 25.4% من الآباء بتقسيم الميراث بين ابنائهم وهم على قيد الحياة، وهذا يعود إلى عدد من الأسباب منها: 1- خوف من حدوث خلافات بين الابناء على

الميراث. 2- حاجة الابناء إلى الأراضي الزراعية لبيعها نظراً للحاجة المادية أو الاستثمار في الأراضي الزراعية. 3- العدالة حيث بيّن بعض الآباء أنه من العدالة أن يقوم الأب بتقسيم ما يملك من الأراضي الزراعية كما يرغب هو لتحقيق العدالة بنفسه. 4- كانت إجابة العديد من الإناث هي رغبة الأب بحرمانهن من الميراث وعدم إعطائها فرصة للمطالبة بالميراث بعد وفاة الأب.

وتشير النتائج إلى أن ما نسبته 4% من العينة قد استخدم القانون المدني، بينما استخدموا 45.1% التشريع الإسلامي في تقسيم الميراث، في حين أن ما نسبته 42.6% قاموا بعملية التقسيم بالتراضي، ويستخدم هذا القانون في الغالب للتهرب من تقسيم الميراث بطرق عادلة.

3- لعبت مصادرة الأراضي من قبل الاحتلال دوراً في التقليل من الأراضي، والجدول التالي يبين نسبة مصادرة الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة التي كان يملكها السكان المحليين.

جدول رقم (14) نسبة مصادرة الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة

شمال شرق رام الله		شمال غرب رام الله		شمال رام الله	
ت	%	ت	%	ت	%
65	%38.7	40	%22	105	%30

الجدول: اعداد الباحثة

❖ شكلت نسبة ما تمت مصادرته من الأراضي الزراعية في قرى شمال رام الله حوالي 30%، منها 38.7% في قرى شمال شرق رام الله، في حين تراوحت المساحات التي تم

مصادرتها بين دونم إلى 20 دونم، بينما بلغت نسبة ما تمت مصادرة جزء من أرضهم في قرى شمال غرب رام الله حوالي 22% من الأراضي الزراعية.

4- أدت العوامل الاقتصادية إلى تراجع مساحة الأراضي الزراعية التي يمتلكها الأفراد، حيث بلغت نسبة من قاموا ببيع وتأجير الأراضي الزراعية في شمال رام الله حوالي 42.2% منقسمة بين شمال شرق محافظة رام الله، حيث وصلت نسبة من قام ببيع أو تأجير أرضه في هذه المنطقة حوالي 38.1% من العينة المبحوثة، ويعود ذلك لعدة أسباب أهمها: الحاجة المادية في ظل ارتفاع اسعار الأراضي. فيجد الأفراد الذين يمتلكون مهن غير زراعية أن بيع الأراضي هو المخرج في حال حاجتهم للمال، إما لبناء منزل، أو تزويج الأبناء، أو تعليمهم، أو فرصة لبيع الأرض للقيام بمشاريع اقتصادية جديدة بعيداً عن الزراعة. بينما بلغت نسبة من قام ببيع أو تأجير أرضه حوالي 45.6% من العينة المبحوثة في قرى شمال غرب رام الله، وذلك لأسباب مشابهة: مثل توسيع المنزل. وكانت الإجابة السائدة بالغالب هي الحاجة المادية، ويرجع سبب بيع الأراضي الزراعية في الحقيقة إلى تراجع نسبة مساهمة الزراعة في الدخل في ظل وجود وظائف أخرى، وغلاء أسعار الأراضي، مما يؤدي إلى بيع السكان لأراضيهم بهدف زيادة الرفاهية، أما عن سبب الفروقات في نسبة بيع الأراضي الزراعية فهي ترجع إلى أن قرى شمال شرق رام الله لديهم مصادر دخل بعيدة عن الأراضي الزراعية؛ مثل الحوالات من المهاجرين في الخارج، فلا حاجة لهم إلى بيع الأراضي الزراعية لزيادة الرفاهية لهم، بينما في المنطقة الغربية فإن الأرض هي متنفس أساسي لزيادة الدخل بشكل سريع، بمقابل عدم

وجود منطقة تعتمد على الزراعة بشكل رئيسي كما هو الحال في المنطقة الشرقية مثل قرية المغير التي تعتمد على الزراعة كمصدر للدخل بنسبة 80% حسب معلومات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

بلغت نسبة تأجير الأراضي الزراعية واستئجارها حوالي 5.5%، ويرجع ذلك إلى عدم اعتبار الزراعة مهنة أساسية في تحقيق الدخل، حيث كانت عمليات التأجير في الغالب في منطقتي الدراسة عبارة عن عملية تأجير للثمار وخصوصاً ثمار الزيتون التي زرعها الأجداد ولا يجد الأبناء الوقت للقيام بقطفها.

- وللإجابة عن سؤال: **هل هناك اختلافات بين العوامل التي لعبت دوراً في تفتت الأراضي الزراعية بين شمال غرب رام الله وشمال شرق رام الله؟** فقد تم إجراء الاختبار التائي (Independent Sample T-Test) لإيجاد الفروق بين منطقتي الدراسة للتعرف على الأسباب المؤدية لتفتت الأراضي الزراعية.

ولإيجاد إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين منطقتي الدراسة في عدد الأبناء، فقد تم إجراء الاختبار التائي (Independent Sample T-Test) والجدول التالي يبين النتيجة.

جدول (15) نتيجة الاختبار التائي (Independent Sample T-Test) لإيجاد الفروق بين في عدد الأبناء منطقتي الدراسة

المنطقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	قيمة t	Sig.
شمال شرق رام الله	2.33	0.722	168	2.610	0.130
شمال غرب رام الله	2.12	0.756	182		

يظهر من الجدول السابق أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين منطقتي الدراسة في عدد أفراد الاسرة، وذلك نظراً لأن العادات والتقاليد الخاصة بالتشجيع على الإنجاب منتشرة في منطقتي الدراسة.

ولإيجاد الفروق بين مساحة الأرض التي يمتلكها الأبناء بالمقارنة عما يمتلكه الآباء، فقد تم إيجاد النسب المئوية والتكرارات والجدول التالي يوضح الفروق بين مساحة الأرض التي يمتلكها الاباء والأراضي التي يمتلكها الاباء.

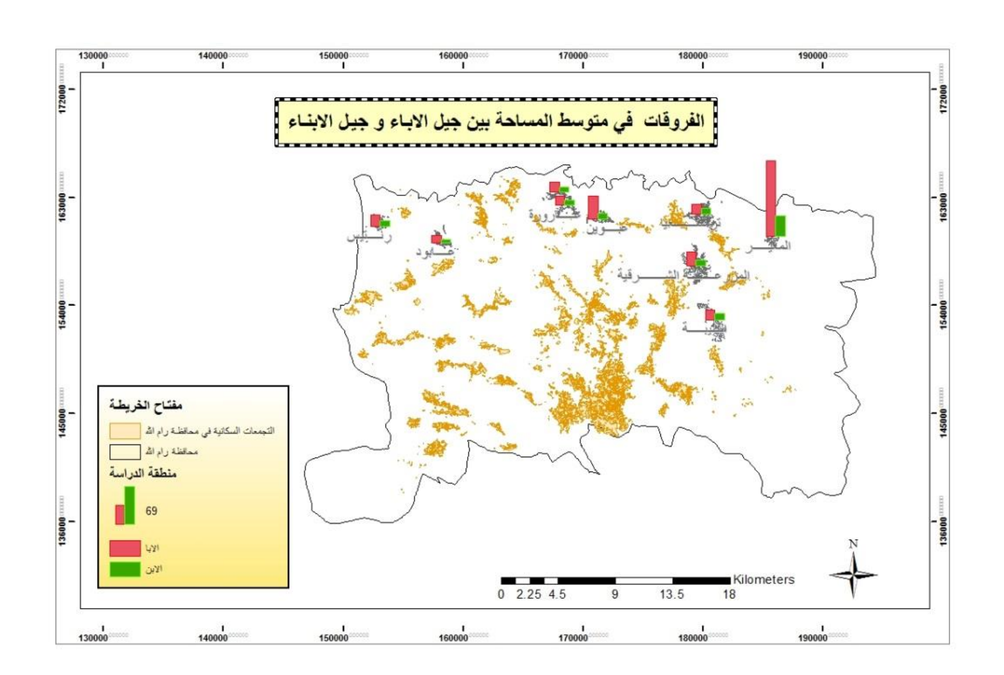
جدول رقم (16) الفروقات بين المساحة التي يمتلكها الاباء والمساحة التي يملكها الأبناء

مقدار التراجع في مساحة الأرض التي يملكها الاب	شمال شرق رام الله		شمال غرب رام الله		شمال رام الله	
مساحة الأرض الابن – مساحة أرض الاب	ت	%	ت	%	ت	%
4-	6	%3.6	11	%6	17	%4.9
3-	24	%14.3	24	%13.2	48	%13.7
2-	34	%20.2	44	%24.2	78	%22.3
1-	43	%25.6	57	%31.3	100	%28.6
0	46	%27.4	35	%19.2	81	%23.1
1	12	%7.1	9	%4.9	21	%6
2	2	%1.2	1	%0.5	3	%0.9
3	1	%0.6	1	%0.5	2	%0.6
المجموع	168	%100	182	%100	350	%100

الجدول: من اعداد الباحثة

❖ يظهر من خلال الجدول رقم (18) ان هناك تراجع بنسبة 69.5% في مساحة الأراضي الزراعية التي يمتلكها الابناء عما كان يملكه الاباء، بينما كانت نسبتهم في في شمال شرق رام الله حوالي حوالي 63.7% بينما ارتفعت نسبة التراجع في قرى شمال غرب رام الله بنسبة حوالي 74.7% وهنا يظهر الفرق الناتج عن الزيادة السكانية في حين ان

هناك حوالي 23.1 % بقيت ثابتة وذلك لأسباب مثل عدم تقسيم الميراث او ان الورثة مهاجرين فبقي الشخص وكيل على الأرض الزراعية بالاضافة إلى عدم اعطاء الإناث حقها في الميراث، بالمقابل فان 7.5% من العينة المبحوثة زادت مساحة الارض التي يمتلكها الافراد وذلك بسبب شراء مساحات جديدة من الأراضي او حصول على ميراث الزوجة او الميراث عن طريق الام.



الخريطة رقم (5) تبين الفروقات بين متوسط مساحة الارض الزراعية التي يمتلكها الابناء والتي يملكها الاباء. المصدر: وزارة الحكم المحلي، الخريطة: اعداد الباحثة

يظهر من خلال النسب البيانية الظاهرة على الظاهرة على الخريطة ان هناك فروقات واضحة بين مساحة الارض التي يملكها الاباء والارض التي يمتلكها الابناء.

لايجاد اذا كان هناك علاقة بين عدد بين الابناء والتغير في مساحة الارض الزراعية تم اجراء اختبار paired samples t test وقد كانت النتيجة ان الدالة الاحصائية (sig)

تساوي 0.00 وهذا يدل على وجود علاقة بين عدد الابناء والتغير في مساحة الارض الزراعية وهذا يرجع الى انها كلما زاد عدد الابناء كلما انخفضت مساحة الارض الزراعية وذلك لزيادة عدد الافراد الذين يتم تقسيم الاراضي الزراعية بينهم.

ولتخمين التغير في المساحة تم اجراء اختبار معامل الانحدار (Regression) والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (17) معامل الانحدار بين مساحة الأرض التي يملكها الاب والأرض التي يملكها الابناء.

الانحدار بين مساحة الأرض التي يملكها الإبن والاب	قيمة ثابتة .Const تستخرج من معامل الانحدار	عامل B تستخرج من معامل الانحدار	قيمة R قيمة الارتباط
	2.609	2.469	0.748

بناء على هذه النتائج فانه يمكن التوقع بالتغير في مساحة الأراضي الزراعية من خلال معادلة التنبوء التالية: حيث ان s هي مساحة الارض التي يملكها الاباء

Y هي مساحة الارض التي يمتلكها الابن بناء على نتائج الاستبانة

$$Y = Const. + \beta \times (s) \pm \varepsilon$$

$$\varepsilon = 1 - R$$

$$= 1 - 0.748 = 0.252$$

بالتالي، فإن المعادلة تساوي:

$$Y = 2.609 + 2.469 \times (s) + 0.252$$

ومن خلال المعادلة السابقة يمكن التوقع بمقدار التغير في اي مساحة الأرض الزراعية بين الاباء والابناء بناء على نتائج العينة المبحوثة.

لإيجاد أثر القانون المستخدم على إعطاء الإناث حقوقهن في الميراث، تم إجراء اختبار مربع كاي (Chi–Square) حيث كانت نتيجة الدالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من (0.05)، مما يؤكد على وجود علاقة بين القانون المستخدم وحرمان الإناث، حيث أن عدد كبير من أفراد العينة من النساء كانت اجابتهن أن استخدام القوانين؛ مثل قانون التراضي يهدف إلأى حرمان الإناث من الميراث، وعلى الرغم من أن عدم إعطاء الإناث يقلل من تفتت الأراضي الزراعية، إلا أنه يؤدي إلى زيادة المشاكل الاجتماعية الناتجة عن شعور الإناث بالحرمان.

لإيجاد ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في تقسيم الميراث يعزى لاختلاف المنطقة، تم الاختبار التائي (Independent Sample T-Test) والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (18) نتيجة الاختبار التائي (Independent Sample T-Test) لإيجاد الفروق بين في تقسيم الميراث منطقتي الدراسة

المنطقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	قيمة t	Sig.
شمال شرق رام الله	0.90	0.294	168	1.008-	0.044

شمال غرب رام الله	0.93	0.249	182		

المصدر : اعداد الباحثة

❖ وقد كانت الدلالة الإحصائية تساوي (0.044) وهي أصغر من (0.05) وهذا يدل على وجود فروقات بين المنطقة الشرقية والغربية من حيث مساحة الأرض الزراعية التي يمتلكها الأفراد، حيث كانت الفروقات لصالح المنطقة الغربية، فقد بلغ متوسطها الحسابي 0.249 ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل الاجتماعية؛ مثل الهجرة، حيث أوضح سكان المنطقة الشرقية أن الهجرة إى الامريكيتين وقفت عائقاً أمام تقسيم الميراث، وعلى عكس المنطقة الغربية التي ساهمت الهجرة في وذلك حسب نتيجة ما اظهرته المقابلات ان الهجرة الى الى الاردن ونظرا ان الظروف المادية تقريبا متشابهة في الاردن وفلسطين وبحكم انه لا يوجد ارتباط معنوي بين الارض والمالك الحقيقي فان المهاجرين يسعون الى تقسيم الميراث بهدف بيع حصتهم من الميراث على العكس المهاجرين الى الامريكيتين في المنطقة الشرقية.

- لإيجاد ما إذا كانت هناك فروقات ذات دلالة إحصائية في تقسيم إعطاء الإناث يعزى لاختلاف المنطقة تم الاختبار التائي (Independent Sample T-Test) والجدول التالي يبين ذلك.

جدول (19) نتيجة الاختبار التائي (Independent Sample T-Test) لإيجاد الفروق بين في إعطاء الإناث ضمن منطقتي الدراسة

المنطقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	قيمة t	Sig.
شمال شرق رام الله	1.55	0.500	108	1.813−	0.02

شمال غرب رام الله	1.66	0.474	119		

المصدر : اعداد الباحثة

- ❖ وقد كانت الدلالة الإحصائية تساوي (0.002) وهي أصغر من (0.05)وهذا يدل على وجود فروقات بين المنطقة الشرقية والغربية من حيث مساحة الأرض الزراعية التي يمتلكها الأفراد، حيث كانت الفروقات لصالح المنطقة الغربية؛ ويُعزى ذلك إلى رغبة الإناث في المحافظة على العلاقات الأخوية، وقد ظهر ذلك جلياً من خلال المقابلات التي أجرتها الباحثة لعدد من الإناث المسلمات واللاتي عبرن عن رأيهن بأن العلاقات الأخوية أهم من الأموال والأراضي، وهذه الحالة متشابهة عند المسيحيات، حيث رفضت النساء المسيحيات رفضاً قاطعاً قبولهن الميراث لعدم حاجتهن إليه، خصوصاً أنها طوال فترة عدم زواجها فإن أهلها يقومون بتوفير احتياجاتها، وبعد زواجها فإن زوجها يقوم بمهمة الإنفاق عليها، لاسيما في عدم وجود طلاق ضمن الأسس الدينية لهم.

- ولاختبار الفرضية التي تنص على: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر العوامل الاجتماعية على تفتت الأراضي الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة.**

وبناء نتائج جدول (16) فقد تبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الاجتماعية المؤثرة في تفتت الأراضي الزراعية في منطقتي الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يعني رفض الفرضة الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في العوامل الإجتماعية التي أدت إلى تفتت الأراضي الزراعية يعزى إلى المنطقة الجغرافية.

- ولاختبار الفرضية التي تنص على: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \le 0.05$) لأثر العوامل السياسية على تفتت الأراضي الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة.** تم إجراء الاختبار التائي (Independent Sample T-Test) وقد كانت النتائج.

جدول (20) نتيجة الاختبار التائي (Independent Sample Test) لإيجاد الفروق في مصادرة الأراضي يعزى لمنطقة الدراسة

المنطقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	قيمة t	Sig.
شمال شرق رام الله	0.39	0.489	167	3.498	0.000
شمال غرب رام الله	0.22	0.415	182		

الجدول: من اعداد الباحثة

- ❖ بلغت قيمة الدالة الإحصائية (0.000) وهي أصغر من (0.05)، وبناء على النتائج السابقة فقد تبين ان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل السياسية المؤثرة في تفتت الأراضي الزراعية في منطقتي الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$) مما يعني رفض الفرضة الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في العوامل السياسية التي أدت إلى تفتت الأراضي الزراعية يعزى إلى المنطقة الجغرافية عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$).

وترجع تلك الفروقات في نسبة ما تمت مصادرته من الأراضي الزراعية إلى مناطق في قرى غرب رام الله عن المناطق المصادرة الإجمالية، حيث بلغت نسبة المناطق المصادرة في قرى

بني زيد الشرقية وعبوين إلى 9.5%، وهي ليست ضمن منطقة الدراسة، وانما تعود إلى اللاجئين الذين سكنوا المنطقة بعد تهجيرهم من مناطق سكنهم الأصلية في عانم 1948، في حين بلغت نسبة من أجابوا بالإيجاب حول مصادرة جزء من أراضيهم الزراعية في قرى شمال شرق رام الله مثل المغير 50%، و41.7% في الطيبة، حيث تمت مصادرتها بهدف شق طرق أو بناء بؤر استيطانية، وهنا يظهر الاختلاف في نسبة مساهمة مصادرة الأراضي من قبل الاحتلال في التأثير على تفتت الأراضي الزراعية.

- ولاختبار الفرضية التي تنص على: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤0.05) لأثر العوامل الاقتصادية على تفتت الأراضي الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة.**

تم إجراء الاختبار التائي (Independent Sample T-Test) وقد كانت النتائج

جدول رقم (21) نتيجة الاختبار التائي (Independent Sample TTest) لإيجاد الفروق في العوامل الاقتصادية يعزى لمنطقة الدراسة

المنطقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	قيمة t	Sig.
شمال شرق رام الله	0.3810	0.48707	168	1.515-	0.006
شمال غرب رام الله	0.4611	0.49988	182		

الجدول: من اعداد الباحثة

وبناء على النتائج السابقة فقد تبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الاقتصادية المؤثرة في تفتت الأراضي الزراعية في منطقتي الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \le 0.05$) مما يعني رفض الفرضة الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في العوامل الاقتصادية التي أدت إلى تفتت الأراضي الزراعية يعزى إلى المنطقة الجغرافية وذلك بسبب انتشار الزراعية في المنطقة الشرقية بالمقارنة مع المنطقة الغربية، بالاضافة الى اختلاف الحالة الاقتصادية بين المنطقة الشرقية والغربية نظرا الى ان غالبية الاجابات للعينة المبحوثة في المنطقة الغربية ان سببب بيع الاراضي هو الحاجة المادية.

جدول رقم (22) نتيجة الاختبار التائي (Independent Sample Test) لإيجاد الفروق في بيع وتأجير الأراضي يعزى لمنطقة الدراسة

المنطقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	قيمة t	Sig.
شمال شرق رام الله	0.3810	0.48707	168	1.515-	0.006
شمال غرب رام الله	0.4611	0.49988	182		

الجدول: من اعداد الباحثة

- نتيجة اختبار الفرضية الاولى والتي تنص على: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمجموعة عوامل أدت إلى تفتت الأراضي الزراعية تبعاً لمنطقة الدراسة.**

بناء على الاجابة على الأسئلة السابقة ونتيجة الاختبارات التائية التي تم تطبيقها باستخدام (Independent Sample T-Test) فقد تبين أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل المؤثرة في تفتت الأراضي الزراعية في منطقتي الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يعني رفض الفرضة الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في العوامل التي أدت إلى تفتت الأراضي الزراعية يعزى إلى المنطقة الجغرافية.

3.4- النتائج الاجتماعية لتفتت الأراضي الزراعية:

- وللاجابة على السؤال الثالث وهو: **ماهي النتائج الاجتماعية الناجمة عن تفتت الملكيات الزراعية في قرى شمال غرب وشمال شرق محافظة رام الله والبيرة؟**
- للاجابة على هذا السؤال تم عمل إحصاء وصفي (Descriptive statistics) من خلال التكرارات والنسبة المئوية للنتائج المترتبة عن عملية تفتت الأراضي الزراعية في منطقتي الدراسة.

- **حدوث خلافات على الميراث وخلافات مع الجيران ناتجة عن الحدود،** ولإيجاد نسبة الخلافات الناتجة عن تقسيم الأراضي الزراعية والجدول التالي يبين ذلك،حيث يبين الجدول

التالي تقسيم الخلافات بين افراد عينة الدراسة من بين من يملكون مشكلات من افراد عينة الدراسة.

جدول رقم (23) نسبة الخلافات على الميراث وبين الجيران في منطقة الدراسة

الخلافات	شمال شرق رام الله		شمال غرب رام الله		شمال رام الله	
	ت	%	ت	%	ت	%
الخلافات (مع الجيران +الميراث)	43	%25.6	60	%32.9	103	%29.5
الخلافات على الميراث	32	%19	40	%22	72	%20.6
الخلافات مع الجيران	17	%10.1	23	12.3	40	%11.4

المصدر : اعداد الباحثة

- ❖ يظهر من خلال الجدول السابق ان نسبة الخلافات في منطقة الدراسة بين أفراد الاسرة على الميراث وبين الجيران على الحدود بنسبة 29.5% منها، كما بلغت نسبة من يعانون من خلافات على الميراث حوالي 20.6% بمقابل الخلافات مع الجيران على الحدود بنسبة 11.4%، ونغفل هنا أن هناك نسبة كبيرة من العينة المبحوثة رفضت الإفصاح عن أسباب الخلافات الداخلية على الميراث؛ مما يدل على رغبة الناس غالباً بإخفاء الخلافات الداخلية بينهم خوفاً من معرفة الناس بأمورهم ومشاكلهم الشخصية، بالإضافة إلى رغبة الإناث بالمحافظة على العلاقة مع العائلة في ظل خسارة مادية للميراث.
- ❖ تم عمل الجداول الترافقية (Cross tab) لإيجاد العلاقة بين نوع تفتت الأراضي الزراعية التي يمتلكها الفرد وبين الخلافات على الميراث، وقد اتضح في قرى شمال رام الله أن الخلافات على الميراث في حال وجود قطعة واحدة من الأرض كانت حوالي

18.1%، بينما ارتفعت الخلافات إلى 73.6% في حال وجود عدد من القطع من الأرض يمتلكها الأفراد؛ مما يعني أنه كلما ارتفع عدد القطع الزراعية فإن الخلافات على الميراث سوف ترتفع، في حين تراجعت نسبة الخلافات على الميراث إلى 8.3%، وذلك يرجع إلى عدم تقسيم هذه الأرض، وأنها ما زالت مشتركة بين أفراد العائلة، وهنا يظهر أنه كلما زاد عدد قطع الأراضي الزراعية زادت نسبة الخلافات بين أفرد العائلة، ولتاكيد هذه النتيجة تم استخراج قيمة العلاقة بين الخلافات العائلية وعدد قطع الأراضي الزراعية التي يمتلكها الفرد من خلال إيجاد قيمة مربع كاي (Chi-Square) ، وقد ظهر أن الدلالة الإحصائية بلغت (0.031) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يدل على وجود علاقة بين عدد القطع والخلافات العائلية؛ ونستنتج مما سبق أنه كلما زاد عدد القطع فإن القيمة الاقتصادية لكل قطعة من القطع ستختلف، مما سيزيد من رغبة كل فرد من الأفراد في الحصول على مساحة في القطع ذات الأهمية، خصوصاً وأن أحد مبررات الخلاف التي أوضحها عدد من أفراد العينة والذين تم اجراء المقابلة معهم هي رغبة الجميع في الحصول على قطع الأرض القريبة من الشارع.

- كما اظهرت نتائج الجداول الترافقية (Cross tab) في منطقة الدراسة حول العلاقة بين المساحة التي يمتلكها الفرد والخلافات على الميراث أن نسبة الخلافات في حال وجود أقل من 5 دونم حوالي 29.2%، في حين وصلت الخلافات في حال أن المساحة للفئة الثانية 36.1%، كما بلغت النسبة في فئة المساحة الثالثة حوالي 15.3%، وبلغت نسبة الخلافات في الفئة الرابعة حوالي 5.6%، ولقياس مدى العلاقة بين المساحة

والخلافات العائلية أظهرت نتائج اختبار مربع كاي (Chi-Square) أن الدلالة الإحصائية بلغت (0.133) وهي أكبر من (0.05)، وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين المساحة والخلافات العائلية.

- وللاجابة عن سؤال: **هل هناك اختلاف في الآثار الاجتماعية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية في قرى شمال غرب وشمال شرق محافظة رام الله والبيرة؟**

تم اجراء الاختبار التائي (Independent Sample T-Test) للمقارنة بين منطقتي الدراسة فيما إذا كانت هناك فروقات في الآثار الاجتماعية لعملية التفتت تعزى للمنطقة؛ والجدول التالي يبين نتيجة الاختبار.

جدول رقم (24) الفروقات في الآثار الاجتماعية لعملية التفتت

المنطقة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد	قيمة t	Sig.
شمال شرق رام الله	0.19	0.394	168	0.678-	0.176
شمال غرب رام الله	0.22	0.415	182		

من خلال النتائج السابقة يظهر أنه لا يوجد اختلاف في التأثير الاجتماعي لعملية تفتت الأراضي الزراعية في الخلافات الاجتماعية، وبالرغم من عدم وجود اختلاف بين منطقتي الدراسة لدور التفتت في الخلافات الاجتماعية، إلا أن نتيجة المقابلات قد أظهرت أن لكل منطقة أسبابها الاجتماعية المختلفة؛ حيث أن نوعية التفتت من حيث عدد القطع قد ساهم في زيادة الخلافات العائلية، بينما لا توجد علاقة بين المساحة والخلافات العائلية، وحسب المقابلات التي تم إجراؤها مع عينة من السكان فقد بيّنوا أن سبب الاهتمام الأكبر في موقع القطعة يرجع إلى الأسباب التالية: وجود مساحات كبيرة مهددة بمصادرة الاحتلال لها في

المنطقة، فقد أكد الجميع على رغبته في الحصول على مساحة بعيدة عن المناطق المهددة بالمصادرة، والمحدد الأساس لقيمة الأرض هو موقعها وليس مساحة الأرض، حيث الابتعاد عن المناطق القريبة من الاحتلال والاقتراب من المناطق السكانية لاستثمار الأراضي في مشاريع جديدة أو للبناء عليها.

- ❖ اما في المنطقة الغربية فقد أظهرت النتائج أنه لا توجد علاقة بين نوع التفتت وبين الخلافات العائلية، وإنما كانت المساحات هي المسبب للخلافات بين أفراد العائلة، وذلك بسبب غلاء أسعار الأراضي الزراعية في القرى الغربية، وبالتالي الحصول على أكبر قدر من مساحة الأرض الزراعية كان العامل المحدد وليس عدد القطع أو الموقع، بالرغم من أنه عامل مساهم ولو بنسبة صغيرة، ولكن المحدد الرئيسي هو المساحة المرتبطة بالأسعار.
- ❖ نتيجة اختبار الفرضية الاولى والتي تنص على: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر تفتت الأراضي الزراعية على الخلافات الاجتماعية تبعاً لمنطقة الدراسة**

بناء على الاجابة على السؤال السابقة وونتيجة االاختبار التائي (Independent Sample T-Test) فقد تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر تفتت الأراضي الزراعية على الخلافات الاجتماعية تبعاً لمنطقة الدراسة مما يعني قبول الفرضة الصفرية والتي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند

مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر تفتت الأراضي الزراعية على الخلافات الاجتماعية تبعاً لمنطقة الدراسة.

❖ وللاجابة عن السؤال التالي: **ما هي النتائج الاقتصادية الناجمة عن تفتت الملكيات الزراعية في قرى شمال غرب وشمال شرق محافظة رام الله والبيرة؟**

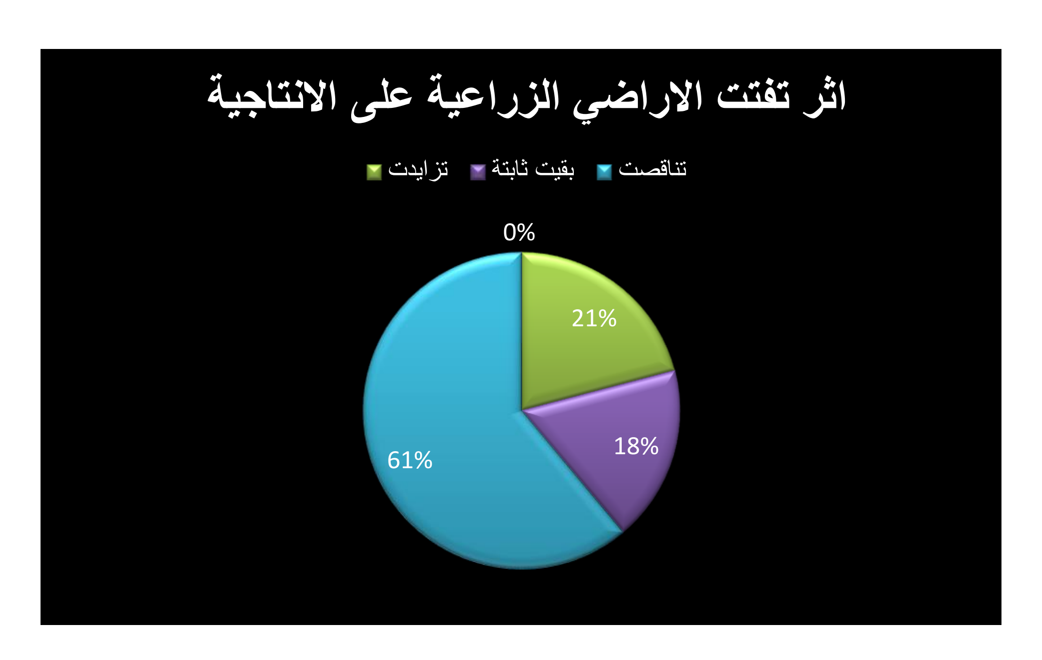
تم اجراء إحصاء وصفي (Descriptive statistics) من خلال التكرارات (Frequencies) واستخراج النسب المئوية لها وذلك لقياس النتائج الاقتصادية لعملية تفتت الأراضي الزراعية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- وجود تراجع في إنتاجية الأرض الزراعية والجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (25) أثر تفتت الأراضي الزراعية على الإنتاجية الزراعية

الإنتاجية	شمال شرق رام الله		شمال غرب رام الله		شمال رام الله	
	ت	%	ت	%	ت	%
تزايدت	42	%25	31	%17	73	%20.9
بقيت ثابتة	23	%13.7	40	%22	63	%18
تناقصت	103	%61.3	111	%61	214	%61.1
المجموع	168	%100	182	%100	350	%100

المصدر: اعداد الباحثة



الشكل رقم (6) أثر تفتت الأراضي الزراعية على الإنتاجية الزراعية

يظهر من خلال الجدول السابق حول إذا كان هناك تغير في إنتاجية الأرض الزراعية مالياً، فإن الاجابات أكدت على وجود تراجع في الإنتاجية، حيث أن نسبة من أجابوا بأن إنتاجية الأرض الزراعية قد تزايدت بلغ حوالي 20.9%، فيما بلغت نسبة من أكدوا على بقاء الإنتاجية ثابتة نسبياً قد بلغ حوالي 18%، كما بلغت نسبة من أكدوا على وجود تراجع في الإنتاجية الزراعية حوالي 61.1%، حيث كانت الإجابات متشابهة في منطقتي الدراسة، و قد تعود أسباب تراجع الإنتاجية إلى عدم الاهتمام بالأراضي الزراعية نظراً لعدم اعتبارها مهنة أساسية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الأدوات والأسمدة الزراعية.

- يظهر من خلال الجدول السابق ان هناك تراجع واضح في منطقتي الدراسة حيث كانت النسبة متشابهة في المنطقتين متقاربة. ولإيجاد إذا كانت هناك علاقة بين المساحة وتراجع الإنتاجية الزراعية فقد تم اجراء اختبار مربع كاي(Chi-Square)، وتوصلت الدراسة إلى أنه في المنطقة الشرقية كانت الدالة الإحصائية تساوي (0.222) كما أن العلاقة بين القطع

والإنتاجية تساوي (0.291) وهي في كلا الحالتين أكبر من (0.05) مما يدل على وجود أسباب أخرى في المنطقة غير الأسباب المرتبطة بالمساحة وعدد قطع الأرض، وترجح الباحثة أن الهجرة قد لعبت دوراً كبيراً في عدم العناية بالأرض الزراعية، مما أدى إلى تراجع إنتاجيتها، بينما كانت الدالة الإحصائية للعلاقة بين نوع التفتت والإنتاجية (0.645) وهي أعلى من (0.05) وهذا يدل على عدم وجود علاقة بين نوع التفتت والإنتاجية، بينما كانت الدالة الإحصائية للعلاقة بين المساحة والإنتاجية في المنطقة الغربية (0.009) وهي أقل من (0.05) وهذا يدل على أن تراجع الإنتاجية مرتبط في المساحة، حيث يظهر أن هناك فروقات في العلاقة بين المنطقة الشرقية والغربية ترجع لاستخدام الأساليب الزراعية الحديثة والأسمدة في المنطقة الشرقية بنسبة أكبر من المنطقة الغربية، حيث بلغ استخدام الآلات في المنطقة الشرقية حوالي 66.4%، بينما بلغت في المنطقة الغربية 36.8%، أمنا عن استخدام الأسمدة في المنطقة الشرقية فقد كان بنسبة 76%، وقد بلغت تلك النسبة في المنطقة الغربية 52.7% مما قلل من تأثير المساحة في المنطقة الشرقية بالمقارنة مع المنطقة الغربية.

- ولبيان أثر نوع التفتت على بيع الأراضي تم استخراج الجداول الترافقية (Cross-tab)، حيث بلغت نسبة العلاقة بين بيع الأراضي لمن يملكون قطعة واحدة من الأرض في المنطقة الشرقية حوالي 18.1%، بينما بلغت هذه النسبة بين يملكون عدداً من القطع حوالي 64.5%، فيما تراجعت هذه النسبة إلى 17.4%، في حين لا تظهر هذه العلاقة واضحة من خلال مربع كاي، حيث بلغت الدالة الإحصائية حوالي 0.239، وهذا يعني

أنه لا توجد علاقة بين بيع الأراضي الزراعية وعدد القطع، كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين المساحة وبيع الأراضي الزراعية 0.332، وهذا يعني عدم وجود علاقة بين المساحة وبيع الأراضي الزراعية.

- لإيجاد أثر نوع التفتت على مع بيع الأراضي تم استخراج الجداول الترافقية (Cross tab) حيث بلغت نسبة العلاقة بين بيع الأراضي لمن يملكون قطعة واحدة من الأرض في المنطقة الغربية حوالي 22.9%، بينما بلغت هذه النسبة بين من يملكون عدد من القطع حوالي 72.3%، فيما تراجعت هذه النسبة إلى 4.8%، بينما لا تظهر هذه العلاقة واضحة من خلال نتيجة اختبار مربع كاي، حيث بلغت الدالة الإحصائية حوالي 0.408، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة بين بيع الأراضي الزراعية وعدد القطع، كما بلغت العلاقة بين المساحة وبيع الأراضي الزراعية 0.554 وهذا يعني عدم وجود علاقة بين المساحة وبيع الأراضي الزراعية.
- إن عدم وجود علاقة بين نوع تفتت الأراضي الزراعية وبيع الأراضي ناتج عن أن الأسباب التي يبيع الأفراد الأرض بسببها بعيدة عن مساحة الأرض الزراعية وعدد القطع، وإنما ترجع إلى مبررات أخرى نظراً لتغير طبيعة الوظائف البعيدة عن الزراعة، وفقدان الأرض قيمتها المعنوية السابقة، وبحسب مقولة أحد الأفراد أن "الأرض مثل العرض لا يجب التفريط بها". كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود ارتباط بين الأفراد والأرض مما أدى إلى بيع الأرض التي لا يوجد بين الفرد وبينها العلاقة والتي كانت في

الفترات السابقة وإنما تم بيع الأرض لأسباب أخرى تعود إلى تغير أسلوب الحياة مثل تزويج الأبناء أو تدريسهم.

- ويرجع عدم وجود علاقة بين بيع الأراضي الزراعية ومساحة الأرض الزراعية وعدد القطع إلى أن مبررات بيع الأراضي في الغالب يرجع إلى الحاجة، وتعليم الابناء في منطقتي الدراسة، بالتالي لا توجد فروقات بين المنطقتين في تأثير التفتت في بيع الأراضي الزراعية.
- اما عن العلاقة بين المساحة الأراضي الزراعية وبين تأجير الأراضي فقد بلغت الدالة الإحصائية لمربع كاي في قرى شمال شرق رام الله 0.106 وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني أنه لا توجد علاقة بين مساحة الأرض الزراعية وتأجير الأراضي الأراضي الزراعية، بينما بلغت الدالة الإحصائية للعلاقة بين نوع التفتت وتأجير الأراضي الزراعية 0.000 وهذه أقل من 0.05 ويدل ذلك على وجود علاقة بين عدد القطع الزراعية وبين تأجير الأراضي الزراعية، حيث أنه كلما زاد عدد القطع المنفصلة كلما كانت الفرصة أكبر للاستغناء عن قطعة من الأرض الزراعية لصالح تأجيرها، أو لإقامة مشاريع استثمارية في مناطق أخرى.
- أما عن العلاقة بين مساحة الأراضي الزراعية وبين تأجير الأراضي، فقد بلغت الدالة الإحصائية لمربع كاي في قرى شمال غرب رام الله 0.006 وهي أصغر من 0.05 وقد كانت نتيجة الجداول الترافقية حيث كانت نسبة تاجير الأراضي الزراعية لمن يملكون قطعة أرض واحدة تساوي 50%، بينما بلغت لمن يملكون أكثر من قطعة من الأرض

30% حيث أن غالبية ما تم تأجيره في هذه المنطقة كان بهدف قطف ثمار الزيتون، وهو مؤشر يدل على أنه كلما كانت المنطقة محدودة كلما كانت هناك رغبة أكثر في اسئجارها، وهذا يعني أنه توجد علاقة بين مساحة الأرض الزراعية وتأجير الأراضي الأراضي الزراعية، بينما بلغت الدالة الإحصائية للعلاقة بين نوع التفتت وتأجير الأراضي الزراعية 0.004 وهذه أقل من 0.05 ويدل على وجود علاقة بين عدد القطع الزراعية وبين تأجير الأراضي الزراعية، مما يدل على أنه كلما زادت عدد القطع المنفصلة كلما كانت الفرصة أكبر للاستغناء عن قطعة من الأرض الزراعية لصالح تأجيرها، أو لإقامة مشاريع استثمارية في مناطق أخرى.

- أما نتيجة التغير في استخدامات الأراضي الزراعية، فقد أشارت النتائج إلى أن ما نسبته 41% من الأراضي الزراعية في شمال شرق رام الله بقيت على حالها وهي لغايات الزراعة، فيما بلغت نسبتها 72.7%، حيث بلغت نسبة الأراضي المزروعة بالأشجار المثمرة في قرى شمال غرب رام الله 78.2 % و54.5% في قرى شمال شرق رام الله، وقد كان الزيتون هو المحصول الأساسي، وهذا يدل على أن زراعة الزيتون هي زراعة قديمة موروثة من الأجداد إلى الآباء بالإضافة إلى اعتماد مساحة الأراضي على شجرة الزيتون، حيث أن المساحة التي تحيط بشجرة الزيتون هي التي تحدد مالكها. فيما بلغت نسبة الأراضي الزراعية التي تحولت إلى أراضي بناء نحو 14.5% في قرى شمال شرق رام الله، بينما بلغت نسبة هذه الأراضي نحو 7%، ويرجع ذلك إلى زيادة دخل الأفراد في المنطقة الشرقية بالمقارنة مع المنطقة الغربية، والناتج عن الهجرة الخارجية

في المنطقة الغربية، مما أدى إلى تحويل هذه المساحات إلى أراضي عمرانية. بينما تحولت 6.5% من الأراضي الزراعية إلى أراضي بور في المنطقة الغربية، وقد وصلت نسبتها إلى 21.6% في قرى شمال شرق رام الله، ويرجع الفرق في هاتين النسبتين إلى هجرة أعداد كبيرة من الأيدي العاملة إلى خارج أرض الوطن، بالإضافة إلى زيادة دخل الأفراد مما مكّنهم من إيجاد استثمارات جديدة. ولإيجاد العلاقة تم استخدام الجداول الترافقية، وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة بين القطعة الواحدة وبقاء الأرض زراعية في المنطقة الشرقية، حيث بلغت 12.7%، فيما وصلت إلى 4% في العلاقة بين القطعة وتحول الأرض إلى بناء و11.1% إلى أهمال الأرض وتحولها إلى أراضي بور، كما أن العلاقة بين وجود عدد من القطع وبقائها كأراض زراعية قد بلغت 33.7%، بينما تحولها لبناء قد وصلت إلى ما نسبته 15.8%، فيما تحول 17.9% منها إلى أراضي بور، وهذا يدل على أنه مع زيادة عدد قطع الأراضي الزراعية فإن الاستخدامات تتعدد نظراً لوجود عدد كبير من الأراضي الزراعية، أما فيما يتعلق وجود قطع مشتركة بين الورثة، فقد حافظت ما نسبتها 49.2% على استخدام تلك الأراضي للزراعة، وذلك بسبب اشتراك الأفراد بالقطع الزراعية مما حال دون استثمارها لاستخدامات أخرى، بينما تحول 14.8% للبناء، و24.6% تحولت إلى أراضي بور نظراً لأهمال الأراضي الزراعية المشتركة، وترجع هذه النتائج إلى أن قطع الأراضي المشتركة معرضة للأهمال وتركها بور مما يحد من استثمارها. ولإيجاد العلاقة بين عدد نوع تفتت الأراضي الزراعية والاستخدام فقد كانت نتيجة الدلالة الإحصائية لمربع كاي

0.001 وهي أقل من 0.05 وهذا يعني وجود علاقة بين نوعية تفتت الأرض الزراعية وتغير استخدامات الأراضي الزراعية، ولقياس قوة العلاقة قامت الباحثة بإجراء اختبار معامل كريمر، حيث كانت مقدار العلاقة يساوي 0.446 وهي علاقة قوية وذلك نتيجة تعدد عدد قطع الأراضي الزراعية، ويعود ذلك إلى تغير استخداماتها. أما عن العلاقة بين مساحة الأرض الزراعية وتغير الاستخدام، فقد كانت نتيجة الدالة الإحصائية لمربع كاي تساوي 0.222 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود علاقة بين مساحة الأرض التي يمتلكها الفرد وبين تغير الاستخدام.

- أما في المنطقة الغربية، فقد كانت نسبة الأراضي التي بقيت زراعية 62.7%، بينما تحولت 7% من الأراضي الزراعية إلى مناطق عمرانية، فيما أصبحت 6.5% أراضي بور، كما أن 21.6% بقي جزء من أرضهم أراضي بناء والجزء الاخر بقي مزروعاً، بينما وجد أن 2.2% من الأراضي الزراعية كان جزء منها مزروع وجزء بور وجزء تحول إلى أراضي عمرانية، مما يدل على تغير استخدامات الأراضي نظراً لزيادة أعداد السكان وزيادة حاجاتهم.

الفصل الرابع

4.1- الاستنتاجات

4.2- التوصيات

4.3- الخاتمة

4.4- قائمة المصادر والمراجع

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات والخاتمة

4.1- الاستنتاجات

من خلال دراسة الظاهرة والرجوع إلى نتائج البيانات وتحليلها، تمكنت الباحثة من الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

- لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين منطقتي الدراسة من حيث طبيعة الملكية الزراعية، حيث تنخفض نسبة الأراضي المستأجرة بهدف الزراعة إلى 2.2%، فيما ترتفع نسبة الأراضي المملوكة ملكية خاصة إلى 97.5%، دلالة على أنها موروثة أو تعتبر أراضي استثمار، فيما تؤكد هذه النسب على تراجع الزراعة كمهنة أساسية، وبالتالي فإن الأجرة في الغالب تعود إلى استئجار الأرض لغاية قطف الزيتون.
- وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين قرى شمال شرق رام الله وقرى شمال غرب رام الله من حيث سند الملكية للأراضي الزراعية.
- وجود فروقات بين المنطقة الشرقية والغربية من حيث مساحة الأرض الزراعية التي يمتلكها الأفراد، حيث كانت الفروقات لصالح المنطقة الشرقية بمتوسط حسابي 02.3295 على حساب المنطقة الغربية، ويرجع ذلك إلى زيادة تأثير العوامل المسببة لعملية تفتت الأراضي الزراعية في المنطقة الشرقية بالمقارنة مع المنطقة الغربية، قد يكون بسبب اتجاه هجرة المنطقة الغربية نحو الاردن والمنطقة الشرقية باتجاه

الامريكيتين مما يزيد من فرص تقسيم الاراضي الزراعية في المنطقة الغربية، وكذلك المنطقة الشرقية واقعة في منطقة ظل المطر مما يعيق تفتتها.

- ❖ إن من يمتلكون عدداً من قطع الأراضي بلغ ما نسبته 64.3% من العينة المبحوثة في قرى شمال، و56% في قرى شمال غرب رام الله، في حين تصل نسبتها إلى 72% في قرى شمال غرب رام الله.

- ❖ الأسباب الاجتماعية لتفتت الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة:

- الزيادة السكانية: حيث أظهرت نتيجة الاختبارات وجود علاقة بين عدد الأبناء للشخص ومساحة الأرض الزراعية التي يمتلكها الأفراد، و بالتالي فإنه كلما زاد عدد الأبناء كلما قلت المساحة التي يملكها كل ابن من ابنائه؛ و يعود ذلك الى تقسيم الارض التي يملكها الفرد بين عدد من ابنائه مما يقل من حصة كل فرد من الافراد.

- هناك علاقة بين تقسيم الأراضي الزراعية وبين صغر مساحة الأراضي الزراعية التي يمتلكها الفرد بالمقارنة مع والده في منطقة الدراسة، بينما لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين منطقتي الدراسة من حيث تأثير تقسيم الميراث على تفتت الأراضي الزراعية، و هذا قد يدل على أن تقسيم الميراث يتم في المنطقتين وذلك بسبب تشابه العادات و التقاليد في منطتي الدراسة.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل السياسية المؤثرة في تفتت الأراضي الزراعية في منطقتي الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

❖ توجد فروق ذات دلالة إحصائية في العوامل الاقتصادية المؤثرة في تفتت الأراضي الزراعية في منطقتي الدراسة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

❖ وجود علاقة بين الخلافات العائلية وعدد قطع الأراضي الزراعية التي يمتلكها الفرد من خلال إيجاد قيمة مربع كاي (Chi-Square)، وقد ظهر أن الدلالة الإحصائية بلغت 0.031 وهي أصغر من 0.05، وهذا يدل على وجود علاقة بين عدد القطع والخلافات العائلية، وذلك قد يكون الى اختلاف قيمة القطعة مما يدفع الجميع للحصول على جزء من الارض ذات القيمة الاكبر مما يزيد من الخلافات بين الافراد.

❖ كما تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر تفتت الأراضي الزراعية على الخلافات الاجتماعية تبعاً لمنطقة الدراسة.

❖ ووجود تراجع في الإنتاجية الزراعية بلغ نحو 61.1%، حيث كانت الإجابات متشابهة في منطقتي الدراسة، وان أسباب تراجع الإنتاجية يعود إلى عدم الاهتمام بالأراضي الزراعية نظراً لعدم اعتبار الزراعة مهنة أساسية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الأدوات والأسمدة الزراعية.

❖ وأن هناك علاقة بين نوع تفتت الأراضي الزراعية وتغير استخدامات الأراضي، فقد كانت نتيجة الدلالة الإحصائية لمربع كاي 0.001 وهي أقل من 0.05، وهذا يعني وجود علاقة بين نوعية تفتت الأرض الزراعية وتغير استخدامات الأراضي الزراعية، بينما بلغت نتيجة معامل كريمر تساوي 0.446 وهي تدل على وجود علاقة قوية بين عدد قطع الأراضي الزراعية وتغير الاستخدامات.

4.2- التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

- العمل على نشر الوعي بضرورة الحفاظ على الأراضي الزراعية والاهتمام بالزراعة خصوصاً الأراضي المزروعة سابقاً مثل شجر الزيتون، لما له دور في زيادة الدخل للأفراد واعتبارها كمهنة ثانية مجدية، مما يحول دول تحوّل مساحات جديدة في الأراضي البعيدة عن مخططات البناء إلى بور.
- تحويل عقود الأراضي من مالية إلى أراضي طابوا، للتقليل من المشكلات الناتجة عن تقسيم الأراضي الزراعية بطرق خارجة عن القانون، مثل التراضي والذي يزيد من الخلافات بسبب التقسيم غير العادل للأراضي الزراعية وإمكانية حرمان الإناث.

4.3- الخاتمة:

حاولت الدراسة التركيز على ظاهرة تفتت الأراضي الزراعية، من حيث أنواعها وأسبابها الاجتماعية الاقتصادية والسكانية، والآثار السلبية لظاهرة تفتت الأراضي الزراعية، وخصوصاً أن الأراضي الزراعية تعاني في الوقت الحالي من ظاهرة إهمال من حيث استغلالها، في ظل ظروف الاحتلال، ومحاولاتهم للسيطرة على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، والاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأراضي الزراعية، بالتالي اقتضت الحاجة إلى تسليط الضوء على ظاهرة تفتت الأراضي الزراعية والتي من شأنها فقدان الأرض لقيمتها الاقتصادية وإهمالها.

اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي في توضيح التسلسل التاريخي للتغيرات الطارئة على ملكية الأراضي الزراعية، والمنهج الوصفي لوصف أوضاع الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، ومنهج التحليل الكمي لتحليل بيانات المقابلات والاستبانة، والمنهج المقارن للمقارنة بين ظاهرة تفتت الأراضي الزراعية في منطقتي الدراسة، كما استخدمت الباحثة برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss بهدف ترميز البيانات وإدخالها وتحليلها للوصول إلى النتائج التي تحقق أهداف الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج اهمها:

❖ وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين قرى شمال شرق رام الله وقرى شمال غرب رام الله من حيث سند الملكية للأراضي الزراعية، حيث أن 50% من السكان في قرى شمال يملكون أراضي زراعية بسند ملكية طابو؛ منهم 73.8% في قرى شمال شرق

رام الله، بينما 28% في قرى شمال غرب رام الله، فيما بلغت نسبة أراضي المالية في قرى شمال رام الله 46.9%؛ منها 22.6% في المنطقة الشرقية و69.2% في قرى شمال غرب رام الله.

- ❖ توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين منطقتي الدراسة من حيث مساحة الحيازة الزراعية.
- ❖ تنتشر ظاهرة تفتت الأراضي الزراعية في قرى شمال شرق وشمال غرب رام الله و الناتجة عن امتلاك الفرد عدد من القطع الزراعية المتباعدة، حيث بلغت نسبتهم حوالي 64.3% في قرى شمال رام الله. أما النوع الثاني المنتشر لتفتت الأراضي الزراعية في المنطقة، فقد جاء نتيجة امتلاك أكثر من فرد لقطعة أرض واحدة، حيث بلغت نسبتهم في شمال رام الله 14.9%، كما أشارت النتائج إلى أن هناك فروقات دالة إحصائياً في نوع التفتت تبعاً لاختلاف منطقة الدراسة.
- ❖ هناك العديد من الأسباب الاجتماعية المؤدية لتفتت الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة و من اهمها:

  - الزيادة السكانية؛ أظهر نتيجة الاختبارات هناك فروقات بين مساحة الأرض الزراعية التي يملكها الفرد والمساحة التي يملكها والده، اي انه كلما زاد عدد الابناء يتم تقسيم قطعة الارض الواحدة بين عدد اكبر من الافراد.

- هناك علاقة بين تقسيم الأراضي الزراعية (الميراث) وبين صغر مساحة الأراضي الزراعية في منطقة الدراسة، بينما لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين منطقتي الدراسة من حيث تأثير تقسيم الميراث على تفتت الأراضي الزراعية.
- توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين منطقتي الدراسة في تأثير مصادرة الأراضي الزراعية، حيث ان اثر مصادرة الاراضي الزراعية يظهر بشكل اوضح في المنطقة الشرقية حيث بلغت نسبة من تم مصادرة جزء من ارضهم من العينة المبحوثة في المغير 50% بينما وصلت هذه النسبة الى 41.7% في الطبية في حين ان نسبة من تم مصادرة اراضي زراعية منهم في قرى بني زيد الشرقية وعبوين حوالي 9.5%من العينة المبحوثة، حيث ان جزء العينة المبحوثة لاجئين اعتبر ارضه الزراعية المصادرة منهم في اراضي 1948 المحتلة.

❖ تراجع الإنتاجية بشكل واضح في قرى شمال شرق رام الله وقرى شمال غرب رام الله، حيث كانت نسبة التكرارات متشابهة في المنطقتين بحوالي 61.3% و61%، وهذا يدل على عدم وجود فروقات بين المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية في التراجع في الانتاجية نظراً لوجود تراجع في المنطقتين بنسب متقاربة في منطقتي الدراسة.

❖ هناك علاقة بين نوع تفتت الأراضي الزراعية وتغير استخدامات الأراضي، فقد كانت نتيجة الدلالة الإحصائية لمربع كاي 0.001 وهي أقل من 0.05، وهذا يعني وجود علاقة بين نوعية تفتت الأرض الزراعية وتغير استخدامات الأراضي الزراعية.

وبعد الحصول على هذه االنتائج التي توصلت إليها الدراسة، اوصت الباحثة عدة توصيات منها:

- نشر الوعي بضرورة الحفاظ على الأراضي الزراعية والاهتمام بالزراعة خصوصاً الأراضي المزروعة سابقاً مثل الزيتون لما لها دور في زيادة الدخل للأفراد واعتبارها كمهنة ثانية مجدية مما يحول دون تحول مساحات جديدة في الأراضي البعيدة عن مخططات البناء إلى بور.

و مما سبق يتضح ان الارض من المواضيع الهامة في مجلات الحياة فيجب الاهتمام بها حتى نرتقي بكافة المجالات الاقتصادية، و كما ان لكل بداية نهاية اتمنى ان يكون سردي للعناصر سردا معمقا وان تكون الدراسة قد حققت اكبر قدر من اهدافها.

4.4- قائمة المصادر والمراجع:

ابو حجر، امنة ابراهيم (2008): موسوعة المدن والقرى الفلسطينية. دار الاسامة للنشر والتوزيع، عمان- الاردن.

ابو مصطفى، نعيمة (2014): سياسة الاحتلال تجاه الاراضي الزراعية الفلسطينية مصادرة الاراضي الزراعية بناء جدار الفصل شق الطرق وبناء المستعمرات. شؤون فلسطينية، عدد 207.

اشتية، محمد، عبد العزيز الدوري ونائل موسى (2006): اقتصاديات الوقف الاسلامي في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية – دراسة تحليلية، دائرة السياسات الاقتصادية – بكدار.

امين، ثامر رمضان، حسون هجيج (2014): مبررات الحماية الجنائية لملكية الأراضي الزراعية – دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة بابل، العدد 18. اب -2015

http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:131275/FULLTEXT01.pdf

البكري، علاء وحنان ريان (1982):الاوضاع القانونية لملكية الأراضي في الضفة الغربية. جمعية الدراسات العربية،القدس :فلسطين.

البولاني، جواد (2013): تفتت الملكية الزراعية وقانون الاصلاح الزراعي. مؤسسة النور للثقافة والاعلام: السويد.

http://www.alnoor.se/article.asp?id=186662 اب -2015

المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2007): **التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي** . http://www.aoad.org/devreport2007.pdf .

كانون الثاني-2015

الدباغ، مصطفى (2003): بلادنا فلسطين. المجلد الثامن، دار الهدى، فلسطين: كفر قرع.

الدغمي، تغريد عبد الله (2007): موسوعة التشريع الفلسطيني. الجزء الرابع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان : الاردن.

الامم المتحدة (2012): تأثير الجدار على الاوضاع الانسانية حقائق اساسية.

https://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_barrier_factsheet_july_2012_arabic.pdf2015 اب

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2008): الاحوال المناخية الفلسطينية التقرير السنوي، مركز الإحصاء الفلسطيني، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2009): إحصاءات استعمالات الأراضي في الأراضي الفلسطينية 2008، مركز الإحصاء الفلسطيني، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010): التعداد الزراعي العام، مركز الإحصاء الفلسطيني، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010): اطفال فلسطين قضايا وإحصاءات التقريرالسنوي.

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_PCBS/Downloads/book1652.pdf

كانون ثاني 2016

الجهاز المركزي للحصاء الفلسطيني (2011): كتاب محافظة رام الله والبيرة الإحصائي السنوي 3، مركز الإحصاء الفلسطيني، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2012): النتائج النهائية للتعداد في الأراضي الفلسطينية (ملخص السكان والمساكن) مركز الإحصاء الفلسطيني، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2015): التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007. مركز الإحصاء الفلسطيني، فلسطين.

الحسني، محمد المهدي (1998): المسألة الزراعية في المغرب ومشروع البديل الاسلامي.المغرب.

https://sites.google.com/site/akilhacenter/livres-et-etudes/questionagraire

الخربوطلي، علي حسني (1960): ملكية الأراضي في الدولة العربية الاسلامية. حولية كلية النبات، عدد2، مصر ، ص67-ص79.

السبحي، محمد عبد ربه محمد (2015): احياء الارض الموات في الشريعة الاسلامية.جامعة الازهر، طنطا: مصر. http://law.tanta.edu.eg/filesf

الشـــــــــاعر، مـــــازن (2007): النباتــــات الطبيعيـــــة فـــــي فلســـــطين.
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/11/25/112153.html
كانون الثاني-2015

الفرحــان، يحيــى (1990):موسـوعة المـدن الفلسـطينية.الاهالي للطباعـة والنشر.سـوريا: دمشق.

القنة، محمد (2007):البنية الرئيسية واستخدامات الأراضي في الحيازات الزراعية النباتية. دائـــــــــــــــــرة الإحصـــــــــــــــــاء العـــــــــــــــــام: الاردن.
http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/agriculture/census/papers/paper_2.pdf كانون الثاني-2015

المنظمــة العربيــة للتنميــة الزراعيــة (2007): دراسة مشـاكل ومعوقات رفع كفاءة اسـتخدام الأراضي في الدول العربية، جامعة الدول العربية.

النقيـب، انور محمود (2009): نحو وضـع سياسـات جديدة للنهوض بالقطـاع الزراعيـة فـي مصر. مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، مصر: القاهرة.
http://195.43.12.200/mysite6/%CA%DD%DA%ED%E1%20%CF%E6%D1%20%C7%E1%C8 كانون ثاني 2016

الهيئة المستقلة لحقوق الانسان (2003): التصرف بأراضـي الدولة وادارتها بين القانون والممارسة. http://www.ichr.ps/pdfs/sp19.pdf كانون الثاني-2015

برهم، نسيم (1989): تفتت الملكية الزراعية في الاردن. دراسات العلوم الانسانية،الجامعة الاردنية، مج16، عدد 11، الاردن: ص7-ص33.

بسيوني، محمد نظير (1990): تطور تفتت الملكية الزراعية في مصر منذ عهد العثمانيين 1517 وحتى 1990.جامعة عين شمس، مصر.

تركماني، شذى محمد نبيل (2010):ظاهرة تشتت وتفتت الحيازات الزراعية واثرها في دخل التعاونين الزراعين في محافظة درعا. http://gcsar.gov.sy/masters/ كانون الثاني-2015

حسين، خليل (2006): السياسات الزراعية في الوطن العربي. دار المنهل اللبناني، بيروت: لبنان.

حطاب، كمال توفيق (2002): نظرات اقتصادية في حكمة توزيع الميراث في الاسلام.مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، عدد 2.

حياتي، عمر احمد المصطفى، عبد الرحمن بن احمد العمير، الآثار الناجمة عن تفتت الحيازات الزراعية في واحة الاحساء. مجلة الدارة، عدد 2، المملكة العربية السعودية.

دواس، امين (2013): قانون الأراضي الزراعية. المعهد القضائي الفلسطيني. فلسطين: رام الله.

زعلول، يوسف محمد(2011): تفتت الملكيات الزراعية في محافظة عجلون. http://www.ajlounnews.net/index.php?module=participations&id=493 كانون الثاني-2015

ساجع، ماجد (2012): تفتت ملكية الأراضي يقلص المساحات المزروعة في اربد. جريدة الراي.تاريخ النشر 2012/5/12، الساعة 12.

http://www.alrai.com/article/512351.htmlكانون الثاني-2015

ساجع، ماجد (2015): تفتت الملكية الزراعية يعيق استثمار الاف الدونمات. جريدة الرأي، تاريخ النشر 2015/6/21، الساعة 12.

http://www.alrai.com/article/721152.htmlاب -2015

سفاريني، علي (1991): مسألةالارض في المفاوضات حقوق الارض الاميرية في فلسطين. مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 5، العدد 17: ص 131.

شاهين، رياض (2000): ملكية أرض فلسطين من الفتح الاسلامي حتى اواسط القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، مجلة الجامعة الاسلامية، عدد 2، الجزء الاول،المجلد الثامن،311-352.

شباط، عبد لهادي (2012): تفتت الحيازات الزراعية يهدد مستقبلنا، مجلة تشرين.http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/257161

كانون الثاني-2015

شركس،عثمان (2000): محاضرات في جغرافية فلسطين. محاضرات غير منشورة، دائرة الجغرافيا-جامعة بيرزيت.

شعيب، سعدية (2014): عادات الصعيد تحرم 95% من النساء من الميراث. الاهرام اليومي، العدد 46582، تاريخ النشر 2014/6/20.

2014 http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=2943&eid=405

صلاح، محمد ماجد السيد (1993): ملكية الأرض في فلسطين 1918-1948، رسالة دكتوراه، الجامعة الاردنية.

عبد الجواد، صالح (2009): تأثير الهجرة الفلسطينية في ملكية الأراضي والزعامات المحلية. مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 78، ص81-96.

عبد الرازق، اماني (بدون سنة): تفتت الأرض الزراعية ام المشاكل المزمنة : جريدة التعاون.

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=238165&eid=933

عدوان، يوسف (2009): الأراضي الزراعية في فلسطين : أسباب التقلص وسياسات الحماية. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس: فلسطين

عجوة، سائدة محمد سليمان (2011): الية انتقال الملكية في الاراضي غير المسجلة في فلسطين دراسة مقارنة. رسالة ماجستير، جامعة النجاح: فلسطين.

غنيم، رشاد (2008):**علم الاجتماع الريفي**. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية مصر.

مصطفى، محمد مدحت (1998): اقتصاديات الأراضي الزراعية الاسس والنظريات والتطبيق. مكتبة الاشعاع الفنية، مصر.

معهد ابحاث السياسات الاقتصادية – ماس (2012): تفتت الحيازات الزراعية الفلسطينية واثر ذلك على الإنتاج والإنتاجية، فلسطين: رام الله.

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) (2012): دليل عابود.

http://vprofile.arij.org/ramallah/ar/pdfs/vprofile/Abud_Vp_Ar.pdf

كانون الثاني-2015

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) (2012): دليل ترمسعيا. كانون الثاني-2015

http://vprofile.arij.org/ramallah/ar/pdfs/vprofile/turmusayya_Tp_Ar.pdf

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) (2012): دليل المغير.. كانون الثاني-2015

http://vprofile.arij.org/ramallah/ar/pdfs/vprofile/Al%20Mughayyir_Vp_Ar.pdf

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) (2012): دليل رنتيس.. كانون الثاني-2015

http://vprofile.arij.org/ramallah/ar/pdfs/vprofile/Rantis_Vp_Ar.pdf

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) (2012): دليل الطيبة.. كانون الثاني-2015

http://vprofile.arij.org/ramallah/ar/pdfs/vprofile/Et%20Taiyiba_Tp_Ar.pdf

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) (2012): دليل عبوين.. كانون الثاني-2015

http://vprofile.arij.org/ramallah/ar/pdfs/vprofile/'Abwein_Tp_Ar.pdf

معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) (2012): دليل المزرعة الشرقية.. كانون الثاني-2015

http://vprofile.arij.org/ramallah/ar/pdfs/vprofile/Al%20Mazra'a%20ash%20Sharqiya_Tp_Ar.pdf

نور الدين، عبد الحكيم محمد اسماعيل (2004): دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية للتفتت الحيازي في مصر، مجلة البحوث التجارية (كلية التجارة جامعة الزقازيق)، مصر،عدد 2مجلد 26، ص221-ص249.

نور الدين، نادر (2014): انقذوا تفتت الحيازة الزراعية بتشريع جديد، جريدة التعاون.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=792605&eid=401
كانون الاول 2014

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (1998): الأراضي الزراعية القيمة في محافظات الضفة الغربية. مؤسسة نادية للنشر والطباعة والاعلان والتوزيع، رام الله: فلسطين.

وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي مديرية ريف دمشق (2009): اثر تفتت وتشتت الحيازات الزراعية للأرض المستثمرة في محافظة ريف دمشق، سوريا.
http://syrian-agriculture.org/site_ar/agriresarch/1.pdfكانون الاول 2014

References:

Fan, Shenggen, Connie Chan-Kang(2003): Is Small Beautiful? Farm Size, Productivity and Poverty in Asian Agriculture. http://www.researchgate.net/publication/4987407_Is_small_beautiful_Farm_size_producivityand_poverty_in_Asian_agriculture
كانون الثاني-2015

Sadighi, F. Rasouli, H., S. Minaei,(2009): Factors Affecting Agricultural Mechanization: A Case Study on Sunflower Seed Farms in Iran.2015 كانون الثاني http://jast.modares.ac.ir/article_4388_921.html

SIKOR, THOMAS, DANIEL MU¨ LLER, JOHANNES STAHL (2008): Land Fragmentation and Cropland Abandonment in Albania: Implications for the Roles of State and Community in Post-Socialist Land Consolidation. www.elsevier.com/locate/worlddev - كانون الثاني 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الآداب / الدراسات العليا

دائرة الجغرافيا

استبانة : **تفتت ملكيات الأراضي الزراعية: اسبابها و نتائجها الاقتصادية والاجتماعية في قرى شمال شرق وغرب محافظة رام الله والبيرة**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تقوم الباحثة بدراسة تفتت ملكيات الأراضي الزراعية: اسبابها و نتائجها الاقتصادية والاجتماعية في قرى شمال شرق وشمال غرب محافظة رام الله والبيرة، وذلك بهدف اتمام رسالة ماجستير، فأرجو الاجابة عن اسئلة الاستمارة بشفافية، مع العلم ان هذه المعلومات ستستخدم في مجال البحث العلمي فقط.

واقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الباحثة غدير النوباني

1- الجنس: انثى ☐   ذكر ☐

2- ما هي المهنة التي تعمل بها حاليا --------------------

3- هل تمتلك حيازة زراعية: نعم ☐   لا ☐

4-نوع الحيازة: ملك ☐   ايجار ☐

5-اذا كانت الحيازة ملك ما نوع ملكية الارض التي تملكها:

طابو ☐   مالية☐   مشاع ☐

غير ذلك حدد.................

6- كم تبلغ مساحة الارض التي يمتلكها الجد حوالي ========دونم كم عدد ابنائه الذكور=== الاناث=======

7- تبلغ مساحة الارض التي يملكها الاب حوالي==========دونم كم عدد ابنائه الذكور=== الاناث=======.

8- كم تبلغ مساحة الارض التي تملكها حاليا================. دونم

9- هل تم تقسيم الاراضي التي تملكها العائلة :

نعم ☐   لا ☐

10-اذا تم تقسيم الاراضي الزراعية متى قسمت:

بعد وفاة الاب ☐   قام الاب بتقسيم املاكه بين ابنائه ☐

11-اذا قام الاب بتقسيم املاكه وهو على قيد الحياة ماهي اسبابه:------------

---.

12-اذا تم تقسيم الميراث ما هو القانون الذي تم تطبيقه في تقسيم الارض الزراعية:

قانون مدني او الانتقالي ☐ قانون شرعي ☐ تراضي ☐

13-هل تم اعطاء الاناث الحقوق في الميراث: نعم ☐ لا ☐

14-اذا تم اعطاء الاناث نصيبهن من الميراث:

هل تم اعطائها جميع حقوقها ☐ اعطائها جزء ترضية ☐

15- اذا لم تعطى الاناث حقوقها فما هو السبب:

لم تقبل اخذ حصتها من الميراث ☐ زواجها خارج القرية ☐ غير ذلك

حدد==

16- هل حدثت خلافات بين افراد العائلة على الميراث: نعم ☐ لا ☐

17-اذا حدثت خلافات ماهي اسبابها ===========================

18-هل قام الاحتلال بمصادرة جزء من الحيازة التي تمتلكها: نعم ☐ لا ☐

19- اذا كانت الاجابة نعم فكم تبلغ مساحة الارض المصادرة ============دونم

20- هل تم بيع جزء من الحيازة التي تملكها: نعم ☐ لا ☐

21- اذا كانت الاجابة نعم ماهي الاسباب:==========================

22-هل تم تأجير جزء من الأراضي الزراعية التي تملكها: نعم ☐ لا ☐

23- اذا كانت الاجابة نعم ماهي الاسباب:==========================

24- هل الارض التي تمتلكها مكونة:

قطعة واحدة ☐ عدد من القطع ☐ 3- قطع مشتركة مع افراد الاسرة ☐

غير ذلك حدد (ملاحظة اذا كان هناك اكثر من خيار لا ما نع من تحديدها)

25-اذا كانت الارض اكثر من قطعة كم عدد القطع التي تمتلكها ===========

26- كم تبلغ مساحة كل قطعة من القطع التي تمتلكها بالدونم :

===

===

.==

27-كيف يتم استثمار الارض التي تملكها حاليا :

زراعة ☐ للبناء ☐ متروكة ☐ غير ذلك حدد======

28- اذا كانت تستغل في مجال الزراعة ماهي المحاصيل التي تزرع بها في الوقت الحالي

:

اشجا ر مثمرة ☐ زراعة مروية (خضروات) ☐ زراعة محاصيل بعلية حبوب

(مثل الفول والقمح ☐

29- كم تبلغ انتاجية الدونم ماليا=================دينار تقريبا

30- هل هناك فرق في انتاجية الدونم بين الوقت الحاضر وسابقا

زادت ☐ بقيت ثابتة ☐ تناقصت ☐

31– اذا كان هناك تغير في الانتاجية الزراعية ارجو بيان الاسباب:

.===

32–هل تستخدم الآلات الحديثة في الزراعة في الحراثة: نعم ☐ لا ☐

33–اذا كانت الاجابة لا ماهي اسباب عدم استخدام الآلات في الزراعة:

==

.34– هل تستخدم الاسمدة في الزراعة : نعم ☐ لا ☐

35– ما هو نوع الاسمدة التي تستخدمها.

سماد طبيعي ☐ سماد كيماوي ☐ سماد طبيعي وسماد كيماوي ☐

36–اذا كانت الاجابة لا ماهي اسباب عدم استخدام الاسمدة:

.===

37– هل هناك طرق زراعية يمكن من خلالها الوصول الى الاراضي الزراعية:

نعم ☐ لا ☐

38– اذا كانت الاجابة لا ماهي اسباب عدم وجود طرق زراعية:

===

39– هل حدود الاراضي التي تمتلكها واضحة:

نعم ☐ لا ☐

40-هل هناك خلافات حدودية على الاراضي التي تملكها مع الجيران:

نعم ☐ لا ☐

41-اذا كان هناك خلافات ماهي اسبابها:

==

==.

شكرا لتعاونكم معنا

اسئلة الدراسة :

- ماهي الاسباب التي ادت الى تفتت الملكيات الزراعية في قرى شمال غرب وشمال شرق محافظة رام الله والبيرة؟
- هل هناك اختلافات بين العوامل التي لعبت دورا في تفتت الاراضي الزراعية بين شمال غرب رام الله وشمال شرق رام الله؟
- ماهي النتائج الاجتماعية الناجمة عن تفتت الملكيات الزراعية في قرى شمال غرب وشمال شرق محافظة رام الله والبيرة؟
- ماهي النتائج الاقتصادية الناجمة عن تفتت الملكيات الزراعية في قرى شمال غرب وشمال شرق محافظة رام الله والبيرة؟
- هل هناك اختلاف في الآثار الاجتماعية الناجمة عن تفتت الملكية الزراعية في قرى شمال غرب وشمال شرق محافظة رام الله والبيرة؟

فرضيات الدراسة: من أهم هذه الفرضيات:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,05≥ά) بين منطقتي شمال شرق و شمال غرب محافظة رام الله والبيرة وبين تفتت الاراضي الزراعية يعزى الى العوامل الاجتماعية.

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,05≥ά) بين منطقتي شمال شرق وشمال غرب محافظة رام الله والبيرة وبين تفتت الاراضي الزراعية يعزى الى العوامل الاقتصادية.

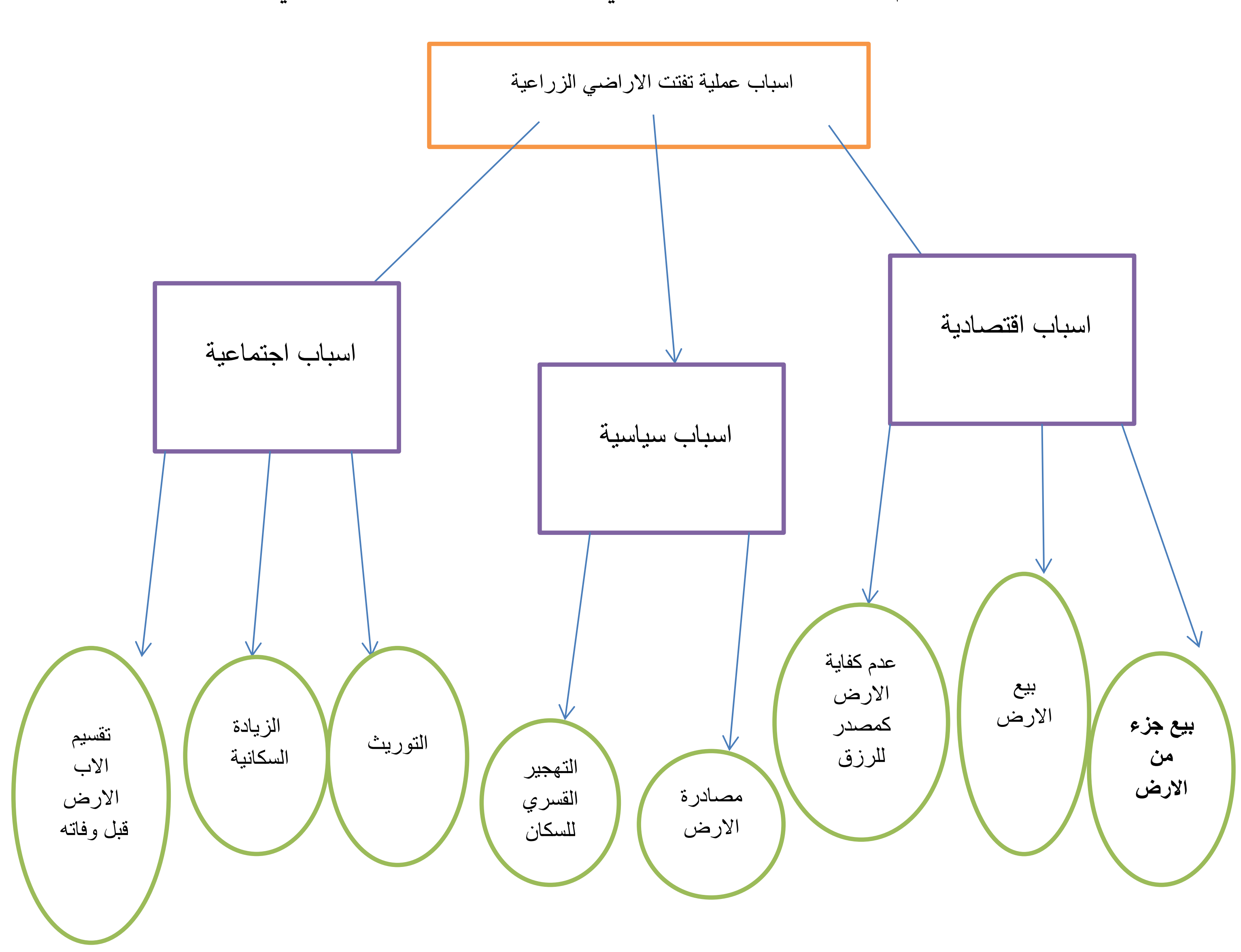
لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,05≥ά) بين منطقتي شمال شرق وشمال غرب محافظة رام الله والبيرة وبين تفتت الاراضي الزراعية يعزى الى العوامل السياسية.

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,05≥ά) بين منطقتي شمال شرق وشمال غرب محافظة رام الله والبيرة وبين تراجع الانتاجية الزراعية يعزى لعملية تفتت الاراضي الزراعية.

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,05≥ά) بين منطقتي شمال شرق وشمال غرب محافظة رام الله وبين الأثر سلبي للعوامل الاجتماعية يعزى لعملية تفتت الاراضي الزراعية.

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0,05≥ά) بين منطقتي شمال شرق وشمال غرب محافظة رام الله وبين الاثار الناجمة عن عملية تفتت الاراضي الزراعي

بناء على اسئلة الدراسة التي صيغت لتحقيق اهداف الدراسة ، والدراسات السابقة التي تم مراجعتها، بالإضافة للمقابلات الاولية التي تم اجرائها لتحديد اسباب تفتت الاراضي الزراعية فقد تم تحديد عدد من الاسباب و هي موضحة من خلال المخطط التالي.



وقد تم عكس هذه الاسباب في الاستبانة من خلال عدد من الاسئلة .

كما تم التوصل الى عدد من النتائج لظاهرة تفتت الاراضي صنفت الى اجتماعية واقتصادية وهي.

